آراء
العـــدد 103
ينـايـــر - 2016
حـــول الـخـلـيـــج

الملك سلمان بن عبد العزيز:
منطقتنا تمر بأطماع تستدعي التكاتف

الانتخابات الأمريكية: المرشح الهجومي يتقدم السباق

نجاح اجتماع المعارضة السورية: قوة الإرادة وصدق النوايا

«فكر 14»
حجر يحرك البحيرة العربية

ملف العدد:

الأفول الأمريكي والصعود الروسي: خيارات دول الخليج

- تنويع تحالفات دول الخليج مع القوى الصاعدة لا يغضب أمريكا لكن يقلقها
- ما بين روسيا وإيران تقارب الضرورة لا شراكة وموسكو استثمرت زهد أوباما
- أمريكا توجد فراغا في الخليج يعيد سيناريو انسحاب بريطانيا من شرق السويس
- لا تفاهمات أمريكية-روسية لتعزيز دور إيران .. لكن مصالح مشتركة وأمر واقع
- ثلاثة مصادر تهدد دول الخليج والحل في تأسيس مدرسة الأمن الإقليمي الخليجي
- الغرب غير مستعد لإرسال أبنائه للقتال في مناطق مضطربة دون تهديد مصالحه
- التدخل العسكري الروسي في سوريا إقليمي في نطاقه وعالمي في دلالته السياسية

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
سالم عبدالله
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
6

خطاب الملك سلمان أمام الشورى خارطة طريق
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

قمة الحزم بالرياض 10

اجتماع المعارضة السورية في الرياض: قوة الإرادة .. وصدق النوايا 14

متابعات عربية

مؤتمر الفكر العربي 14 بالقاهرة: حجر يحرك بحيرة المياه العربية 16

د. هنري العويط مدير مؤسسة الفكر العربي 20

التكامل ملف مفتوح وقضية مستدامة وهدف متواصل

قضية العدد
24

تخفيف التواجد الأمريكي في الخليج: تغيير استراتيجيات أم تغيير في موازين القوى
د. ظافر محمد العجمي

رؤية وتحليل
29

أمن الخليج بين التراجع الأمريكي والتقدم الروسي: التحالفات المنتظرة
لواء أ م دكتور/ محمد قشقوش

دراسة العدد
36

صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد
د. نـــورهان الشيـــخ

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع	41
أ.د. علي الدين هلال	45
د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج	50
د. مصطفى العاني	53
د. عمر العبيدلي	56
د. محمد مجاهد الزيات	60
د. معتز سلامة	63
لواء دكتور محمود خلف	67
سامح راشد	72
اللواء محمد إبراهيم	77
العميد م. المختار بن نصر - العميد م. كمال الرويسي	81
د أشرف محمد كشك	87
د. سنان حتاحت	92
محمود حمدي أبو القاسم	96

متابعات دولية

100

(آراء حول الخليج) تتابع الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦«٢»

إصدارات

105

تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية

وقفة

106

بين الأفول والزحف .. تبدأ مرحلة الاعتماد على الذات

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) يحمل رقم ١٠٣ من سلسلة إصدار هذه المجلة التي يصدرها مركز الخليج للأبحاث من جدة، ويأتي في بداية عام ٢٠١٦م، بعد أن انتهى عام ٢٠١٥م، الذي حمل أحداثاً مهمة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة، واتخذت دول مجلس التعاون قرارات تاريخية في العام المنصرم يأتي في مقدمتها عاصفة الحزم، وإعادة الأمل، إضافة إلى زيادة التنسيق الإقليمي والدولي لدول مجلس التعاون والتي تمثلت في القمة العربية - اللاتينية، وقمة دول مجلس التعاون الخليجي وأيضاً نجاح مؤتمر المعارضة السورية، وغير ذلك من الأحداث.

(آراء حول الخليج) تبدأ العام الجديد بعدد يركز على مستقبل منطقة الخليج وجاء الملف الرئيسي تحت عنوان (الأفول الأمريكي والصعود الروسي: توجهات وخيارات) ويتناول هذا الملف وبأقلام متخصصين ذوي خبرات مهمة بموضوعية وعمق، تحليل الأسباب والدوافع، وكذلك رسم خريطة مستقبلية لانعكاس الأفول الأمريكي والصعود الروسي في المنطقة، وتوضيح الأسباب والدوافع لتخفيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والتوجه شرقاً في إطار الاستراتيجية الأمريكية العسكرية الجديدة، وأيضاً الخيارات والبدائل المطروحة أمام دول الخليج لتحقيق الاستقرار للمنطقة على ضوء التعاون مع دول خارجية أو الاعتماد على الذاتية للدفاع عن السيادة الخليجية، وهل ستتعرض المنطقة لحالة من الفراغ الاستراتيجي وخلل في التوازن العسكري ؟. مع طرح أسباب وأهداف روسيا من التواجد العسكري في المنطقة، وما هو حجم هذا التواجد ومستقبله وأماكنه، وهل ينطلق من خلال التنافس الروسي ــ الأمريكي، واستخدامه كورقة للمقايضة، أم حرب باردة جديدة على حساب المنطقة، أم استقواء روسي أمام التراجع الأمريكي ومن ثم تحقيق الحلم الروسي القديم في الوصول إلى المياه الدافئة، وكذلك طرح ومناقشة مستقبل العلاقات الخليجية - التركية فيما يتعلق بالتبادل التجاري، أو التسليح وغير ذلك، ومدى تطور هذه العلاقة مستقبلا ، وإمكانية إقامة شراكة استراتيجية بين الجانبين، وأيضا علاقة روسيا بما يحدث في اليمن والبؤر الملتهبة في دول ما يسمى بثورات الربيع العربي وانعكاس ذلك على دول مجلس التعاون.

محاور العدد المقبل

التطرف والإرهاب ومستقبل المنطقة

ويتناول هذا الملف المحاور الآتية:

- أسباب وجذور الجماعات الإرهابية وخريطتها في الدول العربية.
- علاقة جماعات الإسلام السياسي بالجماعات الإرهابية.
- حقيقة الجهاد في الإسلام وضوابطه ومشروعيته.
- جدوى التحالفات الدولية والإقليمية في الحرب على الإرهاب.
- داعش الحقيقة والجذور والأهداف أسباب تمددها وكيفية مواجهتها.
- علاقة إيران ودول الاتحاد الأوروبي بالجماعات الإرهابية.
- الخلايا الإرهابية النائمة أو الخاملة في الخليج والمنطقة.
- علاقة الربيع العربي بظهور الجماعات الإرهابية.
- تشكيل العقلية الإرهابية واستقطاب الشباب .. الأسباب والعلاج.
- دور القوى الناعمة في مواجهة الإرهاب .. كيف ومتى يتم تفعيل هذا الدور.

خطاب الملك سلمان أمام الشورى خارطة طريق

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

حـدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - في خطابه يوم الأربعاء الثالث والعشرين من ديسمبر الماضـي، التوجهات المستقبليـة والسياسة العامـة للمملكة، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وعلى صعيد كل الدوائر الخليجية، العربيـة، الإسلامية، والدولية، وفي مجالات الاقتصاد، السياسة، الأمن، والدفـاع وغيرها. لذلك جاء الخطاب الأول للملك سلمان بن عبد العزيز منذ توليه الحكم أمام مجلس الشورى بمثابة خطة عمـل متكاملة وتوصيف دقيـق للأوضاع الحاليـة، والاحتياجات، وكذلك التحديات، وخيارات التعامل معها.

الخطـاب الملكـي، انطلـق مـن أن محـاور خطـط التنميـة وأهدافهـا، هو الإنسان السعودي الذي وصفـه بأنه هدف التنمية الأول، ولترجمـة ذلـك تم إعـادة تنظيـم أجهزة مجلـس الوزراء لدعم التنمية الشاملة وفي كافة القطاعات، وهنا من الضروري أن تتكامل الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن يضطلع الجهاز الإداري للدولة بمهامه وأن ينفذ الخطط وتوجيهات القيادة لبلورة صيغـة مثلى تعتمـد على تنويع مصـادر الدخل وتوسيـع القاعدة الاقتصاديـة والتقليل من الاعتماد علـى النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للموازنة العامة للدولة بما يضمن الاستقرار الاقتصادي المتوازن، ولتحقيق ذلك لابد مـن أن يكون القطاع الخاص شريكاً فاعـلاً وتقديم المزيد من الحوافز له، وتوفير بيئة تشريعية جاذبة للمزيد من الاستثمـارات خاصة أن الفرص الاستثمارية المتاحة والمحتملـة كبـيرة وقابلة لضـخ الكثير من الأموال ومـن ثم زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة، والمطمئن أن الاقتصاد الوطني قـوي ومتنام ولم يتأثر بالمتغيرات الاقتصاديـة الدولية والإقليمية كما جاء في الخطاب الملكي أن الاقتصاد السعودي تجاوز تداعيات انخفاض أسعـار النفط بما لم يؤثر على استمـرار مسيرة البناء وتنفيذ خطط التنمية ومشروعاتها رغم انخفاض أسعار النفط .

ورسـم الخطاب رؤيـة المملكة للإصلاح الاقتصـادي وأوضح أنهـا (تتركـز في رفع كفـاءة الإنفـاق الحكومـي، والاستفادة من المـوارد الاقتصادية، وزيادة عوائد الاستثمـارات الحكومية) وفي اعتقـادي أن هـذه المرتكزات هي أهـم الأسس التـي ينطلق منها الإصـلاح الاقتصـادي في ظل قـوة اقتصـاد المملكـة ومستويات

النمـو التـي يحققها والتـي يجب المحافظـة عليهـا وزيادتها لضمـان استمرار النمـو مستقبلاً مع بـطء الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفـط. فالمعضلة لا تكمـن، في نظرنا، في حجم الاستثمارات بل في كفاءة التعامل مع هذه الاستثمارات.

وتنـاول الخطـاب موضوعًا هامًـا وله أولوية لـدى خادم الحرمين الشريفين الملـك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ ولـدى الشعب السعـودي بأسره ألا وهـو (الوحدة الوطنية)، وجـاءت مفردات الخطاب معبرة بدقة (الجميع يدرك أهمية الوحـدة الوطنيـة ونبـذ كل أسبـاب الانقسـام وشـق الصف والمساس باللحمة الوطنيـة، فالمواطنون سـواء أمام الحقوق والالتزامـات والواجبات، وعلينـا جميعاً، أن نحافظ على هذه الوحـدة، والتصدي لدعوات الشر أيـاً كان مصدرها ووسائل ترويجهـا، وعلـى وسائـل الإعـلام مسؤوليـة كبـيرة في هذا الجانب).. وهذه المفـردات الدقيقة تؤكد على مبدأ المواطنة، والمسـاواة، وتكافؤ الفرص، وتحـذر من المخططات الخارجية وهـي معروفة لدينا ونحن قادرون على التصدي لها وإفشالها بتماسكنا، وإدراك طبيعة هـذه المخططات وأهدافها ووسائل الترويج لها، ولن تنال من وحدة شعب عريق متمسك بعقيدته السمحاء، وعاداته وتقاليده العروبية، ويقف بقوة خلف قيادته. لكـن من الضـروري اليقظـة والحيطة لمثل هـذه المخططات، وهنا يأتي دور الإعلام، والمثقفـين والمفكرين، والمعنيين بشأن الشبـاب والخدمات المجتمعية، ومن الضـروري العمل جميعاً علـى تحصين المجتمع بكل فئاته بالتوعية المستمرة. فقد شهد عـام ٢٠١٥م، محـاولات عديـدة مـن عناصر الفئـة الضالة لتهديد الوحـدة الوطنية، ولكن التلاحم بـين الشعب والدولة أثبت أنه أقوى من هذه التحديات.

علـى صعيـد التصـدي للإرهـاب، ركـز الخطـاب على خطـورة هـذه الآفة وأوضح جهـود المملكة لمواجهتهـا، مشيراً إلى دعـم الأجهـزة الأمنيـة بالمملكـة وتعزيـز قدراتهـا بكل الوسائـل والأجهزة الحديثة التي تمكـن رجال الأمن من أداء مهامهـم على أكمل وجه واعتبارهم مصدر فخرنا واعتزازنا، وهذا تكريم وتقدير لرجـال الأمن الذين نجحوا في التصدي للإرهـاب، بل إجهاض العمليات الإرهابية بضربات استباقية محـل تقدير العالم، وهنا يجـب أن يكون كل مواطن رجل أمن لأن المخطط الإرهابي أكـبر مما نتصور، وخطورته تستهدف الجميـع لخدمـة دول متربصـة هدفهـا انهيـار دول المنطقة لتحقيق مكاسب على حساب شعوبنا ومستقبلنا.

وفيمـا يتعلـق بالمخاطـر التـي تواجـه الأمتـين العربيـة والإسلاميـة، تضمـن الخطاب الملكـي رؤية شاملـة، فإضافة إلى التحالـف العسكـري الإسلامي الذي أعلنـت عنه المملكة مؤخـراً، أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في الخطاب السامي أنه وجه مجلس الشؤون السياسية والأمنيـة باقتراح الخطط والبرامج والـرؤى اللازمة لمواجهة التحديات والمخاطر التي تحيط بالأمتين، وهنا تتجسد الرؤية التـي لا تحدها الجغرافيا، فالمملكة تشعـر بمسؤولية سياسية وأخلاقيـة ودينيـة وإنسانية تجـاه الأشقاء العـرب والمسلمين والمجتمـع الدولي، وهـذا هو نهج المملكة منـذ تأسيسها ، وقد تجلـى ذلك في سياسة الملـك سلمان بن عبد العزيز ـ أيده الله ـ سـواء في الجهود المبذولـة في إعادة الأمـل في اليمن وتثبيت الشرعيـة في هـذا البلـد الشقيـق، أو مواقـف المملكـة تجـاه حـل الأزمـة السورية، وهـو دور ثابـت في الوقـوف إلى جوار الشعـب السـوري في محنته، ولعـل مؤتمر المعارضـة السورية التـي استضافته الرياض الشهر الماضي ومـا أسفر عنه من اتفاق تاريخـي بين مختلف أطياف المعارضـة يُعد نقلة نوعية بمساعـدة سعوديـة لبداية الحل السياسـي في سوريا، إضافة إلى مساعدة الدول الشقيقة ودعم اختيارات الشعوب.

أشـار الخطـاب الملكـي إلى مخرجات القمـة الخليجية التـي استضافتها الرياض الشهـر الماضي والتي شهدت وفاقاً خليجياً حول العديد من القضايا، وكانت رؤية الملك سلمان بن عبـد العزيز أمام القمة بمثابة منهـج متكامل ما جعل القادة الخليجيـين يوجهون باعتمادها وترجمتها خلال عام ٢٠١٦م، وهنا نؤكد على أهمية الاتحاد الخليجي في تفعيل كافة جوانب التكامـل وتحصـين المنطقـة والدفـاع عنها، والحفـاظ على أمنهـا واستقرارها، والصمود في وجـه التكتلات والتحالفات الجديـدة ومواجهة تداعيات أفول نجـم التحالفات القديمة، ما يستوجب ضرورة الدفاع الذاتي عن منطقة الخليج.

في النهاية، من الضروري أن تضع وسائل الإعلام، وكافة المسؤولـين والمواطنين خطـاب الملك سلمان بن عبـد العزيز ـ حفظـه الله ـ نصب الأعـين واعتباره خريطـة طريق لتحقيق المزيد مـن الإنتاج ، واستمرار التنمية، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وصون الوطن حاضره ومستقبله.

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

شكر .. والتزام

تتقدم مجلة آراء حول الخليج ومركز الخليج للأبحاث بخالص الشكر والتقدير للمسؤولين من أصحاب السمو والمعالي ، وكذلك القراء الأعزاء الذين بعثوا برسائل إلى رئيس التحرير الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر تضمنت الإشادة بالمجلة، والتقدير لمضمونها ونهجها والجهد المبذول فيها وانتقاء الكتاب والمحللين، واختيار الملفات التي تخص منطقة الخليج وجوارها، وهي قضايا تهم المواطن والمسؤول على السواء، وتضع حقائق موضوعية أمام المساهمين في صناعة القرار، أو المحللين والباحثين، أو القراء المهتمين والمتابعين وذلك بغرض خدمة المنطقة وقضاياها

وإذا كانت هذه الرسائل موضع تقدير وتشجيع لجميع العاملين بالمجلة، فهي أيضاً وسيلة للتحفيز والتذكير بالمسؤولية الملقاة على عاتق المجلة والعاملين فيها وتحث على الاستمرار في تقديم هذا الجهد، وتطويره دوماً، وهذا ما تلتزم به إدارة التحرير لترجمة وتحقيق العهد الذي قطعته على نفسها منذ صدور العدد من المجلة في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة قبل حوالي ١٥ عاماً، قبل أن تبدأ الصدور منذ مطلع يونيو ٢٠١٥م، في جدة بعد أن حصلت على الترخيص للصدور والطباعة والتوزيع في المملكة من وزارة الثقافة والإعلام.

والشكر موصول للجهات الحكومية والخاصة بالمملكة ودول الخليج التي اشتركت في إعداد المجلة بشكل منتظم، وهذا دليل على الثقة والمصداقية والوصول إلى القارئ بمضمون يقدره ويحترمه ويحرص على متابعته بشكل دوري، والشكر موصول للشركات المعلنة التي اختارت أن تعلن في مجلة (آراء حول الخليج).

وبعد أن اختتمت (آراء حول الخليج) العام الأول التي صدرت في منتصفه من جدة، نجدد الالتزام في الاستمرار بمناقشة قضايا منطقة الخليج من مختلف الزوايا عبر طرح متزن وعميق وموضوعي لمناقشة تحديات المنطقة ومهدداتها برؤية تحكمها مصلحة المنطقة، من ثم استشراف الواقع وفقاً لمعطيات الحاضر ومتطلبات المستقبل، ويتولى ذلك نخبة من المحللين الخليجيين والعرب ومن مختلف دول العالم ممن لهم اهتمام عميق بقضايا منطقة الخليج، حيث يكتب بالمجلة أكثر من ٦٠٠ كاتب من أعلام الكتاب المشهود لهم بالعمق والموضوعية، حيث تعتمد المجلة على قوالب تحريرية تخدم وجهة نظرها تعتمد على المقال والدراسة والحوار و تقارير تحليلية في متابعة القضايا الرئيسية، حتى يكون الطرح تحليلي واستشرافي وليس توصيفي فقط. كما تشرف المجلة بهيأة استشارية تضم أساتذة أفاضل من المفكرين من جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

.. المجلة مع بقية المطبوعات التي يصدرها مركز الخليج للأبحاث ومنها الكتاب السنوي (الخليج في عام) كذلك والكتب التي يصدرها أو يترجمها المركز . ولله الحمد . تعد مرجعاً موثوقاً عن منطقة الخليج للباحثين وطلاب الدراسات العليا، وبقدر ما يسعدنا ذلك، سوف نقدم دوماً . بمشيئة الله . ما يجعلنا عند حُسن ظن الباحثين والقراء ومضمون متجدد في إطار الموضوعية والتوثيق العلمي والإجازة الدقيقة، بعيداً عن الإثارة أو التهويل أو التهوين.

آراء حول الخليج

دعوة إلى الكتاب والمفكرين للمساهمة في مجلة آراء حول الخليج

تدعو المجلة المفكرين والباحثين والكتاب لنشر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بدول ومجتمعات الخليج العربية وضمن الشروط والمعايير التالية:

- أن يكون حجم المقال ٢٠٠٠ كلمة
- ألا يكون المقال منشوراً أو تم تسليمه للنشر في أي مطبوعة أخرى
- تمتلك المجلة حق نشر المقال وإعادة نشره على مواقع مركز الخليج للأبحاث الإلكترونية أو في أي صحيفة أخرى باللغتين العربية والإنجليزية، وفي هذه الحالة يعد كاتب المقال من كتاب "الخليج في الإعلام"
- المقالات التي لا يتم نشرها لا تعاد إلى أصحابها
- تدفع المجلة مكافأة مالية عن المقالات المنشورة
- المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المجلة
- يفضل إرسال المقالات بالبريد الإلكتروني، وفي حال تعذر ذلك يمكن إرسالها مطبوعة بالفاكس أو البريد العادي

ترسل المقالات إلى مجلة آراء حول الخليج:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

قمة الحزم بالرياض:

تعزيز التكامل الخليجي ومحاربة جماعية للإرهاب

جاءت قمة دول مجلس التعاون الخليجية في دورتها السادسة والثلاثين برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. حفظه الله. في مدينة الرياض يومي التاسع والعاشر من شهر ديسمبر الماضي، لتضيف لبنة مهمة في بناء صرح التكامل بين دول المجلس والتوجه نحو الاتحاد، بعد أن قطعت الدول الست خطوات مهمة تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ مسيرته قبل أكثر من ٣٥ عاماً، حقق خلالها الكثير من الإنجازات في مجالات عدة، ما مهد الطريق إلى خطوات أكثر سرعة نحو تحقيق المزيد وفي مقدمتها التكامل والتحول من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد.

آراء حول الخليج. الرياض *

استهل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أعمال القمة بكلمة شاملة مثلت رؤية لتعزيز العمل الخليجي المشترك واعتمدها قادة دول المجلس كورقة أساسية للقمة وكلفوا المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة بتنفيذ ما ورد فيها على أن يتم استكمال التنفيذ خلال عام ٢٠١٦م، وجاءت هذه الرؤية معبرة عن الواقع الخليجي بما في ذلك المستجدات والتحديات التي تواجه دول المجلس في الداخل والخارج، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الدولية والإقليمية سواء استراتيجية وأمنية ودفاعية، اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، إضافة إلى الوضع الإقليمي ومتغيراته خاصة ما تشهده الدول العربية في اليمن، أو سوريا، أو ليبيا، وغيرها، وتضمنت كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام القمة رؤية شاملة لما يدور في المنطقة وحملت توصيفاً دقيقاً للتحديات القائمة ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي حيال مواجهة هذه التحديات، وجاء في هذه الكلمة» إن منطقتنا تمر بظروف وتحديات وأطماع بالغة التعقيد، تستدعي منا التكاتف والعمل معاً للاستمرار في تحصين دولنا من الأخطار الخارجية ، ومد يد العون لأشقائنا لاستعادة أمنهم واستقرارهم.

ومواجهة ما تتعرض له منطقتنا العربية من تحديات وحل قضاياها، وفي مقدمة ذلك قضية فلسطين واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وبالنسبة لليمن فإن دول التحالف حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق تحت قيادة حكومته الشرعية، ونحن في دول المجلس ندعم الحل السياسي، ليتمكن اليمن العزيز من تجاوز أزمته ويستعيد مسيرته نحو البناء والتنمية. وفي الشأن السوري تستضيف المملكة المعارضة السورية دعماً منها لإيجاد حل سياسي يضمن وحدة الأراضي السورية ووفقاً لمقررات (جنيف ١). إن على دول العالم أجمع مسؤولية مشتركة في محاربة التطرف والإرهاب والقضاء عليه أياً كان مصدره ، ولقد بذلت المملكة الكثير في سبيل ذلك، وستستمر في جهودها بالتعاون والتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة بهذا الشأن، مؤكدين أن الإرهاب لا دين له وأن ديننا الحنيف يرفضه ويمقته فهو دين الوسطية والاعتدال. يأتي لقاؤنا اليوم بعد مرور خمسة وثلاثين عاماً من عمر مجلس التعاون، وهو وقت مناسب لتقييم الإنجازات، والتطلع إلى المستقبل،

الملك سلمان بن عبد العزيز: منطقتنا تمر بتحديات وأطماع بالغة التعقيد تستدعي التكاتف لتحصين دولنا من الأخطار

ومـع مـا حققه المجلـس، فـإن مواطنينـا يتطلعـون إلى إنجازات أكـثر تمس حياتهـم اليوميـة، وترقـى إلى مستـوى طموحاتهم. وتحقيقـاً لذلـك فإننـا على ثقة أننـا سنبذل جميعـاً – بحول الله – قصـارى الجهـد للعمل لتحقيـق نتائج ملموسـة لتعزيز مسيرة التعاون والترابط بين دولنا، ورفعة مكانة المجلس الدولية، وإيجاد بيئـة اقتصاديـة واجتماعيـة تعزز رفـاه المواطنـين، والعمل وفق سياسة خارجية فاعلة تجنب دولنا الصراعات الإقليمية، وتساعد على استعادة الأمن والاستقرار لدول الجوار، واستكمال ما بدأناه من بناء منظومة دفاعية وأمنية مشتركة، بما يحمي مصالح دولنا وشعوبنا ومكتسباتها."

وقـد أولـت القمة الخليجيـة في دورتهـا السادسـة والثلاثين اهتمامـاً كبـيراً لقضايـا: الدفـاع والأمـن والتصـدي للإرهـاب ومحاربتـه بشـكل جماعـي وبالتعاون مـع المجتمع الـدولي، وهذا مـا تضمنـه البيان الختامـي للقمة الـذي حمل بنـوداً أكدت على اهتمـام وتوجهات وطموحات دول مجلـس التعاون الخليجي حيال التكامـل بصفة، وتجاه تفعيـل التكامل الدفاعي والأمني على وجه الخصوص، وكذلك جسد البيان التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، وما تشهده المنطقة مع تقديم رؤية خليجية جماعية حيال هـذه المجريـات خاصة في المنطقـة، وتمثلت اهتمامـات القمة في القضايا الآتية:.

علـى صعيد مسـيرة العمـل الخليجي المشـترك، والعمل على التحـول إلى التكامـل والاتحاد، فقـد كلفت القمـة الأمانة العامة لمجلـس التعـاون بالاستمرار في عقـد لقاءات تعريفيـة، وحملات توعويـة في دول المجلس لهذا الغرض عبر مختلف وسائل الإعلام، مـع ضـرورة التركيـز على ما يقـوم بـه المجلس لتحقيـق رفاهية المواطـن الخليجي والحفـاظ على أمنـه ومكتسباتـه، باعتبار أن التكامـل الخليجي مطلب شعبي وحكومـي معاً، وليس مجرد رغبة حكوميـة فقط، بل تكامل له أسس ومنطلقـات، ويرتكز على رغبة شعبية إضافة إلى طموح القيادات.

وفي الشـأن الاقتصـادي ناقشـت القمـة مسـيرة التعـاون الاقتصادي والتنموي الخليجـي المشترك، بهدف تحقيق المواطنة الاقتصاديـة الكاملـة، حيـث وجه زعمـاء دول الخليج بـأن تقوم الأمانـة العامة بتشكيـل لجنة من المختصـين والمفكرين من أبناء دول المجلـس لاقتراح مرئيـات للوصول إلى المواطنـة الاقتصادية الكاملة، علـى أن يؤخذ في الحسبان متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة في دول المجلـس، ورفع تنافسية القوى العاملة الوطنية، واعتبـار القانون الموحد لحمايـة المستهلك بـدول المجلس كقانون إلزامي.

فيما يخص العمل الدفاعي والعسكري الخليجي المشترك فقد أكد الزعماء على قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الرابعة عشر بشأن مجالات العمـل العسكري المشترك، وكان في مقدمتها الخطـوات الجاريـة لتفعيل القيـادة العسكرية الموحـدة، واعتماد الموازنة المخصصـة لها ومتطلباتها من المـوارد البشرية، وكذلك الاستفـادة من العسكريين المتقاعدين من دول مجلس التعاون من

ذوي المؤهلات العلمية المتخصصة وذوي الخبرة والكفاءة، للقيام بدور ومهام تقديم الخدمات الاستشارية للإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة.

وفيما يتعلق بالتعاون الأمني ومحاربة الإرهاب فقد أكدت القمة على نبذ الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأياً كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله، وأكد التزامه بمحاربة الفكر المنحرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، بهدف تشويه الدين الإسلامي البريء منه، كما أكد أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس، الداخلية والخارجية، مشدداً على وقوفه ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم.

وشددت على ضرورة التعامل بكل حزم مع ظاهرة الإرهاب الخطيرة، والحركات الإرهابية ومن يدعمها، مشيداً بجهود الدول الأعضاء في هذا الخصوص على كافة المستويات الدولية والإقليمية، وأكد على تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في دعم المركز الدولي لمكافحة الإرهاب بنيويورك وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات، ووجه زعماء دول الخليج الجهات المختصة في المجلس للقيام بعمل منظم بكل الوسائل الدبلوماسية والتوعوية والإعلامية لإبراز الصورة الحقيقة للإسلام، وقيمه الداعية للوسطية، والنهج المعتدل لدول المجلس، وتوظيف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بشكل فعال لهذا الغرض، وعقد المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات مع القوى الفاعلة داخلياً وخارجياً، ومضاعفة الجهود لنبذ خطاب التحريض على العنف والإرهاب، والتصدي لدعوات التطرف والعنصرية والكراهية والفتنة الطائفية، وتجنيد الأتباع والمقاتلين للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

وأدان القادة الخليجيون بشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مساجد في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أدان الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مملكة البحرين وراح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وأشاد المجلس الأعلى بإحباط الأجهزة الأمنية لعمليات تهريب لمواد متفجرة شديدة الخطورة، وأسلحة وذخائر مصدرها إيران إلى مملكة البحرين، وأكدوا وقوف دول المجلس ومساندتها في كل ما تتخذه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين من إجراءات لحماية أمنها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، معربا عن ثقته بقدرة الأجهزة الأمنية على كشف ملابسات هذه الجرائم الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة والمساءلة.

القمة تتبنى تفعيل القيادة العسكرية الخليجية الموحدة واعتماد موازنتها

كما أكدوا على استمرار الدول الأعضاء في المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومساندة كل الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً، لمحاربة التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال، وشدد المجلس على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون الثنائي والدولي من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والقضاء على الإرهاب، وتهديداته العابرة للحدود والعمل على تجفيف منابعه، تعزيزاً لأمن المنطقة واستقرارها.

وأدانت القمة الخليجية الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم داعش الإرهابي في العاصمة الفرنسية باريس في ١٣ نوفمبر ٢٠١٥م، والتي أوقعت العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء. وأعربت القمة عن وقوف دول المجلس ومساندتها لجهود فرنسا وشعبها الصديق في كل ما تتخذه من إجراءات، كما أدان الأعمال الإرهابية التي ارتكبها التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية وتونس، ومصر، ومالي، وبيروت، وبغداد وغيرها، وأكدت مواصلة مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، واجتثاث تنظيماته المعادية لكافة الشرائع السماوية والقيم الإنسانية. وفي هذا الشأن رحب قادة دول مجلس التعاون الخليجي بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤٩ (٢٠نوفمبر ٢٠١٥م) الذي صدر بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، ودعوا ذوي الاختصاص إلى توضيح الصورة الناصعة للإسلام دين التسامح والسلام، ودعوة الشباب العربي والإسلامي إلى إعمال صوت العقل وعدم الانجرار وراء قوى الظلام والإرهاب.

٥ ـ فيما يتعلق بالشأن السياسي ناقشت القمة الخليجية العديد من القضايا الإقليمية المهمة التي تمس السياسة الخليجية الخارجية، ففيما يخص العلاقات مع إيران، أكد زعماء دول الخليج على الرفض التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وطالبوا بالالتزام التام بالأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ورفض تصريحات بعض المسؤولين من الإيرانيين، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسيادتها واستقلالها. كما طالبت القمة، إيران بضرورة الكف الفوري عن هذه الممارسات والالتزام بمبادئ حسن الجوار والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

٦ ـ وحول البرنامج النووي الإيراني أكدت القمة الخليجية

على ضرورة الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة دول (٥ + ١) في يوليو ٢٠١٥م، وشددت على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقاً للاتفاق.

وأكدت القمة أيضاً على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (يوليو ٢٠١٥م) بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ البالستية والأسلحة الأخرى. كما عبرت عن قلقها البالغ بشأن إطلاق إيران لصاروخ بالستي متوسط المدى قادر على حمل سلاح نووي (١٠ أكتوبر ٢٠١٥م) وأوضحت في هذا الصدد على أن ذلك يعتبر انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٢٩، كما أكدت القمة على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مؤكدةً على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضرورة معالجة المشاغل البيئية لدول المنطقة، وتوقيع إيران على كافة مواثيق السلامة النووية.

وفيما يتعلق بسياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه دول الجوار العربي التي تشهد تصعيداً أو تشهد قلاقل وأوضاع غير مستقرة، فجاء البيان الختامي للقمة الخليجية معبراً عن السياسة الخليجية في هذا الشأن، فعلى صعيد الوضع في سوريا أكدت القمة على المواقف الخليجية الثابتة في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تفاقم الأزمة السورية وتدهور الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار نظام الأسد والميليشيات الداعمة في القصف والقتل، وبشأن اليمن أشاد زعماء دول مجلس التعاون الأعلى بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح، وتحرير عدن وعدد من المدن والمحافظات اليمنية، مؤكدين استمرار الدعم والمساندة لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته الشرعية ومواصلة العمل لإعادة الأمن والاستقرار لكافة ربوع اليمن الشقيق، مع تأكيد التزام دول مجلس التعاون بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، مع التأكيد على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مع الإدانة الشديدة لانتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح الجسيمة بحق المدنيين، من قتل واختطاف واحتجاز، وتجنيد الأطفال، ومحاصرة المدنيين واستخدامهم دروعاً بشرية، واستهداف الأحياء المدنية بالقصف والتدمير، وتعذيب الأسرى، والاعتداء على الحريات السياسية والإعلامية، وانتهاكات بحق الممتلكات الخاصة والعامة والمؤسسات التعليمية والطبية، وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة المساعي الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء اليمن، مما يعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.

اجتماع المعارضة السورية في الرياض: قوة الإرادة.. وصدق النوايا

انطلاقاً من جهود المملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة السورية التي طال أمدها، وفي إطار جهودها المستمرة لإرساء قواعد الحل الدائم في هذه الدولة الشقيقة التي تعيش معاناة غير مسبوقة، بين قتل، وتهجير قسري، وتدخلات أجنبية جعلتها ساحة حرب مفتوحة لتصفية الشعب السوري.. استضافت المملكة العربية السعودية بالرياض يومي التاسع والعاشر من ديسمبر الماضي مؤتمر أو اجتماع المعارضة السورية، وكانت النتيجة لأول مرة تتفق جميع أطياف المعارضة اتفاقاً ووفاقاً، الأمر الذي شكل منعطفاً تاريخياً وسياسياً واستراتيجياً مهمًا على طريق إنهاء هذه الأزمة التي طال أمدها، وأسفرت عن نتائج غير مسبوقة ومنها تشكيل الهيأة العليا التفاوضية والإقرار بالحل السياسي للأزمة والتفاوض مع النظام السوري، واختارت رياض حجاب رئيس الوزراء السوري السابق منسقاً عاماً لهذه الهيأة في التفاوض على مستقبل سوريا مع النظام السوري وفقاً لمقررات المؤامرات الدولية ذات الصلة بقضيتهم ومنها مؤتمر جنيف "١"، وضمت هذه الهيأة ٣٤ عضواً.

آراء حول الخليج. الرياض

بعد اختتام جلسات مؤتمر المعارضة السورية بالرياض، استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - المشاركين في المؤتمر وتحدث معهم بوضوح وأخوية ، وشرح موقف المملكة ومطالبها وأمنياتها لسوريا، حيث أكد - أيده الله - أن المملكة العربية السعودية تريد جمع الكلمة، وأن تعود سوريا إلى ماضيها، وإنها ستظل عزيزة علينا وما يهمنا هو صمودها ومنعتها، مشدداً على "نحن نريد الخير لكم، نريد جمع الكلمة، ولسنا في حاجة لأي شيء إلا أن نكون جميعاً يدًا عربيةً واحدةً، نحترم بعضنا البعض، ونحترم كافة الأديان من أجل خدمة ديننا وعروبتنا، وجزيرة العرب».

ولقد ثمن رياض حجاب مواقف ودعم المملكة العربية السعودية للشعب السوري في كلمة أمام الملك سلمان بن عبد العزيز نيابة عن وفد المعارضة السورية قال فيها» لقد وجدنا في رحابكم وعند كل أشقائنا في المملكة العربية السعودية ما كنا نأمله ونتوقعه من الدعم الأخوي الكريم، وذلك ساعدنا على توحيد رؤية المعارضة وترسيخ رؤية الحل السياسي في هذا المؤتمر الذي عبرت فيه المملكة العربية السعودية عن كونها رائدة الأمة والأمينة على العروبة وعلى المسلمين وعلى كل شيء ينتمي إلى هذا الوطن الكبير الذي لم تستطع الحدود السياسية أن تفرق بين شعوبه لأنه شعب واحد بلغة واحدة وثقافة واحدة مشتركة وتاريخ مجيد واحد.

وأضاف حجاب: ندرك أن يد الحزم التي امتدت إلى اليمن لإنهاء الظلم والاستبداد فيه سرعان ما تحولت إلى إعادة الأمل، وهذا ما يمنح شعبنا في سوريا مزيداً من الأمل في صلابة الموقف السعودي وفي حرصكم على وحدة سوريا وعلى وقف نزيف الجراح، كي يستعيد الشعب السوري أمله في حياة كريمة، وبناء دولة مدنية ينتهي فيها الظلم والاستبداد.

وجاء البيان الختامي للمؤتمر مهماً وقوياً وجامعاً، فقد عبر - كما جاء في نصه - شارك في هذا الاجتماع رجال ونساء يمثلون الفصائل المسلحة وأطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج وينتمون إلى كافة مكونات المجتمع السوري من عرب وكرد وتركمان وآشوريين وسريان وشركس وأرمن وغيرهم بهدف توحيد الصفوف والوصول إلى رؤية مشتركة حول الحل السياسي التفاوضي للقضية السورية بناء على جنيف "١" والقرارات الدولية ذات الصلة ، وحمل البيان تعهد الجميع بالعمل على الحفاظ على مؤسسات الدولة، كما شددوا على رفضهم للإرهاب بكافة أشكاله ومصادره بما في ذلك إرهاب النظام وميليشياته، مع رفض تواجد كافة المقاتلين الأجانب، وشددوا على أن حل الأزمة

الملك سلمان: هدفنا الوحيد جمع الكلمة وعودة سوريا إلى ماضيها ووحدة العرب

عبد العزيز بن صقر: تعاملت مع الاجتماع باستقلالية من أجل سوريا

السوريـة هـو سياسي بالدرجـة الأولى وفق القـرارات الدولية مع ضرورة توفر ضمانات دولية لذلك، وأبدى المشاركون استعدادهم الدخـول في مفاوضـات مع ممثلي النظـام السوري استنـاداً إلى بيان جنيـف وبرعاية وضمان الأمم المتحـدة وبمساندة المجموعة الدولية لدعم سوريا وخلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة . كمـا توافق المشاركون عن قبولهم تشكيل هيأة عليا للمفاوضات من قوى الثورة والمعارضة السورية مقرها مدينة الرياض تكون مرجعية المفاوضين مع ممثلي النظام السوري.

وكان وفـد المعارضـة قد توصـل إلى هذا الاتفـاق التاريخي دون تدخـل أو توجيـه سعـودي، باستثناء إدارة موفقـة للاجتماع مـن الدكتـور عبـد العزيـز بـن عثمان بـن صقـر رئيـس مركز الخليـج للأبحاث الذي قـال في المؤتمر الصحفـي الذي تم عقده بعـد توصل المعارضة السوريـة إلى الاتفاق التاريخـي، أنه شارك في المؤتمـر وأدار جلساتـه بصفته مستقل، فمـن المعلوم أن مركز الخليج للأبحاث مؤسسـة بحثية مستقلة، ومن باب الرغبة الملحة لي ولـكل سعودي وعربـي مخلص لإنهاء مأسـاة الشعب السوري، وتوحيـد كلمـة المعارضـة بمختلـف أطيافها، حيـث كان اختلاف فصائلها مدعاة لتملص النظام مـن التفاوض، وشماعة لانتهاك أراضي هذه الدولة العربية ذات السيادة والتاريخ من قوى إقليمية وخارجية وجماعات إرهابية مجهولة التوجهات والميول والأهداف، وتحولـت سوريا إلى ساحـة لتصفية الحسابـات الإقليمية وبسط النفوذ والهيمنة.

وكانـت جهود الدكتـور عبد العزيز بن صقـر كبيرة وواضحة في إنجـاح هذا الاجتماع، وهذا ما تناقلتـه وسائل الإعلام المحلية والعربيـة والعالمية التـي نشرت النـص الكامل لكلمتـه في افتتاح الاجتمـاع، ووصفـت تلـك الوسائل هـذه الكلمة بأنهـا (ألفت بين قلـوب السوريين)، وقد بـدأت هذه الكلمة بالترحـاب، ثم انتقلت إلى الأمـل، ثم ركـزت على الهـدف، وذُكرت المعارضـة السورية بما يحيط بوطنهم والأمـة العربية من تحديات ومخاطر، وطالب جميـع الأطراف بتقديم التنازلات من أجـل الوطن الذي هو أثمن وأغلى ما يملكه الإنسان بعد دينه.

وحـول هذه الكلمة التي ألفت بـين القلوب، يقول الدكتور عبد العزيـز بن صقر: لقـد كتبتها بسرعة كبيرة ودون تـردد أو انتقاء مفـردات حيـث كان نصـب عيني الشعـب السوري الكـريم الذي يعاني القتل والتعذيب، والتشريد القسري، ووجود الميليشيات التي استباحت حرمة الديـن، والشعب، والأرض، والإنسانية، وكذلك صـورة الدول التي تتاجـر بدمـاء وآلام البشر سعيـاً وراء النفوذ والسيطـرة ولو فوق الجثث والأشلاء. لذلـك خرجت الكلمات من القلب لتجد مكانها بين قلوب الأخوة السوريين.

وشكـر الدكتـور عبـد العزيـز بن صقـر الجهـود الصادقة والمخلصـة والأمينة التـي بذلتها الجهات المعنيـة في المملكة والتي أدت إلى هـذا التوافـق والوفـاق، وقـال هذا ليـس بمستغرب على المملكـة وقيادتها التي طرحت العديد من المبـادرات، واستضافت الكثير مـن المؤتمرات والاجتماعات لنصـرة الحق والحفاظ على سلامة الشعوب الشقيقة والصديقة، متمنياً التوفيق لأبناء الشعب السوري الشقيق.

مؤتمر الفكر العربي 14 بالقاهرة:
حجر يحرك بحيرة المياه العربية

انطلقت بالقاهرة خلال الفترة من ٦ إلى ٨ديسمبر الماضي فعاليات مؤتمر فكر ١٤ الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي ، ونظمته في هذه الدورة بالتعاون مع جامعة الدول العربية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيسها ، وبرعاية من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وحضور رئيس المؤسسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين وأمير منطقة مكة المكرمة، وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي ، ونخبة يتجاوز عددها ٤٠٠ مشارك من بينهم مسؤولين حاليين، ومسؤولين سابقين، وكبار المفكرين والباحثين من مختلف الدول العربية، و قد جاء المؤتمر تحت عنوان رئيسي وهو « التكامل العربي: تجارب، تحديات، وآفاق» وناقش ستة محاور رئيسية بجرأة وعمق ووضوح وفقاً لأصول البحث العلمي، وقد أرسى قواعد هذه الشفافية والعمق رئيس المؤسسة سمو الأمير خالد الفيصل الذي كان يتحدث بمنطق واضح، واستخدم مفردات في توصيف الواقع العربي غير مسبوقة في الخطاب السياسي العربي، وهذا ما تناوله خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في الجلسة الأولى لافتتاح المؤتمر الذي أوجز المعوقات والحلول.

جمال أمين همام - القاهرة

• موضوع ومحتوى المؤتمر وفكرته العامة، وهي (التكامل العربي: تجارب. تحديات. وآفاق) جاء موفقاً كونه يركز على التكامل والتعاون من أجل البناء واستدراك ما فات وإنقاذ الحاضر والاستعداد لما هو آت .. لخدمة الأوطان والشعوب والأمة بعيداً عن الأيدلوجيات التي سادت في الماضي ثم بادت لعقمها قبل انهيارها وفشلها .. وعليه فإن المضمون جاء واقعياً وليس مغلفاً بكساء من الوهم الفكري الذي كان يبدو براقاً لكنه رسب في كل الاختبارات.

• الجلسة الافتتاحية كانت بمثابة حجر حطه السيل من عل ليحرك مياه البحرية العربية الهادئة المستكينة أو الراكدة، ما يؤكد أن كبار المسؤولين العرب يقفون بدقة على حقيقة الوضع العربي المتدني، ويدركون الأسباب، ولديهم رؤية أو وصفة للتعافي، ويقاسمهم في ذلك الباحثون والخبراء العرب في جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية تلك المؤسسة العربية الأم التي تجاوزت من العمر ٧٠ عاماً ، واستمرت في كثير من الأحيان عرضة للانتقاد، ولم تحظ إلا بنذر يسير من الإشادة أغلبها بروتوكولية، ومع ذلك فإن التقصير ليس من الجامعة وأمانتها العامة، فالعمل العربي المشترك هو رهن بإرادة الدول والحكومات وليس الأمانة العامة المرابطة على الضفة الشرقية لنيل القاهرة وعلى حافة ميدان التحرير الذي شكل علامة مهمة في التغيير، وظلت الدعوات العربية المتكررة لتفعيل الجامعة هي دعوات موسمية

• تضمنت كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي توصيف للتحديات التي تواجه الوطن العربي، وأوجز المهددات وقدم وصفة لتحقيق التكامل وتجاوز الأزمات واعتبر التحديات التي يمر بها الوطن العربي تشكل تهديداً وجودياً مباشراً لكيانات الدول وشعوبها، ولخص الحلول في عدة نقاط ، أهمها « زيادة تعزيز العمل الجماعي وبلورة رؤى مشتركة، والحرية الواعية المسؤولة، وإعطاء الأولوية القصوى لتطوير قطاع الصناعة في إطار تكاملي عربي، وتعزيز الاستثمارات العربية المشتركة للاستفادة من الموارد العربية الطبيعية والمادية والبشرية، وأهمية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، مع ضرورة إنشاء القوة العربية المشتركة كأداة مهمة من أدوات التكامل العربي اللازمة للدفاع عن قضايا الأمة العربية حيث تتخذ مصر والسعودية

الرئيس عبد الفتاح السيسي والأمير خالد الفيصل يضعان خارطة طريق أمام المفكرين العرب للتكامل الواقعي

خطوات جادة في هذا الصـدد، ومحاربة الإرهاب والعنف الديني والمذهبـي والفكـر التكفيري الـذي يهدد الوحـدة الوطنية . ودعا الرئيـس السيسـي إلى تفعيل دور جامعة الـدول العربية والمنظمة العربيـة للعلـوم والثقافة، وزيـادة الروابط بين الـدول من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية.

• جـاءت كلمة صاحب السمو الملكـي الأمير خالد الفيصل لتوصـف الواقع العربي بدقة مستخدمـاً سموه مفردات تكاد تكون غير مسبوقـة في الخطاب السياسي والثقافي العربي لما تحمله من شفافيـة وعمق ودلالات ونقـد موضوعي بلغة أدبيـة رفيعة ومنها: عـالم مضـرب .. ومنطقـة تلتهـب .. وعرب تحـترب .. / حاولنا الوحـدة فانقسمنـا .. واستوردنـا السـلاح فاقتتلنـا .. واجتمعنا للتفاهـم فاختلفنـا .. أنظـروا إلى الحـال كيـف أصبـح .. وإلى الوضـع كيف يجـرح .. نتأثر ولا نؤثر .. ننظـر ولا نرى .. نستهلك ولا نصنـع .. ونُلدغ من كل جحـرٍ مرتين .. الأخ يقتل أخاه لماذا؟.. ولا يجـد المواطن في الوطن ملاذاً .. تقاذفتنـا المهاجر .. وتباكت لنـا المحاجر .. وضحك العدو الساخر .. .. وتساءل سموه: أما لنا أن نستيقـظ مـن الغفوة؟.. ونهـب وننهض من الكبـوة !.. وأجاب سمـوه: بلى والله .. لقد دعـا الزمان .. واستصرخ المكان .. ونحن بعـون الله قادرون .. وعن استعادة المجد مسؤولون .. فلنشمر عن السواعـد .. ونعـد الشباب الواعـد .. ونسلحه بالعلـم والمعرفة .. والجودة والإتقان والتقنية .. ولننبذ المكابرة وتبدأ المشاورة .. فما للعرب إلا العرب.

• استقبـل المشاركون في الجلسة الافتتاحية، وبقية جلسات المؤتمر، ما تحـدث به سمو الأمير خالد الفيصل بترحاب وسعادة كونهـا تأتـي من رئيـس المؤتمـر ورئيـس مؤسسة الفكـر، وكونها تخاطب الوجدان العربي، وهمـوم واهتمامات النخب العربية من المفكريـن الذين يشعـرون بما آل إليـه الواقع العربـي من تهرئ، لذلـك طالبـت النائبة اللبنانيـة السيدة بهية الحريـري بضرورة إنشـاء مفوضية عربية عليا لمكافحة الإرهاب يكون مقرها في دبي وأن تنطلق من خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي وأن يكون سمو الأمير خالـد الفيصل أميناً عاماً أو رئيساً لهـذه المفوضية، وجاء ذلـك من شعور سمـوه بالخطر الذي يهدد الوجـود العربي، وهذا مـا جسدته كلماته، إضافة على أن الجميع يعرفون أن سمو الأمير خالـد الفيصل حاكم إداري ناجح ، ومثقف له رؤية ثاقبة، وشاعر حالم يستطيع أن يحول الحلم إلى حقيقة ، وهذا ما فعله في منطقة مكة المكرمة وقبلها منطقة عسير ،ووزارة التربية والتعليم.

• بـدا التقارب السعودي ـ المصري هو رهان الحاضر وأمل المستقبـل، وهذا مـا تضمنته كلمـة الرئيس عبد الفتـاح السيسي فيما يخص التحرك المشـترك لتأمين الوطن العربي، وما جاء في كلمـات سمو الأمـير خالد الفيصل الذي وصـف الرئيس السيسي بأنه الرئيس الموفق، والرئيس المتميز، والرئيس المنقذ.

× المفكرون والمسؤولون العرب بدوا وكأنهم قاطرة أو أداة طرق لتحريك المسؤولين العرب نحو التكامل والوحدة، ركزوا على الدور المرتقـب والمرتجى من المملكة العربيـة السعودية وجمهورية مصر

العربية، فقد أشادوا بدور المملكة في دعم ومساندة شقيقاتها العربيات خاصة في الظروف الحالية وما ترتب على ما يسمى بثورات الربيع العربي، كما أنهم بدوا وهم يناشدون مصر سرعة العودة إلى دورها التاريخي والريادي في المنطقة، وأن الأمل معقود على عودة مصر إلى ما كانت عليه وأن تضطلع بدورها في التأثير على محيطها ومساعدة الأمة على تجاوز أزمتها، وهذا ما قاله رئيس الوزراء اللبناني الأسبق السيد فؤاد السنيورة على سبيل الاستشهاد والاقتباس.

• منهج الإعداد والتنظيم وإدارة الجلسات ضمن لهذا المؤتمر النجاح والتميز .. الدكتور هنري العويط مدير عام المؤسسة، والجهاز المعاون له أدار المؤتمر في كل مراحله بطريقة احترافية سواء من الإعداد إلى التنظيم، مروراً باختيار المتحدثين والخبراء، والمشاركين، وتنظيم ورش العمل وإدارتها، وانتهاءً باختتام المؤتمر وإعلان التوصيات وتوزيع التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية، مع الاستعانة بالشباب من مختلف الدول العربية في التنظيم، والشباب سفراء المؤسسة من عدة أقطار عربية، إضافة إلى الخدمات اللوجستية، كان كل ذلك بطريقة دقيقة أدت إلى نجاح هذا العمل بشكل ملحوظ.

• طريقة تنظيم ورش العمل أتاحت للمشاركين وضع مضمون التوصيات، والمؤتمر المقبل من خلال وضع أسئلة استشرافية حول محاور المؤتمر، جميع الأسئلة استخدمت علامة الاستفهام (كيف) كونها تطرح أسئلة مستقبلية تتطلب الإجابة في سلسلة مؤتمرات مؤسسة الفكر المقبلة، حيث تنظم المؤسسة مؤتمراً سنوياً في عواصم الدول العربية فقط عبر ورش عمل للخبراء الذين صاغوا أوراق العمل وطرحوا الأسئلة التي كانت منطلقات للحوار والنقاش ومن ثم النتائج.

• جاء الإعداد للمؤتمر مبكراً فبعد تحديد المحاور ومحتوى وموعد المؤتمر، فقد اختارت المؤسسة منسقي المحاور ومن ثم مقدمي الأوراق البحثية في وقت مبكر، ثم عقدت ورش عمل لكل المحاور قبل تنظيم المؤتمر بثلاثة شهور حيث تم عرض الأوراق البحثية على خبراء في تخصص مضمون الورقة وتم اختيار هؤلاء الخبراء بعناية من مختلف الدول العربية حتى تكون الآراء شاملة ولا تعبر عن دولة أو منطقة بعينها دون غيرها، وحتى تكون المحصلة النهائية شاملة لرؤية عربية متكاملة حول قضية التكامل العربي، فعلى ضوء مناقشات وورش العمل تم تعديل وتغيير الأوراق المقدمة من باحثين رفيعي المستوى في المحاور الستة.

مضمون محاور المؤتمر:

- إشكاليات الهوية العربية.
- التكامل العربي ومشروع الدولة الوطنية.
- الثقافة العربية في إقليم مضطرب.
- التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي.
- التكامل العربي: الأبعاد الاقتصادية.
- جامعة الدول العربية .. الواقع والمرتجى.

• جاءت أوراق العمل ضمن التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية. وفي اعتقادي أن هذا التقرير الذي جاء في حوالي ٧٠٠ صفحة يستحق الاقتناء والقراءة بدقة لكل المهتمين بالواقع والمستقبل العربي في مجالات هذه المحاور، وهذا التقرير هو محصلة مشاركة عدد ستة منسقين، ٢٤ باحثاً، ٦٨ خبيراً، وسبعة منسقين تقنيين، مع العلم أن أسماء المنسقين والباحثين والخبراء هي أسماء مرموقة ومعروفة جيداً للرأي العام العربي وهم يمثلون أغلبية دول الوطن العربي ومن الصفوف الأولى لمفكريها، واستغرق الترتيب والإعداد لهذا المؤتمر فترة زمنية قد تزيد عن النصف عام، بمتابعة من سمو الأمير خالد الفيصل وسمو الأمير بندر بن خالد الفيصل، ومدير المؤسسة الدكتور هنري العويط وتمثل في حضور سمو الأمير بندر الفيصل جلسات ورش العمل المستقبلية، وحضور سمو الأمير خالد الفيصل وكوكبة من الأمراء، وكبار المسؤولين جميع جلسات المؤتمر والمتابعة الدقيقة مع الشفافية في الحوار.

• إذا كانت ورش العمل السابقة لانعقاد المؤتمر قد ضمت مقدمي الأوراق البحثية والخبراء، فقد ضمت جلسات المؤتمر طيفاً كبيراً من المشاركين، الذين يمثلون شرائح عربية متنوعة الاهتمامات والخلفيات الفكرية والثقافية ومن مسؤولين، مفكرين، أكاديميين، دبلوماسيين، وخبراء في مختلف المجالات، وتحدث في جلسة المؤتمر الأولى من هم على المنصة وهم: سمو الأمير خالد الفيصل، الدكتور نبيل العربي، فؤاد السنيورة، طاهر المصري، عمرو موسي ، أحمد بن حلي ، وتحدث من المشاركين ١٦ متحدثا بينهم سفير دولة الإمارات العربية بالقاهرة حيث تستضيف أبو ظبي القمة العربية المقبلة الذي رحب بقمة العرب في بلاده، والدكتور علي الدين هلال الذي قال (نهاجم الجامعة العربية لأننا نحبها، ونهاجمها لأننا نتكأ) ، وتحدث الدكتور نبيل عبد الفتاح عن الواقع والمأمول في التكامل العربي، وتحدث الشيخ صالح كامل ورجل الأعمال المصري محمد أبو العينين عن رجال

النخب تتمسك بالجامعة العربية مظلة واقية وتطالب بإصلاحها والبناء على إنجازاتها وليس إلغائها أو هدمها

الأعمـال وطالبوا بتفعيل قـرارات القمم العربية على أرض الواقع بما يعـزز حجم وقيمة التبـادل التجاري العربـي، وتحدثت الدكتـورة هيفاء أبـو غزالة الأمين العـام المساعـد لجامعة الـدول العربية رئيـس قطاع الإعـلام والاتصـال حـول الإعلام العربـي المشترك، وتحدثـت الإعلاميـة منى الشاذلي عـن الإرهاب بلغة إعلاميـة مؤثـرة، وتحدثـت السيـدة بهيـة الحريري عن خطـورة الإرهـاب على حاضـر ومستقبـل الدول العربية... كما تحدث بقية المتحدثين الستة عشر.

• شهـدت جلسة الحديث عـن الجامعة العربية مرثيـات لصاحـب السمـو الملكـي الأمـير سعـود الفيصـل وزير خارجيـة المملكـة العربية السابق - يرحمـه الله - حيث رسم السيد عمرو موسى صـورة للأمير الراحل بالكلمـات متذكراً مواقفه في دعـم العمل العربـي المشترك والدفاع عن قضايـا الأمة لأكثر من ٤٠ عامـاً، وتم تكريم سموه وقدمـت الجامعة العربية درع التكريم لنجله سمو الأمير خالد بن سعود الفيصل

• تحـدث مجموعـة مـن المفكريـن في الجلسـة الختاميـة مـن بينهـم الأستاذ الدكتور عبـد الخالق عبـد الله أستاذ العلوم السياسيـة بدولـة الإمـارات الذي امتـدح المؤتمر وانتقـده في آن واحـد لكن جاء ثناؤه دقيقاً وكذلك انتقـاده، هو وصف المؤتمر بأنه جاء جريئاً، شاباً، مستقبلياً، استثنائيا، عروبيًا. لكنه انتقد عدم تأهيـل الشبـاب الذيـن شاركوا في ورش العمل وطالـب بضرورة تأهيلهـم، ودعا إلى الاستفـادة من مخرجات هـذا المؤتمر، فيما

بمشاركـــة ٤٠٠ مســـؤول ومفكر .. المؤتمر يتبنى التكامل خياراً استراتيجياً

اعتـبر المفكر اللبنـاني الدكتور رضـوان السيد أن التكامـل العربـي أصبح ضـرورة وليس ترفاً ودعا إلى سرعة المضي على طريق هذا التكامل، الدكتـور مصطفـى العـاني رأى أن الجامعـة العربيـة لم تقـدم شيئاً خـلال مسيرتهـا وأنها فشلت في تحقيق مهمتها.

• في إطـار الوفـاء أقامـت مؤسسة الفكر العربـي احتفاليـة تكـريم لشخصيـات عربيـة قدمـت خدماتهـا لبلادهـا وللوطـن العربـي، وكذلـك كرمت المبدعـين والمتميزين العرب من الشبـاب، وشمل التكريم المستشار عدلي منصور الرئيس المصري السابق، والفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الـوزراء ووزيـر الداخلية في دولة الإمارات والقائـد العام لشرطة أبوظبـي، ثم تم تكريم أمناء الجامعـة العربية العامين (الأحياء) فقـد تم تكريم الشـاذلي القليبي، عمـرو موسى، ونبيـل العربي، وكذلـك تكـريم المبدعين العـرب الشبـاب، كما كرمـت الجامعة العربية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمـين الشريفين وأمير منطقـة مكة المكرمة ورئيـس مؤسسة الفكر العربي، وكان قد تحدث في احتفالية التكريم صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالـد الفيصل رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي الذي بذل مجهوداً كبيراً قبل وأثناء مؤتمر فكر ١٤.

• كان الشبـاب هـم فرسـان الجلسة الختاميـة حيث قدم شاب أو شابة توصيات كل محور من محاور المؤتمر.

مدير مؤسسة الفكر العربي د. هنري العويط:

التكامل ملف مفتوح وقضية مستدامة وهدف متواصل

في حـواره لـ (آراء حـول الخليـج) أكـد المفكر العربـي الأستاذ الدكتـور هنري العويط مدير عـام مؤسسة الفكـر العربي أن مؤتمـر فكـر ١٤ الذي انعقد بالقاهرة جاء بتوجيهات وفكـرة سمو الأمير خالد الفصيل رئيس مؤسسة الفكر العربي، وأن المؤسسة سوف تمضي في تفعيل قضية التكامل العربي بشكل أو آخر في إطار أهدافها، وطبيعتها، وتوجيهات سمو رئيسها، معربـاً عـن تفاؤلـه بمستقبل التكامل العربي، معزياً ذلـك إلى التكامل هو الخيار الوحيد المتاح أمـام العرب، ومبدياً ثقته في قـدرات الشبـاب على المساهمة بدور أكبر في تحقيق التكامـل العربي، ودعا المراكز البحثية العربية ومؤسسات الفكر إلى التعاون لتقديم دراسات وأبحاث واقعية مفيدة تفيد صانع القرار العربي . وقال مدير عام مؤسسة الفكر العربي، ولطالما اعتبرنـا في المؤسسـة التكامـل ليس شعـارًا، بل هو مبدأ، وعلى كافة المستويات .. بين رجـال المال ورجال الفكر، بين أصحاب القـرار السياسـي والمفكريـن والخبـراء، وتعاون بين مراكـز الدراسات المختلفة، ولدينـا قناعة أن الإمكانيـات العربية على أهميتهـا تظـل محـدودة، ولا تستطيـع مهما كانت قـدرات الموارد الماديـة والبشرية التي يملكها هذا المركـز أو ذاك، أن تكون بمفردهـا قـادرة علـى القيام بكل الأعبـاء، فإذا لابد ونحن نتمنى وسوف نسعى في إطار موضـوع التكامل إلى تعزيز تعاوننا مع مراكز الأبحاث والدراسات الأخرى لمزيد من التعاون ولمزيد من الفعالية.. وفيما يلي نص الحوار:

• أعلـن صاحـب السمـو الملكـي الأمـير خالـد الفيصل بأن مؤتمـر فكـر ١٤ بالقاهـرة هـو بدايـة تحقيـق أهـداف مؤسسـة الفكـر العربـي .. فكيف تنظرون إلى مـا تحقق من نتائج وكيف يمكن ترجمتها؟

– مـن المعروف أن سمو الأمير خالـد الفيصل يتمتع برجاحة الـرأي ورحابـة الأفـق، والـرأي السديـد الثاقـب والرؤيـة التي تستشـرف آفاق المستقبل، وفيمـا يخص مؤتمر القاهرة فقد كان واضحا منذ المؤتمر السابق الذي عُقد في الصخيرات بالمغرب في مثل هذه الأيام مـن العام الماضي ، عندما وجه سموه بتخصص مؤسسـة الفكر العربي عـام ٢٠١٥م، لموضوع التكامـل، والتزامًا بهـذا الإعلان الذي صـرح به سموه في جلسة افتتـاح مؤتمر فكر ١٣ العـام الماضـي، بذلـت المؤسسـة جهـدا في الإعـداد بطريقة مختلفـة لمؤتمر فكر ١٤ ، وكانت أبرز أوجه الاختلاف في المنهجية الجديدة التي اعتمدتها المؤسسة تجلت في إعدادنا للمؤتمر، وأنت كنت من المشاركين الفاعلين وواكبت جزءًا من التحضيرات. على مدى أسبوعـين عقدنا بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ست ورش عمـل تحضيرية، كانت كل ورشة منها على مدى يومين كاملـين مخصصـة لمعالجة جانـب مـن جوانب التكامـل، حيث كان هنـاك ورشة للتكامـل الاقتصادي، ورشـة للتكامل الثقافي، ورشـة للتكامل الأمنـي والعسكري والتي شاركتكـم فيها، وورشة مخصصـة لقضية الهوية والمكونـات الثقافيـة واللغوية والدينية المختلفـة أو الاثنية التي نجدها في هذا البلد أو ذاك، وكيف نوفق بينهـا، كيف نراعيها، كيـف نأخذها بعين الاعتبـار، وكيف نوفق بينهـا وبين الهويـة الوطنية الجامعـة، ثم كيف نوفـق بين الهوية الوطنية الجامعة التي لابد من الحفاظ عليها، لأن لكل بلد سماته ومميزاته وتاريخه و تجاربه الخاصة به، ومع ذلك كيف يمكن أن تكون تلك الهوية الوطنية جزءًا من هوية أشمل هي الهوية العربية الجامعـة. كان هناك أيضا ورشة عن مشروع بناء الدولة الوطنية وكل ما له علاقة بأن كيف نوفق بين ضرورة احترام سيادة كل بلد عربي واستقلال كل بلـد عربي وسيادة كل دولة عربية، ومع ذلك كيـف يمكـن أن تكون كل دولة جـزءًا من منظومـة أوسع وأشمل، إذا لا بـد مـن أن تتنازل عـن جانب من صلاحياتهـا، عن جانب مـن سيادتها لكي تكون جزءًا، وهذا بالواقع ليس أمرًا غريبًا على التجـارب الدولية نحن نعـرف أن هناك توجها عالميـا إلى إنشاء التكتلات والتجمعـات الاتحادية مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وتجمع دول البركس التي تشكل قوة اقتصادية ناشئة، وهنـاك تجمعات كثيرة على صعيد دول أمريكا اللاتينية، وهناك تجمع علـى صعيد الدول الآسيوية، فإذا لم يعد هناك من

لا خيار أمامنا إلا التكامل وإشاعة الأمل ومقاومة الإحباط وهي متوفرة .. لكن ليس الأمل الواهم القائم على الخرافات

لن أستبق ما تتخذه المؤسسة من مقررات لكن أظن أحدها إيجاد شبكة دائمة للشباب لكيلا تنتهي أعمالهم بنهاية المؤتمر

يعتبر أن في التنازل عن بعض صلاحياته ومسؤولياته كدولة ما ينتقص من سيادتها الوطنية، كل هذه القضايا تمت مناقشتها في الورشة المخصصة لمشروع بناء الدولة الوطنية، وطبعا بما أننا نحتفل بالذكرى السبعين لتأسيس جامعة الدول العربية، والورش عقدت كما تعلمون في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كان هناك ورشة مخصصة بكاملها للتدارس في مشاريع تطوير جامعة الدول العربية، وتعديل ميثاقها الذي مضى عليه عقود من الزمن ولم يعد ملائما للأوضاع والمستجدات والتطورات التي طرأت على صعيد العالم العربي وعلى الصعيد الدولي أيضا، وتحديث آليات العمل المعتمدة في الأمانة العامة للجامعة بهدف إصلاح العمل وتمكين الجامعة من تفعيل دورها والقيام بالمهام الملقاة على عاتقها بشكل أفضل وبشكل يخدم الغايات والأهداف التي أنشئت من أجلها، إذاً الجديد في المؤتمر هذه السنة هو هذه الورش التحضيرية التي صدرت نتائجها في التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية الذي تم إطلاقه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صبيحة يوم الأحد السادس من ديسمبر ٢٠١٥م.

الجديد البارز أيضا في مؤتمر فكر ١٤، كان المنهجية التي اعتمدت في عقد جلساته والتي كانت تقوم على توزيع المدعوين إلى مجموعات عمل مصغرة لا يتعدى عدد الأفراد في كل مجموعة عشرة أشخاص مما يتيح أن يبدوا آراءهم وأن يتشاركوا في النقاش، وأظن أن هذه المنهجية الجديدة هي التي استرعت الانتباه في مؤتمر هذا العام، البعض أعتبرها تجربة رائدة وأظن أنها كذلك على صعيد مؤسسة الفكر العربي وربما الصعيد العربي للخروج من النمط التقليدي في إلقاء المحاضرات والخطب والمداخلات وانقسام المدعوين إلى فئتين فئة متحدثة وفئة مستمعة، لكن الجميع في المؤتمر كانوا متحدثين، وكانت لهم الفرصة للمشاركة في الحوار والنقاش بشكل تفاعلي، كذلك تم اعتماد التصوير الجرافيك لرصد آراء المشاركين وتحويلها إلى أشكال جرافيك الذي أظنه كان مساعدا، وكذلك المساهمة الفاعلة للشباب في المؤتمر بعد أن تم تدريبهم، حيث قاموا بمهام تيسير ورش العمل، ثم تولوا صياغة أبرز الأسئلة التي أتفق المشاركون في الورش على اعتبار أنها تشكل الأولويات، وهذه الأسئلة هي التي تم عرضها في الجلسة الختامية، وهي التي تعهد سمو الأمير خالد الفيصل بأنها ستشكل برنامج العمل لمؤسسة الفكر العربي في السنة القادمة.

• هل معنى هذا أن مؤتمر مؤسسة الفكر العام القادم سوف يكون عن التكامل العربي أيضا؟

– ما أستطيع قوله إن الأسئلة التي طُرحت سوف تكون موضوع دراسات وأبحاث ونقاشات في العام القادم. أما هل ستكون موضوع المحور الرئيسي أثناء المؤتمر السنوي فكر ١٥، أم هناك صيغة أخرى بمعنى أن تكون انطلاقاً من خطة العمل التي تشمل نشاطات المؤسسة على مدى سنة كاملة؟ هذا ما سوف ننصرف بعد نهاية المؤتمر إلى دراسته مع هيأة استشارية سوف يتم تكوينها لهذا الغرض لكي تواكب ولكي تشرف ولكي تقترح ما هي أفضل وسيلة مما لا شك فيه أن ما جاء فيما تعهد به سمو الأمير خالد الفيصل سوف يتم تنفيذه، أما صيغة ماهية الآلية والزمان المحدد لذلك، فأظنه بحاجة إلى المزيد من التفكير والتباحث، ولكن المؤكد أن التكامل ملف مفتوح في مؤسسة الفكر العربي، وقضية مستدامة وهدف متواصل.

• حركت مؤسسة الفكر العربي المياه الراكدة في التفكير العربي، فكما وصف المؤتمر بعض المشاركين بأنه استثنائي وجريء، فكيف يمكن تنفيذ ما تمخض عنه ووضعه موضع التنفيذ، وهذا يتطلب إرادة وأدوات وآليات عربية فاعلة وخارج اختصاص مؤسسة الفكر العربي؟

– هذا صحيح .. فطالما أكدت مؤسسة الفكر العربي أنها مؤسسة غير حكومية، لا ترتبط بدولة ولا ترتبط بحزب ولا ترتبط بأي أداة تنفيذية. بل هي هيأة من هيآت المجتمع المدني، و مركز من مراكز البحث والدراسات والتفكير ، فهي لا تملك سلطة القرار ولا تطمح إلى ذلك لأنه ليس هذا مهمتها وليس ضمن رسالتها ولا تستطيع القيام بذلك، لكن أهمية مؤسسة الفكر العربي وأهمية المؤسسات الفكرية ومراكز الدراسات، تكمن في توفير الدراسات والأفكار التي تعدها مراكز الأبحاث تحت أي مسميات، ووظيفة مؤسسات الفكر تتمثل في إعداد الدراسات الرصينة الموثوقة، وأن ترفع التوصيات والاقتراحات التي تبلور الخيارات الممكنة وتعرضها على صانع القرار لكي يعتمدها ويتبناها، حيث من الضروري أن يكون بين يدي صانع القرار مجموعة من الخيارات والرؤى، والتوصيات، والمقترحات، والدراسات التي تسمح له بأن يتخذ القرار على أسس واضحة وسليمة، وأن يعلم ماهية النتائج المترتبة على كل خيار من الخيارات، هذه هي وظيفة مؤسسات الفكر ، ولكن أهمية هذا النوع من المؤتمرات الذي كان فيه ممثلون عن سلطات سياسية، أنظر مثلا الخطاب الذي ألقاه سيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي، فعندما نقارن ما قاله سيادة الرئيس في الخطاب التوجيهي الشامل والدقيق والمسؤول الذي ألقاه في جلسة الافتتاح والمناقشات التي دارت في ورش العمل، سوف نجد الكثير من نقاط الالتقاء والتشابه، مما يعني أن التفاعل والتعاون بين أصحاب القرار ، والحضور في المؤتمر، كما كان ممثلون عن جامعة الدول العربية وهيأة رسمية، وكان أيضا وزراء حاليون ووزراء سابقون شاركوا في الورش وشاركوا في المؤتمر ، وكان هناك رؤساء حكومات سابقون، و مسؤولون أمنيون، وسفراء، وكان مثقفون، يعني أن وظيفة كمؤسسة للفكر أن تنشر الوعي وأن تحث على التفكير ، وبهذه المناسبة أوجه رسالة شكر للإعلام المصري والإعلام العربي بشكل عام الذي غطى المؤتمر وورش العمل التحضيرية بشكل رائع، مما يخلق رأيا عاما مواكبا وبيئة ملائمة لاتخاذ القرارات، وأظن في هذا الإطار يجب أن نضع دور مؤسسة الفكر العربي ومسؤلياتها.

ندرس نتائج المؤتمر مع هيأة استشارية لتنفيذ مقترحات الأمير خالد الفيصل

• بكون هذا المؤتمر له صفة خاصة، هل تفكرون في مؤسسة الفكر عمل ورشات عمل أو التلاقي مع مؤسسات بحثية أو جهات حكومية أو شبه حكومية فيما يخص قضايا التكامل العربي؟

– لطالما اعتبرنا التكامل ليس شعارا، التكامل هو مبدأ، وعلى كافة المستويات. التكامل بين رجال المال ورجال الفكر. تكامل بين أصحاب القرار السياسي والمفكرين والخبراء. تكامل وتعاون بين مراكز الدراسات المختلفة، الإمكانيات العربية على أهميتها محدودة، فهي لا تستطيع مهما كانت قدرات الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها هذه المؤسسة أو ذاك المركز، أن تكون بمفردها قادرة على القيام بكل الأعباء، فإذا لابد ونحن نتمنى وسوف نسعى في إطار موضوع التكامل إلى تعزيز تعاوننا مع مراكز الأبحاث والدراسات الأخرى لمزيد من التعاون ولمزيد من الفعالية.

• الأستاذ الدكتور هنري .. هل انتم متفائلون على المستوى بمستقبل التكامل العربي المشترك؟

– انا بطبعي متفائل، ولأنه لا خيار أمامنا في كل الأحوال إلا التكامل، وأحد الأهداف أو المبادئ التي تقوم عليها مؤسسة الفكر العربي هو إشاعة الأمل ومقاومة دواعي الإحباط واليأس والاستسلام والعجز وهي متوفرة ومتوفرة بكثرة. ولكن ليس الأمل الواهم أو القائم على الخرافات أو الأحلام، وهذا المؤتمر في حد ذاته هو طاقة، المشاركون فيه عناصر فاعلة في المجتمع، فإذا استطعنا حشدهم وتحريكهم وخلق الإطار المناسب لهم لكي يلتقوا مع بعضهم البعض، سوف يشكلون عنصر الأمل. إن ما قاله الشباب وما التزموا به في مؤتمر فكر ١٤ يمثل بادرة أمل، ولا أريد استباق ما سوف تتخذه المؤسسة من مقررات على ضوء المؤتمر، ولكن أظن أحد القرارات التي ستتخذها المؤسسة لإيجاد إطار دائم شبكة دائمة للشباب لكيلا تنتهي أعمالهم بنهاية المؤتمر.

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

تخفيف التواجد الأمريكي في الخليج: تغيير استراتيجيات أم تغيير في موازين القوى

في المنطقة العربية وفرة بشرية، ووفرة موارد شكلت وقود لفائض من التدين المتطرف غير المتعايش مع مخالفيه، مما جعل المنطقة بيئة تنزع إلى الاشتعال بين فينة وأخرى. فوجدت الدول الكبرى أن الحل لحفظ مصالحها هو العمل على استنزاف هذه الوفورات بشكل فوري، وقد تنوعت أشكال التدخل الخارجي في الأزمة السورية –التي هي بوتقة صهر الوفورات العربية حاليا-حتى أننا في الخليج استنكرنا تغير الاستراتيجية التقليدية الأميركية للتقرب من الأزمات، بل والتواجد في الخليج ونيتها تخفيف وجودها العسكري، مقابل زحف موسكو على المنطقة ودخولها في تحالفات جديدة مع دول إقليمية غير عربية. فهل هو تغيير استراتيجيات أم تغيير في موازين القوى؟

د. ظافر محمد العجمي *

مراجعة الاستراتيجية العسكرية

تواجد العسكري الأميركي في الخليج منذ أربعينيات القرن العشرين حين انطلقت القوافل البحرية الأميركية محملة بالمدد من البحرين عبر إيران لدعم ستالين المحاصر من الفيالق الألمانية فيما عرف بالممر الفارسي «Persian Corridor». ثم تحول الخليج العربي إبان الحرب الباردة والتي امتدت لنصف قرن إلى خندق لوقف الشيوعية بالتنسيق مع شاه إيران تحت ترتيبات عقيدة الدعامتين «Twin Pillars» الأمريكية. ومنذ منتصف ١٩٩١م، بدأ مسعى أمريكي جديد في شأن مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج، فطرحت واشنطن خطة لتكثيف تواجدها وتوسيع هذا التواجد في المنطقة، كأساس لترتيبات أمنية تجمع واشنطن ودول الخليج الستة معاً. حيث وقعت على أثرها اتفاقيات أمنية عدة تنص على تواجد ألوية برية ومظليين كمقدمة لباقي القوات عند حدوث تهديد مثلما تم مع الكويت. ورغم خروج القوات الأميركية من السعودية ٢٠٠٣م أعطى هذا التواجد ثماره بعد تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، على المنطقة، فبالاستناد إلى هذا التواجد المسبق أتيحت الفرصة أمام باقي عناصر القوات الأمريكية للتدخل وإسقاط حكومات صدام وطالبان في العراق وأفغانستان.

شعار آسيا أولاً

وفي مطلع ٢٠١١م، طرح الرئيس الأميركي باراك أوباما مبادرة مراجعة الاستراتيجية العسكرية بعد أن طلب من البنتاغون بدء التخطيط لتخفيضات كبيرة في ميزانية الدفاع، وتستهدف الاستراتيجية التعرف على الأولويات الأمريكية وتوجيه الإنفاق الدفاعي مع بدء تقليص حجم الجيش. ثم اتفق أوباما مع الكونجرس في أغسطس ٢٠١١م، على تقليص الإنفاق المتوقع على الأمن القومي بأكثر من ٤٥٠ مليار دولار في السنوات العشر القادمة. وفي أوائل يناير ٢٠١٢م، كشف أوباما عن وثيقة الاستراتيجية الجديدة للجيش الأمريكي، التي تدعو إلى وجود عسكري أمريكي أكبر في آسيا، وتقترح تقليصاً لحجم القوات في أوروبا والشرق الأوسط. وهذه الاستراتيجية تمثل تحولاً نوعياً في أولويات الاهتمام الأمريكية التقليدية حيال الحلفاء الأطلسيين في أوروبا والخليج. وقد تقرر خفض عدد القوات البرية من ٥٦٥ ألف إلى ٥٢٠ ألف جندي عامل بعد ٢٠١٥م، وفقاً لمراقبين عدة[1]. وتحت شعار آسيا أولاً ألقى وزير الدفاع الأمريكي بانيتا ٢ يونيو ٢٠١١م، خلال الدورة ١١ من حوار شانغريلاه كلمة بعنوان «أمريكا وإعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادي»، تحدث فيها عن كيفية دفع الاستراتيجية العسكرية الجديدة «إعادة التوازن»، ونقل الثقل الاستراتيجي إلى آسيا، والمعنى من ذلك هو أن الولايات المتحدة لم تغادر منطقة آسيا والمحيط الهادي مطلقاً، وإنما هي بصدد إجراء تعديل على اهتماماتها الخارجية، بعد نهاية حربي العراق وأفغانستان.

الاستراتيجية غير التقليدية للتواجد الأميركي في الخليج

أصبحت الولايات المتحدة ترى بأن أوروبا والشرق الأوسط لم تعد مركز ثقلها الاستراتيجي، وأن آسيا قد حلت مكانها، وستركز أمريكا أكثر على القوات البحرية والجوية، وبحلول عام ٢٠٢٠م، ستكون البحرية الأمريكية قد غيرت بنية انتشارها، وعلى عكس القواعد الكبرى الدائمة، يأتي تعزيز التواجد

العسكـري الأمريكـي في آسيـا والمحيط الهادي عـبر التنسيق مع الحلفاء والشركاء، بنمط له منافعه الاقتصادية، وضعف التكلفة، وضعف حـدة المعارضـة السياسية داخـل البلـدان المتعاونة. لقد كان الخليـج العربـي ضمن هذه التغييرات، فقبـل خمس سنوات، كان العـدد الإجمالي لأفراد الجيش الأمريكـي في الخليج العربي أكـثر من ٢٣٠ ألـف. واليوم، هذا العدد أقـل بكثير من ٥٠ ألفمما أثـار موجة توجس خليجية جـراء أسباب أهمها عـدم الاستقرار السياسي والصدمات النفطية، فغياب الهيمنة الخارجية يعني أنه لم يعـد هناك من يستطيع وقف القوى الإقليمية عن التنافس على النفوذ. فالانسحـاب الأميركي السريع يخلق فراغا أمنيا وانهيارا سياسيـا كالذي حدث في أواخـر الستينيات وأوائـل السبعينيات، بعـد الانسحـاب البريطاني من شـرق السويس في الخطـة الشهيرة التي أعلنتهـا لندن ١٩٦٨م. ليس فقـط لتحصينهم ضد إيران، ولكـن أيضا لإخماد التنافـس فيما بينهم. ففي الخليـج لا نجد حرجا في الاعـتراف بالفوائد الأمنيـة والاقتصادية التي توفرهـا الهيمنـة الأمريكية فدول مجلـس التعاون الخليجـي اليـوم بصفة عامـة تريد مـن الولايات المتحـدة أن تبقـى في المنطقـة، بعكـس واشنطـن التـي كان مـن أهـداف تواجدهـا العسكـري في المنطقة الالتـزام بالمحافظة على حرية الملاحة في المياه الدوليـة لضمان استقرار تدفق البـترول، كما تعتبر أن أمن واستقرار الدول الصديقة والمرتبطة بمعاهدات معها من أولويات استراتيجياتهـا المستقبليـة. أمـا الآن فلم تعد ترغـب في التواجد الفعلـي في الخليج فالقوات البرية ليست بالضرورة مفتاح مراقبة التطـورات الإقليمية فالمعلومات الاستخبارية حول قضايا المنطقة تصـل بدرجة جيدة جـدا دون حاجة للتواجـد. والممرات البحرية تخدمهـا كاسحـات الألغـام المتمركزة في موانـئ خليجية محددة .كمـا تستطيع واشنطن تتبع وتحديد مواقع الصواريخ المحمولة في حـال حاولت إيران مهاجمة منشآت النفـط أو عمليات شحنه من البر، كما يمكـن الاستفادة من العدد المتزايد من الطائرات بدون طيـار لاكتشاف استعدادات لحملة كبـيرة ضد النفط في الخليج، فهـي تحتاج إلى هيكل دعم صغير نسبيـا وغير واضح، مما جعل أوبامـا يتوسـع في استخدامهـا في كل أماكن الصـراع التي تكون واشنطـن طرف فيهـا، وسيقام لهـا بنية أساسيـة بتوسع في دول الخليج العربي.

إن أولويـة آسيـا مقابل أهميـة أوروبا والشـرق الأوسط تعني التخلي عن دعم الخليج في مواجهة جارته سيئة الطباع، مما يفتح المجـال أمام الخليجيين للبحث عن حلفاء جدد، وإن لم يظهر هذا البحـث مرتديا اللبس العسكري فقد ظهر جليا في فتح الخليجيين آفاق التعاون شرقا وغربا حتى وصلت بناء هياكل تعاون اقتصادية ناجحة مع الصين، وعقد مؤتمر كبير في الرياض قبل شهر مع دول أمريـكا الجنوبيـة، سيتبعها هياكل تعاون أخرى مـع دول أفريقية فاعلة.

كمـا أن أولويـة آسيـا الأميركيـة تُظهر الجانـب المضيء من القمـر حيث نتوقـع أن يتراجع الإفراط الأميركـي في دعم الكيان الصهيوني. فقد وعت جهات أمريكية عدة إلى أن صعود الإسلاميين لسـدة الحكم في العديد من البلدان العربية خلال الربيع العربي، كان بدوافـع النكاية بالسياسة الأميركية العرجاء. مما يعني تغير خريطة دعم واشنطن لحلفائها في الشرق الأوسط وإن كان تراجع موقع إسرائيـل في السياسة الأميركية سيكـون تراجع بدرجة أقل حدة من تراجع الخليج العربي، ولعل أول المؤشرات على ذلك الاتفاق النووي الإيراني. أما التغير الثالث فهـو أن التحول الأميركي آسيويـا سيكون ليس على حسـاب الخليج وإسرائيل فحسـب بل وعلى حساب أوروبا الغربيـة بعد أن استـدارت واشنطن لتتحول مـن دولة أطلسية إلى دولة باسفيكية، وخطورة هذا التحـول الأخير تكمن في درجـة تخلي واشنطن عن حلـف شمال الأطلسي نفسـه. إن خريطة التحولات الأميركيـة المقـدرة سابقـا تبقى في درجـة التقدير الاستراتيجـي إلا أن شبه المؤكد هو صعوبة أمر ردع إيران عن تنفيذ طموحهـا التوسعي في الخليج والتركيز في الوقت نفسه على آسيا فإيران ملف مفتوح بشكل دائم.

الـــدول الكبرى تخطط لحفظ مصالحها باستنزاف الوفورات الخليجية

دول عظمى بمقاييس إقليمية

لقـد تشكل فراغ قوة جراء تخفيـف التواجد الأمريكي كمسار غـير قابل للارتـداد، ولأنّ القواعد الإقليمية قـد تغيّرت، فطفقت أطـراف عدة تتحرك لملء الفراغ المتشـكل، وأصبح هناك تنافس بـين الدول الكـبرى وبين دول عظمى بمقاييـس إقليمية مثل تركيا والسعوديـة وإيران وهي قوى محلية تعتقـد بقدرتها على النهوض بالتبعـات الإقليمية من خلال انخراطها بقـوة في المشهد السوري كفرصـة لفرض نفسها. كما تجاهد لكي يكـون لها دور في تشكيل نظـام شرق أوسطي جديد ثلاثي المحـاور يتألف من: محور تركيا والأكـراد و جماعـة الإخـوان المسلمين؛ وتدعـم الحكومة التركية منـذ أمد المعارضـة السورية، وتسمح لهم باللجـوء إلى أراضيها. و تريـد أنقرة التخلص من الأسد، وإزالة التهديد المتزايد لداعش ووضع حد لسنوات من عدم الاستقرار والصراع العنيف على طول حدودهـا الجنوبية. ولكنها تريـد أيضا أن توقف الأكراد من نحت دولتهـم خلال الفوضى الحالية. ومحـور إيران والشيعة؛ وطهران هي داعمـة نظـام الأسد، بالمـال والسـلاح والمقاتلـين، وهدفها:

القضاء على داعش. لكن يقول محللون أنهم يشكون في أن هزيمة داعش هو أهم أهداف طهران في سوريا. ومحور المملكة العربية السعودية دول الخليج[٢]. والخليجيون هم من الداعمين الرئيسيين للجماعات التي تقاتل النظام السوري وداعش، وتهدف الرياض والدوحة إلى الإطاحة بالأسد، وليس من المرجح أن تقبل بأقل من ذلك.

الزحف الروسي على المنطقة

خطر فقدان أخر حليف عربي جدير بالثقة

قبل ثلاثة أعوام كان يمكننا القول أن البأس العسكري الروسي ضيعه البؤس السياسي، كعبثية تبادل السلطة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الحكومة ديمتري ميدفيديف والتي تجاوزت تبادل الأدوار إلى تبادل المنازل السكنية. ثم قرر بوتين أن يصبح القيصر الأوحد، فأفصح عن طموحاته بإعادة روسيا إلى مجد يشبه عهد الاتحاد السوفيتي. فقد أشار في مواقف عدة إلى أنه يعتبر سقوط الاتحاد السوفيتي أكبر مأساة حلت في القرن العشرين. وعلى الرغم من تضاؤل النفوذ الروسي في الدولة الشيوعية السابقة التي ذابت في الاتحاد الأوروبي إلا أنه يجاهد من أجل تعزيز هيمنة بلاده على دول السوفييت السابقة بطرق أخرى كالغاز والكهرباء والحدود. لقد كان لابد أن تعرقل موسكو النفوذ الغربي في حديقتها الخلفية، ودون أن يعترف الطرفان بفكرة أن هناك ما يشبه الحرب الباردة، كان جليا للمحللين أن بوتين يلعب ضد الغرب «لعبة الشطرنج» ،فجاء الاحتلال العسكري الروسي لإقليم القرم في أوكرانيا، ولاستثمار الفوز ولمعادلة ميزان القوى العالمي، أسرع بوتين بتجديد العلاقات بالعالم العربي، كحركة شطرنج ردا على التحركات الغربية .لقد كان خطر فقدان آخر حليف عربي جدير بالثقة في عالم ما بعد الحرب الباردة أمر غير وارد لبوتين، فهناك كثير من الأشياء المعرضة للخطر في سوريا كمنشأة طرطوس البحرية ؛ وقيمة السلاح الذي يشكل٤٨٪ من الواردات السورية؛ ،بالإضافة إلى زوال حلم امتلاك نفوذ سياسي في الشرق الأوسط[٣].

-دواعي التدخل العسكري الروسي في سوريا

التدخل الروسي في سوريا، هو تَدخُل استراتيجي أولاً وأخيراً، حيث تُريد روسيا استعادة دورها في المنطقة لم يكن قرار سياسي محسوب فحسب، بل لأن سياسة الرئيس الأميركي باراك أوباما هناك كانت ولازالت ضعيفة، وتؤدي إلى تشويش الأصدقاء وتشجيع الأعداء، فوجدت موسكو في التلكؤ الأمريكي فرصة ذهبية فاستغلتها. وتتفق أهم محافل التقدير الاستراتيجي على أن دواعي التدخل العسكري الروسي في المنطقة بشكل عام لا تخرج عن التالي:

-اعتبرت موسكو دعم الأسد على نطاق واسع خطوة للدفاع عن موطئ قدم من حقبة الحرب الباردة الجديدة، وإغلاق للطريق أمام تدخل غربي مستقبلي في بلد وثيق التعاون معها، وسبيل لاستعادة الاعتبار في الشرق الأوسط عبر إعادة بسط النفوذ الروسي بعدما «خدعت» دول حلف شمال الأطلسي روسيا في ليبيا.

-التراجعات العسكرية والهزائم التي مُني بها النظام السوري جعلت من الواجب فرض التواجد الميداني الروسي، عبر تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة عسكرية روسية ومطار اللاذقية المدني إلى مطار عسكري في خدمة مصالحها، فالتفاصيل العسكرية لا تفعل غير تأكيد الطبيعة الاستراتيجية للقرار.

انسحاب أمريكا يخلف فراغاً كالذي حدث بعد انسحاب بريطانيا من شرق المتوسط

- منع صعود الإسلاميين السنة إلى السلطة، في مصر وليبيا وسوريا، فهناك قلق روسي جدي من الإرهاب الإسلامي واقتناعها أن انتصاره في سوريا سيأتي به إلى روسيا. حيث أن أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية في منطقة الشرق الأوسط هي مواجهة التطرف الديني. وقد تم تأكيد ذلك في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي أقرت في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤م.[٤] وبناء على هذا القلق من الإسلام السني تشكل حلف مركزه بغداد للتنسيق والتعاون الاستخباري بين روسيا وسوريا وإيران والعراق.

- لأن الاستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ عاد الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط بعد الاستدارة الأميركية. حيث كان الروس منشغلين في أوكرانيا وبتمركز بطاريات صواريخ باتريوت الأميركية على الحدود الروسية[٥]. وتسعى روسيا إقليمياً لبناء تحالف إقليمي من حلفائها التقليديين كالعراق، سوريا، إيران، حزب الله اللبناني. ثم مصر بعد ترويضها بتبعات تفجير الطائرة الروسية وإنشاء محطة نووية بقرض روسي، بالإضافة إلى قناعة روسيا بأن باب المفاوضات قد انفتح جديا حول مصير سوريا. وتريد أن تكون موجودة بصفتها فاعلاً على الأرض. فروسيا مقدمة على إدارة الأزمات الدولية والإقليمية للحصول على قدر من نصيب السيادة الدولية والنفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يحظى به غيرها[٦]. وكأن خطة بوتين تقول أن العراق لواشنطن وسوريا لموسكو، مع حرمان إيران من أية مكسب. حيث استغلت تذمّراً مكتوماً من النظام السوري وحاضنته الشعبية من استفراد إيران بالقرار السوري[٧].

خرجت روسيا من انتصار السادات محرومة اقتسام غنيمة حرب أكتوبر وعادت عبر هزائم الأسد لتعيد التوازن الاستراتيجي على حساب العربي

– ويذهب محللون من فريق الأسد إلى أن روسيا اتخذت قرارا استراتيجيا بالتدخل لأن تركيا عبر تنسيق خليجي بغطاء أمريكي كانت تمهد للتدخل العسكري المباشر في سوريا وإنشاء المنطقة العازلة، وأن إسرائيل بدعمها لجبهة النصرة والجيش الحر وقوى أخرى منضوية تحت جيش الفتح كانت تهدف لإنشاء شريط عازل في جنوب سوريا يشمل درعا والسويداء وسهل حوران امتداد إلى الحدود الأردنية بدعم إسرائيلي إقليمي[٨].

ردود الأفعال على التدخل الروسي

أمريكا بين الانخراط والاعتزال

بدأت ردة الفعل الأمريكية والغربية، بإبداء جون كيري «القلق البالغ» إلى نظيره الروسي سيرغي لافروف، وبالطلب من بلغاريا واليونان عدم فتح مجاليهما الجوي أمام روسيا، صحيح أن الإدارة الأميركية لم تعتزل الشرق الأوسط إنما المسافة بين الانخراط والاعتزال كانت هي ثغرة بوتين التي ولج منها ويعتزم الاستفادة منها بأقصى الحدود الممكنة، حيث تتضح صورة تعبر عن برود أمريكي وغربي أقرب للتواطؤ والانتهازية فالقاسم المشترك بين الأوليتين الأميركية والروسية هو تقزيم واختزال الأمر الواقع للمسألة السورية إلى إرهاب. ومع إصرار واشنطن على رحيل الأسد قد يكون بقاء النظام المرتبط مع موسكو هو المخرج من عقدة الأسد[٩]. فالانتهازية الأميركية في التعامل مع مغامرة بوتين ترى أنه سيواجه غضب العالم الإسلامي بأسره، بما فيه المسلمين الروس. وسيجد نفسه في وضع مَن تسلق شجرة لا يستطيع النزول منها، فتسُّرع بوتين للتورط في سوريا ربما هو الذي سيرغمه في النهاية إلى البحث عن حل سياسي هناك.[١٠]"

فجوة العلاقات الروسية الخليجي

وقد وضعت الأزمة السورية والتدخل العسكري الروسي العلاقات الروسية الخليجي على مفترق طرق. فالعلاقات لم تصل إلى مستوى الشراكة بين روسيا ودول مجلس التعاون. بل محصورة في شراء دول مجلس التعاون الأسلحة الروسية، أو ضخ الاستثمارات الخليجية في روسيا. وقد فشلت دول مجلس التعاون في جعل روسيا تتفهم مصالح ومخاوف دول المجلس. قابله عدم حماس روسي بدعم المواقف الخليجية تجاه القضايا الإقليمية داخل أروقة المنظمات الدولية، كرؤيتها للحوثة في اليمن كجماعة دينية فقط[١١]. وعليه ستتولد فجوة جراء تفضيل بوتين علاقته مع طهران على حساب الخليجيين، والتمسك بالأسد الذي نقل العلاقة إلى المواجهة المباشرة بين محور "موسكو – طهران – بشار" من جانب وبين الحلف السني الداعم للمعارضة السورية "قطر–تركيا–السعودية" من جانب آخر.

تبعات للتدخل الروسي على الخليج

ومن المتوقع أن تكون هناك تبعات للتدخل الروسي في سوريا على الخليج لا محالة، حيث سيعيد التدخل الروسي رسم خرائط جديدة بتداعيات على دول الخليج التي كانت تخاف «تقسيم سايكس/بيكو» فأتى من سينفذه على شاكلة «تقسيم برلين» القاسي المتصف بالعزل التام. كما لم تكن روسيا لتقدم على التدخل بدون التنسيق مع طهران، وكما نسق نيقولا الثاني مع القاجار قبل قرن، ويعني وصول الروس الناجح لإقليمنا تحقق الحلم الروسي بالوصول إلى مياه الخليج الدافئة. وسيكون من تداعيات التدخل الروسي خلق شحنة تعاطف جهادي، وحين يرحل الروس ستنتج صدمة ديموغرافية تسيل خلالها شعاب الإرهابيين من المرتفع السوري إلى العواصم الخليجية فيما يشبه الحالة الأفغانية سابقاً. كما تعلم روسيا بانشغال الخليجيين في اليمن، وهناك مجال لتتفرغ إيران لليمن، كما سيتحرك الوضع في العراق سلبياً على دول الخليج، بدليل إصرار بغداد على نفي كون التحالف الرباعي عسكرياً[١٢].

الحضور السياسي المتنامي للصين

في ظل فشل سياسات الغرب تجاه أزمات الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي تتفق جهات على تبلور مجموعة أنشطة سياسية صينية هنا. حيث أخذت الدوافع الاستراتيجية تتشكل كمحرك للموقف الصيني من أزمات المنطقة. حيث قد استغلت الصين بمهارة امتيازاتها كقوة غير استعمارية لا تسعى إلى إحداث تغيير جذري في المنطقة كما يفعل الغرب استغلتها في بناء علاقات قوية في المنطقة. حيث أكدت في أكثر من منبر أن تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية في الصين هو الهدف الأكبر للسياسة الصينية لأن هذه التنمية تؤمن لها الاستقرار الداخلي والدور العالمي؛ لكن ذلك في تقديرات عدة لن يطول فبكين تعمل مع روسيا في دعم موقف الأسد لتجاوز الخلافات التقليدية بينهما

من أجل حسن استثمـار الوضع السوري جراء التردد الغربي .بل وصـل التعـاون بينهمـا منافسـة واشنطن في أكـثر مجالاتها قوة وتفـرّدا وهو المجـال العسكري، بدل الحد مـن الهيمنة الأميركية وخلـق عالم متعدد القطبيـة بالدبلوماسية حيـث تستطيع الصين حماية مصالحها من خلال مجلس الأمن الدولي، واستخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة قرار مجلس الأمن بشأن الأزمة السوريّة. مظهرًا دور صيني يهدف بصورة أساسية في الانخراط أكثر فأكثر في الأحـداث العالمية. كما يقلق المراقـب الخليجي ترحيب الصين بانتهـاء الحظر المفروض علـى إيران؛ من بـاب أن رفع العقوبات سيزيـد من آفاق التّعاون بين البلديـن في مختلف المجالات. وعلى سبيـل المثال، سيمكّـن رفعُ العقوبات إيران مـن الانضمام لمنظّمة شنغهـاي للتعاون التي تضم مجموعةً من دول أوراسيا من ضمنها الصـين وروسيا، والتي يعتبرها بعض المراقبين المنافسَ المستقبلي لحلـف شمـال الأطلسي. وهو توجـه صيني يخالـف منطق الأمور فقـد اعتقدنـا أن الصين تريـد إبقاء الولايات المتحـدة مقيدة في منطقـة الخليج العربـي لمتابعة مشاغبة إيـران إن لم يكن لصالح دول الخليـج فللدفاع عن الكيان الصهيوني. هذا التقييد يحد من التوجـه الأمريكـي نحو آسيـا، منافسة الصـين الأولوية القصوى في الاستراتيجيـة الأميركيـة، ممـا يعني أن الصـين على خارطة المنطقة ستكون في معسكر الأسد– موسكو–طهران. وذلك ليس في صالح التوازن الذي ننشده للمنطقة. فهو يعني ضمن أمور عدة أن توجه واشنطن للشرق مقتربة من المحرمات الصينية، إعادة جعل الصين تعمل على بناء دورها العالمي بالدخول في المناطق المحرمة لغير واشنطن .

ونختـم بالقول أنه على الرغم من أنهـا لاتزال القوة العسكرية المتفوقة في الشرق الأوسط إلا أن الولايات المتحدة فقدت القدرة على تشكيل الأحداث بالمنطقة. حيث أدت خطوات مراجعة الاستراتيجية العسكريـة الأمريكيـة التي تبنتهـا إدارة الرئيـس الأمريكي باراك أوبامـا منذ نصف عقد إلى تخفيـف التواجد الأمريكي في استدارة مـن الشرق الأوسط وأوروبـا إلى المحيط الهادي تحـت شعار آسيا أولاً. ولم يكـن مـن الصعـب إخفـاء الشعور بالمـرارة في العواصم الخليجية والشرق الأوسط جراء هذا التخفيف حتى وصل بالبعض عنـد قـاع اليأس من حليـف مؤتمن لما يزيد علـى نصف قرن رغم تذرع واشنطن ببقـاء منظومة الأمن كما هي بناء على استراتيجية غير التقليدية للتواجد الأمريكي في المنطقة لا حاجة فيها للعسكري الأمريكـي للظهـور بكل قوتـه كدليل علـى الانخـراط الأمريكي لا الاعتـزال عن منطقة بأهمية الشرق الأوسط .مما دفع لسباق ملء الفراغ بين القوى الكبرى والقوى الاقليمية، حيث ظهر هذا التنافس مسلحـا في المشهد السوري أو سياسـي وأوضح كما في حالة الصين . ولخوفهـا من خطر فقدان حليف عربـي و دواعي مصلحية أخرى تم التدخـل العسكري الروسي في سوريا، والـذي قوبل بردود أفعال غربيـة تشبـه التواطؤ، وردة فعـل خليجي رافضـة أن تكون موسكو جـزء مـن الشكل النهائـي للمنطقة عـبر الكيانات التـي ستخلقها لخدمة مصالحها، فتبعـات التدخل الروسي على الخليج هو بنفس ثقـل تبعاته علـى قوى المعارضـة السورية .فقد خرجـت روسيا من الشـرق الأوسط ١٩٧٣م، عـبر انتصارات الرئيـس السادات الذي حرمها اقتسـام غنيمة حـرب أكتوبر رغم استثماراتهـا العالية في الآلة العسكرية المصرية التي حققت النصر ، فعادت روسيا – بوتين اليوم عبر هزائم الأسد لتعيد توازناً استراتيجياً بين القوى الغربية وموسكـو على حساب العالم العربي قبل أن يكون خصمًا من رصيد المعسكر الغربي .●

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الهوامش

١- آسيا أولاً ركائز الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة.مجلة درع الوطن الاماراتية.١ سبتمبر ٢٠١٢م
٢- سونر چاغاپتاي و باراغ خانا.إعادة تشكيل الشرق الأوسط: تركيا ضد إيران ضد السعودية. معهد واشنطن.١٣ سبتمبر ٢٠١٥م
٣- ريتشارد كرايمر.عودة روسيا "بوتين" التحدي لسياسات القوى الغربية في الشرق الأوسط.مجلة المجلة .٢٢ أبريل، ٢٠١٤.
٤- عزت سعد السيد. السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط بين الإرهاب وإيران. مجلة السياسة الدولية.٣٠ أغسطس،٢٠١٥
٥- خيارات دول الخليج لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سوريا
٦- محمد الياسين.روسيا.. استثمار للإرهاب أم صناعة لأسباب التدخل؟ميدل ايست أونلاين ٢٠١٥-١١-٢٢
٧- أهداف بعيدة للتدخل العسكري الروسي في سوريا؟ القدس العربي ١٠ سبتمبر ٢٠١٥م
٨- علي ابوحبله.التدخل الروسي في سوريا كاسر للتوازن.رأي اليوم .٤ أكتوبر ٢٠١٥م
٩- راغدة درغام. الحياة .١٨ سبتمبر٢٠١٥م
١٠- توماس فريدمان .صحيفة نيويورك تايمز .٣٠سبتمبر٢٠١٥
١١- د. أشرف كشك .تطور العلاقات السعودية – الروسية: الدلالات والانعكاسات على أمن الخليج العربي.
١٢- التداعيات الخليجية للتدخل الروسي في سوريا. الوطن البحرينية. ١٤ اكتوبر ٢٠١٥م

أمن الخليج بين التراجع الأمريكي والتقدم الروسي: التحالفات المنتظرة

منذ حرب تحرير الكويت (١٩٩١ م) ظلت الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن الرئيسي لأمن منطقة الخليج بالتعاون مع حلفائها الغربيين وحلف شمال الأطلنطي (NATO) سواء بالتواجد المباشر في المنطقة، أو على مقربة منها في كل من العراق وأفغانستان. ولكن توجه الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس أوباما، بالتركيز على الداخل والانكماش عسكريا في الخارج لأسباب اقتصادية وضغوط الرأي العام الأمريكي الرافض للتكلفة والخسائر البشرية، وهو ما أدى إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة، وخاصة بعد الانسحاب من أفغانستان (٢٠١١م) والعراق (٢٠١٤ م).

لواء أ ح دكتور/ محمد قشقوش *

ركزت إدارة أوباما على حل المشكلات الهامة والعالقة منذ فترة طويلة بالتفاوض بديلاً للحلول الأمنية والعسكرية، وهو ما دلل عليه النجاح في حل القضية الكوبية، وأيضاً مشكلة المشروع النووي الإيراني، الذي تم إبطائه باتفاقيات (٥+١) وهو ما أغضب حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، حيث اعتبروا أن التقارب الأمريكي- الإيراني سيكون على حساب دول مجلس التعاون الخليجي، الذين توجهوا إلى القوى الصاعدة لزيادة مساحة المناورة الاستراتيجية، وهو ما تزامن مع تعافي روسيا الاتحادية، وبحثها عن دور أكبر في المنطقة كمصدر رئيسي لنظم التسلح أو إقامة أحلاف مرنة مؤقتة، وكذلك الصين التي تريد أن تطور شراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة إلى ما هو أكبر استراتيجياً، وكذلك فرنسا التي تملك نظم التسلح المتقدمة تكنولوجيا، وخاصة في مجالات القوات الجوية والبحرية. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على توجهات دول الخليج للحفاظ على أمنها، في ظل التغير في البيئة الاستراتيجية الدولية المؤثرة على المنطقة، والموازنة بين الأحلاف القائمة المستقرة، وبين الجديدة المرنة المؤقتة، وأيضاً نظم الشراكة المختلفة.

وسوف نتناول رؤيتنا لأمن منطقة الخليج من خلال (خلفية تاريخية مختصرة – دوافع ومظاهر الأفول الأمريكي والصعود الروسي وآثار ذلك – الموقف الصيني الباحث عن دور – توجهات القوى الفاعلة تجاه المنطقة، وتوجهات منطقة الخليج تجاه تلك القوى – ثم مستقبل أمن الخليج في ظل الصراعات وتقاسم مناطق النفوذ).

أولا: الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، خلفية مختصرة عن العلاقات الأمنية في الخليج منذ حرب الكويت (١٩٩١ م):

لا شك أن حرب تحرير الكويت، كانت نقطة فارقة في التاريخ الاستراتيجي للموقف في الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص. حيث تمت في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية الطويلة (١٩٨٠-١٩٨٨م) التي أراد بها العراق أن يصحح الجوار الإيراني في شط العرب طبقاً لاتفاقية الجزائر (١٩٧٥م) التي وقعها عن العراق صدام حسين بصفته نائب رئيس الجمهورية، ولما تولى الرئاسة لاحقاً، شعر بأنه مسؤول عن هذا الجور بالإضافة إلى استغلال الضعف الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩م) وبتشجيع أمريكي ليبرهن على أن العراق هو القوة الرئيسية في الخليج فكانت الحرب منهكة للطرفين بلا غالب ولا مغلوب حتى لا يكون هناك فراغ قوة لصالح أحد القطبين، وللإبقاء على توازن الضعف بينهما وفقا للرؤية الأمريكية.

تعدد القوى الصاعدة يعطي مساحة مناورة استراتيجية لدول الخليج في التعامل مع الأقطاب دون احتكار أو استقطاب أو هيمنة

ابتلع صدام حسين (الطعم) الأمريكي الغربي مرة ثانية – بالإضافة إلى أطماعه – وبدعاوى تاريخية ضعيفة ليقوم بغزو الكويت واحتلال دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بل امتد الغزو إلى الأراضي السعودية بمحاذاة الخليج العربي حتى منطقة (الخفجي). تم تحرير الكويت تحت غطاء الشرعية الدولية، بتحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة تشكل معظمه بشكل رئيسي من الولايات الأمريكية وبريطانيا من الغرب، وقوات دول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، وقوات درع الجزيرة حديثة التشكيل آنذاك، ومن بعض الدول العربية، كان أقواها المشاركة المصرية. وحرصت الولايات المتحدة على عدم تدمير القوات العراقية بشكل كامل، أو إسقاط صدام حسين في ذلك الوقت، حرصاً على استمرار توازن الضعف العراقي- الإيراني.

نتائج حرب تحرير الكويت:

من وجهة نظر الولايات المتحدة:

• الحفاظ على الهدفين الاقتصادي والأمني في المنطقة، أولا: ضمان تأمين مصادر الطاقة وتدفق النفط من الخليج الذي يعتبر أكبر مصادره في العالم، سواء من الجانب العربي أو الإيراني.

ثانيا: ضمان أمن إسرائيل ضد التهديدات الإيرانية والعراقية المتكررة، والتي لم تخرج إلى أرض الواقع، إلا بإسقاط بعض الصواريخ العراقية (سكود) الروسية الصنع، داخل إسرائيل بعد زيادة مدى الصواريخ بتزويدها بالوقود الإضافي ولكن على حساب قوة الرؤوس الحربية. ورغم أن النتائج العسكرية الفعلية الحقيقية كانت محدودة، إلا أن النتائج المعنوية والنفسية كانت أكبر، وكانت كافية لإطلاق الرئيس الأمريكي (بوش الأب) لمبادرة ضبط التسلح التي ركزت على حظر نقل التكنولوجيا العسكرية إلى المنطقة وخاصة الصواريخ البالستية، أي حرمان الجانب العربي من نقطة قوة، ولكنها أقل بكثير من امتلاك الجانب الإسرائيلي للأسلحة النووية، وكانت الدول العربية التي تمتلك تلك القدرات الصاروخية حينذاك هي (العراق - السعودية – سورية – اليمن – مصر – ليبيا – الجزائر). ورغم هذا التباعد الجغرافي، الذي يُصعب إمكانية إعادة التجميع والحشد ضد إسرائيل، إلا أنها كانت تتزرع بأن العرب أمكنهم هذا الحشد والتنسيق لشن حرب مفاجئة عليها بواسطة كل من مصر وسوريا في أكتوبر (١٩٧٣).

• استغلال الولايات المتحدة لتفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً عام (١٩٩١م) وخروجه من معادلة القوى العظمى الثنائية، للانفراد بها على المستوى العالمي والإقليمي وفي منطقة الخليج.

• باستهداف القاعدة لبرجي التجارة العالميين بنيويورك الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) وغزو العراق (٢٠٠٣م)، تحولت الولايات المتحدة من مقاومة الإرهاب إلى الحرب على الارهاب عالمياً، مع استهداف ما أسمته الدول (المارقة) ومنها العراق، حيث روجت لإمكان تصنيع أسلحة نووية صغيرة بواسطة هذه الدول، لتصل إلى أيدي الإرهابيين، ولذلك كان لزاماً اتهام العراق بذلك، ورغم أن التفتيش الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية للعراق لم يسفر عن شيء ذي قيمة، إلا أن الولايات المتحدة اتخذت قرار غزو العراق (خارج الشرعية الدولية)، وكان وراء ذلك استمرار المخاوف من التعافي العراقي

بتسليح روسي مما يعيد تهديد الخليج وإسرائيل. وقد كان لقرار الحاكم العسكري الأمريكي للعراق، الجنرال المتقاعد (بريمر) بتفكيك الجيش العراقي وحزب البعث، آثار وخيمة أدت إلى التفسخ العراقي، وتفتت تنظيم القاعدة في بلاد الشام إلى العديد من المنظمات الإرهابية لاحقا، وكان أشهرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش ISIS) الذي توسع لاحقا وأصبح مهدداً للأمن الإقليمي ومنه منطقة الخليج، مما يحتاج إلى إعادة النظر في الترتيبات الأمنية في الخليج، في ظل الفتور الأمريكي والصعود الروسي في الفترة الأخيرة، وهو ما سنتناوله لاحقاً.

تتراوح توجهات دول الخليج بين تحالفات استراتيجية أو مؤقتة أو شراكات اقتصادية

من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي - ثم روسيا الاتحادية:

• واكب ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي، وورثته – مجازًا – روسيا الاتحادية، والتي بدأت ضعيفة في عهد الرئيس بوريس يلتسن، ثم بدأت في التعافي تدريجياً، وعارضت غزو العراق، ولكنها لم توقف المبيعات العسكرية الكبيرة إلى المنطقة وخاصة إلى إيران وسوريا.

• تعافت روسيا بشكل أكبر وبدأت تستعيد توازنها كقوة كبرى مؤثرة وخاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، باستغلال التراجع والتردد الأمريكي في المنطقة العربية وخاصة في سوريا والخليج، رغم العقوبات الاقتصادية نتيجة موقفها من انفصال القرم في المشكلة الأوكرانية، وتخوفها من اتجاه أوكرانيا غرباً أو الانضمام إلى حلف الأطلنطي (NATO) بما سيحدثه من خلل استراتيجي كبير، بوصول حدود الحلف إلى الحدود الروسية مباشرة.

• قامت بدور رئيسي ضمن مفاوضات (٥+١) لمجابهة المشروع النووي الإيراني لإبطائه أو إيقافه لمدة (١٠) سنوات مما أغضب حلفاء الولايات المتحدة في الخليج وإسرائيل وهو ما

سنتناوله وآثاره على أمن الخليج، لاحقا.

ثانيـاً: دوافع ومظاهر الأفول الأمريكـي والصعود الروسي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج:

دوافع الأفول والتراجع الأمريكي:

• تركيـز إدارة أوباما على الداخـل الأمريكي الذي تأثر سلباً بشـكل كبير خـلال إدارة سلفـه بوش الابن، الـذي توسع وأسرف في ميزانيـات الدفاع لمحاربة الإرهاب في العـالم وأدى إلى انتشار القـوات الأمريكيـة خارجيـاً وخاصـة في أفغانسـتان وباكستـان والعـراق بعد غـزوه في (٢٠٠٣).. وقـد ركـزت إدارة أوباما على مشروعـات التأهيـل والتأمـين الصحي والإسـكان ومعاونة ودعم بعض الولايـات الاستراتيجية مثـل ألاسكا، الغنية بالنفـط والمطلـة على أقـرب مسافة مـن الحدود الروسيـة عبر المحيط الهـادي حيث تم تخصيص نسبة من عائد النفط إلى سكان الولاية وتنميتها.

• السحـب التدريجـي للقـوات الأمريكيـة الرئيسية مـن أفغانسـتان (٢٠١١م) ومن العراق (٢٠١٤م) مـع الإبقـاء علـى مجموعـات التدريب والاستخبـارات والمعاونات، وذلـك توفيراً للنفقات وتجنبا للخسائـر، والاستجابـة إلى ضغوط الرأي العـام الأمريكي ودافعي الضرائـب، مما أدى إلى تقلص التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

• انتهاج موقف الحوار بديلاً للعداء والقوة العسكرية لتحقيق نتائـج لصالـح الولايـات المتحـدة، والاستـدلال على ذلـك، بحل المعضلة الكوبية بعد أكثر من نصف قرن من العداء، وأيضاً بنجاح مباحثات (٥+١) المضنية لإيقاف المشروع النووي الإيراني.

• لم يخل ذلك التراجع بأمن إسرائيل، والتي استفادت بدعم عسكري أمريكي إضافي – خارج المعونة العسكرية – لاسترضائها بعد الاتفاق الإيراني (٥+١).

• لم تتأثـر الولايـات المتحـدة بـواردات النفط مـن الخليج، وفتحت احتياطيها للتصدير – لأول مرة – وخفضت سعر النفط عالمياً، والذي كان موجهاً بالدرجة الأولى ضد روسيا.

• تراجـع وعـدم رضاعربـي تجاه الولايـات المتحـدة، نظراً لموقفها السلبي من حل القضية الفلسطينية.

دوافع الصعود الروسي في المنطقة:

• استغلال التراجع والتردد الأمريكي – مثال الأزمة السورية – لمـلء ذلـك الفراغ والعودة بقـوة إلى المنطقة، لدعم حلفائها القدامـى مثل إيران ومصـر، وأيضاً اكتساب حلفـاء جدد، كانوا محسوبين على أمريكا والغرب وخاصة دول الخليج العربي.

• التوسـع في الدعم العسكري وزيـادة صادراتها من السلاح لأسباب اقتصادية.

• الظهـور بمظهر الدولة القوية الصاعـدة لاستعادة مكانتها الموروثة من الاتحاد السوفيتي السابقة.

• إظهـار القـدرة علـى المزاحمـة بالفناء الخلفـي للغرب في المنطقة رداً على ما يفعله الغرب بفنائها الخلفي الهام في أوكرانيا ونشر مضادات الصواريخ البالستية في أوروبا الشرقية.

• التمسـك بموقـع القدم الوحيـد في البحـر المتوسط والذي أصبح بحيرة للأساطيل الأمريكية والغربية وهو ما يفسر التحالف الاستراتيجـي مع سوريـا، خاصة أن الأسطـول الروسي في البحر الأسود كان يستأجر ميناء سيفاستوبول بشبه جزيرة القرم – بعد عـودة مينـاء أوديسا الرئيسـي إلى أوكرانيا – وهو ما يفسر التصاعد الروسي في دعم انفصال القرم ثم ضمه لروسيـا الاتحادية، ضمـن باقي الأسباب الاستراتيجية.

المتوقع: تحالف استراتيجي مع أمريكا ومؤقت مع روسيا وشراكة اقتصادية صينية

و. استغـلال الاهتمـام الأمريكـي بالثورات في شـرق أوروبـا مثـل أوكرانيـا بعكس ثـورات الشرق الأوسـط الداخليـة كمـا في كل من العـراق وسوريا ومصر وليبيا واليمـن التي تركتها الولايات المتحدة لصراعـات الداخليـة والاقتتال والـذي سيصب في النهاية في صالح إسرائيل.

ثالثـاً: آثـار ومظاهر الأفـول الأمريكي والصعـود الروسي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج:

الآثار والمظاهر الأمريكية:

• أدى الانسحـاب الأمريكـي مـن أفغانسـتان (٢٠١١م) وتخفيض التواجد في باكستان، إلى فقد الخليج للحليف الأمريكي على الحدود الشرقية الإيرانية.

• اهتمـام الولايـات المتحـدة الزائـد بالمفاوضـات الطويلـة بخصوص المشـروع النـووي الإيـراني، كانت آخرها لمـدة (١٩) يومـا في فيينا، والتي أسفرت عن خروج المشروع إلى حيز الوجود، وواكب ذلك فتور تجاه حلفاء الولايات المتحدة في الخليج.

• الفتـور والضغط على الحليـف المصري الذي وصل إلى حد الايقـاف المؤقـت للمعونة العسكريـة إلى مصر وكذلـك إبطاء في تسليـم صفقات تسليح مجدولـة مسبقاً بين البلديـن، كان أهمها طائرات (F١٦) وأبراج الدبابة (M١A١ – إبرامز) بالإضافة إلى بعض المعدات التـي تستخدمها مصر في مقاومـة الإرهاب بشكل عام وفي سيناء بشكل خاص.

• تأثـرت العلاقات التركيـة الأمريكية نتيجة الاتفاق (٥+١) والذي اعتبرته تركيا في صالح خصمها وجارها (اللدود) إيران.

• لم تهتم الولايات المتحدة بالتدخل لصالح استقرار الشرق الأوسط، بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي في كل من (العراق ومصر وليبيا واليمن) على عكس سلوكها في سرعة إسقاط نظام القذافي في ليبيا، وسرعة تدخل حلف الأطلنطي (NATO).

• كان التردد الأمريكي واضحاً تجاه الموقف في سوريا والتهديد بالتدخل العسكري إذا ما أقدمت سوريا على استخدام الغازات الحربية، وهو ما تم بالفعل لاحقاً وتراجعت الولايات المتحدة عن وعدها.

• عدم الاهتمام الكافي بمحاربة الارهاب في المنطقة وخاصة في العراق وسوريا والاكتفاء بقيادة التحالف الدولي الجوي ضد (داعش – ISIS) والذي لم يسفر حتى الآن رغم مرور وقت طويل، عن تغيير رئيسي على الأرض، مثل إسقاط وتدمير قيادة داعش، كما أنها تغض الطرف عن بيع المنظمات الإرهابية لبترول المناطق تحت سيطرتها من كل من العراق وسوريا عبر تركيا... رغم أن ذلك يشكل الكم الأكبر للموارد المالية للمنظمات الإرهابية.

• فتور رد الفعل تجاه عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية، ضد الميلشيات الحوثية في اليمن والتي تحظى بالدعم الإيراني، رغم خطر ذلك على منطقة الخليج وجنوب شبه الجزيرة العربية، والتهديد المباشر للحدود السعودية وداخلها.

• التحول الأمريكي التدريجي للاعتماد على نفط الجنوب الأمريكي وكندا، مقابل بترول الخليج.

• الصيغ الأمريكية غير المحددة في مجالات مقاومة الإرهاب والأمن البحري والمعلوماتي، وأيضاً مشروع الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ البالستية في الخليج، وتعثر المفاوضات الخاصة به والذي أرجعته الولايات المتحدة إلى أسباب خلافات سياسية خليجية وليست عسكرية أمريكية، وهو ما يمكن مناقشته في القمة الخليجية بالرياض.

• أخيراً كان لقاء الرئيس أوباما بقادة دول مجلس التعاون الخليجي، بدون نتائج محددة ومكتوبة كوثيقة أمنية، ولكن كان لطمأنة قادة المنطقة، بأن الاتفاق (٥+١) لن يؤثر على بقاء دول الخليج كحليف رئيسي للولايات المتحدة، ولن يتم استبدالهم بإيران.

آثار ومظاهر الصعود الروسي في المنطقة:

• تبادل الزيارات بين كل من روسيا وكل من دول الخليج ومصر، على أعلى مستوى – كالرؤساء ووزراء الدفاع، وتوقيع العديد من بروتوكولات التعاون العسكري والاقتصادي.

• زيادة معدل صادرات السلاح الروسي إلى المنطقة بنسبة (٧٠٪) خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٥م) مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة السابقة. وقد شملت تلك الصفقات معظم دول المنطقة وخاصة مصر ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى سوريا مع الحرص على دعم إيران وخاصة حماية منشأتها النووية في (بوشهر)، وعدم إثارة دول الخليج.

• استمرار وتطوير الدعم العسكري لسوريا، الحليف القديم والهام لروسيا، حيث وفرت للأسطول الروسي موضع القدم الوحيد في البحر المتوسط، وتصاعد الدعم الروسي لسوريا إلى درجة استخدام القوات الجوية الروسية لمحاربة داعش، ودعم الجيش السوري في ذلك، بالتمهيد الجوي له، لتسهيل هجوم الجيش السوري على جبلي الأكراد والأرمن كما تم مؤخراً. كما استخدمت الضربات الصاروخية البالستية من بحر قزوين إلى أهداف محددة في سوريا، بعدد (٢٦) صاروخ. تسبب إسقاط الطائرات التركية (F١٦) للطائرة الروسية (سوخوي ٢٤) في أزمة حادة بين الدولتين، ومن المنتظر تصاعد الأزمة الروسية التركية سياسياً وعسكرياً، وهو ما يهدد المنطقة بمزيد من التوتر، رغم المحاولات الأمريكية والغربية للتهدئة. (وهذا ما تم رصده وتحليله حتى كتابة هذه السطور).

• العمل على استقرار سوق الطاقة وخاصة الغاز، إذ تعتبر ثاني أكبر منتج للنفط في العالم (١٢,١٠) مليون برميل يومياً بعد المملكة العربية السعودية (١٩,١٠) حسب متوسط الإنتاج عام ٢٠١٥ م، وقد حضر الرئيس الروسي بوتين بنفسه مؤتمر الدول المصدرة للغاز الذي عقد بطهران مؤخراً، خاصة أن روسيا هي مصدر الغاز الرئيسي في العالم، ومن أكبر منتجي البتروكيماويات أيضاً، وتمتلك روسيا شركات كبرى في هذا المجال مثل (روس نفط – لوك أويل – وجازبروم) وقد بدأت العمل في المنطقة، مع كل من (السعودية ومصر والجزائر والسودان وسوريا وليبيا). كما تركز روسيا على المنطقة كسوق لصادراتها الاستراتيجية، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب.

رابعاً: الموقف الصيني ومزاحمة كل من الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة:

أمريكا ستظل القوى العظمى الوحيدة والشريك لأمن الخليج رغم انكفاء إدارة أوباما على الداخل وانكماشها خارجياً

• ليس للصين ميراث سابق تعتد به في المنطقة، مقارنة بروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي، وكذلك الولايات المتحدة والغرب. كما أنها ولفترة طويلة فضلت عدم المشاركة الفعالة في حل المشاكل الدولية والإقليمية، واتخذت موقف الحياد السلبي من قضايا هامة مثل الشرق الأوسط مما دعا الرئيس الأمريكي أوباما بأن يصف الصين بأنها «استخدمت سياسة الراكب الحر خلال (٣٠) عاماً»!!

• لم تقف على الحياد فقط في القضايا الدولية الشبيهة بقضاياها، فقد امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن ضد انفصال القرم عن أوكرانيا، على عكس رغبة أصدقائها الروس، انطلاقاً من قضاياها الخاصة مثل تايوان والتبت وشينجيانج.. وأيضاً حفاظاً على مصالحها الخاصة الاقتصادية مع أوكرانيا.

• تتعامل مع العالم العربي والإسلامي بحذر في قضايا التطرف والإسلام السياسي وتصاعد الإرهاب، واضعه في اعتبارها موقف الأقاليم الصينية ذات الأغلبية الإسلامية في غرب البلاد.

• منذ عام (١٩٩٠) وعندما رفضت الولايات المتحدة والغرب، بيع نظم تسلح متطورة إلى الصين، غيرت وجهتها إلى روسيا، والتي لبت ذلك بحجم وصل إلى (٦٠٪) من الصادرات التسليحية الروسية إلى الخارج، مع بعض مشاكل تزويد الروس للهند ببعض الأسلحة دون الصين. ولكن لاحقاً تراجع التسليح الروسي إلى الصين تدريجياً متزامناً مع تطور التصنيع العسكري الصيني، والذي يراه بعض المحللين أنه سيساهم بالإضافة لواردات التسليح الروسية إلى تعديل ميزان القوى لصالح الصين.

• تعتمد الصين على ٥٠٪ من واردات النفط في منطقة الخليج، سواء الجانب العربي أو الإيراني، ولكن هذا الاعتماد قد يقل مستقبلاً، نظراً لتوقيعها اتفاقات مع روسيا لتزويدها بالنفط والغاز، وتحصل الصين على (١٥) مليون طن سنويا من النفط الروسي عبر خط أنابيب سيبيريا – المحيط الهادي، وذلك منذ عام (٢٠١١) ويجري العمل لبناء خط أنابيب جديد لزيادة الإمدادات النفطية الروسية. بالإضافة إلى توقيع اتفاق يمتد لثلاثين عاما لضخ (٣٨) مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين سنويا عن طريق «الممر الشرقي» من خط أنابيب "قوة سيبيريا"، مع التعاون بين البلدين لتنمية إقليم شرق روسيا الفقير والمتاخم للصين.

الصين والتوجه إلى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج:

تريد الصين أن تصحح غيابها السابق عن المنطقة، بتواجد مؤثر وخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي، كما تريد أن يكون لها موقف واضح من القضايا الهامة، مثل الوقوف إلى جانب روسيا في القضية السورية لدرجة إرسال إحدى حاملات طائراتها للتدريب مع البحرية الروسية في شرق المتوسط والرسو في ميناء طرطوس والزيارات البحرية إلى كل من الإمارات وإيران، وهي ضمناً رسالة عن قوتها البحرية، حيث تمتلك الصين حوالي (١٣٠٠) سفينة حربية. كما أنها بدأت في اتخاذ موقف تجاه القضية الفلسطينية، بتبني حل الدولتين على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

التوجه العسكري إلى المنطقة:

روسيا تتوجه لزيادة صادرات السلاح للمنطقة المتعطشة لتعدد مصادر التسليح

زيادة الصادرات التسليحية الصينية إلى المنطقة خاصة أنها كانت البديل المناسب لتباطؤ التسليح الروسي إلى المنطقة في مرحلة سابقة، وتم ذلك لمعظم دول المنطقة التي تعتمد على التسليح الشرقي وخاصة إيران ومصر والعراق والجزائر.. كما اهتمت بصادرات نظم التسليح الصاروخية إلى منطقة الخليج وخاصة السعودية، التي حصلت على نظم (CSS-٥) قصيرة المدى ولكنها شديدة الدقة. كما بدأت تفكر في أسلوب التواجد عن طريق القواعد العسكرية، حيث تخطط لبناء قاعدة لها في جيبوتي وهو ما يزاحم فرنسا والولايات المتحدة، كما توظف هذا التواجد لمد خط السكة الحديد الإثيوبي إلى القرن الأفريقي عبر جيبوتي.

التوجه الاقتصادي:

تحاول الصين التقارب مع جامعة الدول العربية باشتراك (٩) دول من المنطقة كأعضاء ومؤسسين للبنك الآسيوي الصيني، منهم السعودية وإيران ومصر كما زادت استثماراتها مع مجلس التعاون الخليجي عام (٢٠١٤م) إلى (٩٩٠) مليون دولار، بزيادة (٨) مليون دولار عن عام (٢٠١٣م)، كما طرح الرئيس الصيني في منتدى التعاون الصيني العربي عام (٢٠١٤م) لرؤيته في ثلاثة مجالات للتعاون هي: الطاقة النووية – الفضاء والأقمار الصناعية – الطاقة المتجددة.. كما تم افتتاح مركز (الصين والدول العربية لنقل التكنولوجيا) في (٢٠١٥/٩/١١) مع إنشاء فروع للمركز في الدول الصديقة بدءاً بالسعودية والأردن .. بالإضافة إلى ثلاث اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي مع كل من مصر (٢٠٠٦) والسعودية (٢٠٠٩) وتركيا (٢٠١٠)، وأخيراً نجحت الصين في النهاية أن تحتل المركز الأول في صادرتها إلى الشرق الأوسط، بديلاً للولايات المتحدة..

خامساً: المثلث الأمريكي الروسي – الصيني، وأثره على التوجهات الخليجية المنتظرة:

• يلخص الدكتور هنري كسنجر، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، تلك العلاقة المثلثية، بأنها علاقة تنافسية، وأن كل طرف قلق من تقارب الطرفين الآخرين كالآتي:

• روسيا: قلقة من مجموعة (G٢) بين كل من الولايات المتحدة والصين، كما أنها كانت غائبة عن مجموعة الثمانية، لذلك تحاول تعزيز فاعلية مجموعة بريكس (BRICS) (Brasil، Russia، India، China، South Africa).

• الصين: قلقة من علاقة روسيا بالولايات المتحدة والغرب، وخاصة علاقتها بحلف الأطلنطي (NATO) والتعاون في المجال الصاروخي بين الجانبين، كما أنها ترى روسيا تتوجه إلى الغرب من أجل التكنولوجيا والتحديث والتنمية، ولا تريد لعلاقتها مع روسيا أن تعزلها عن الولايات المتحدة وأوروبا.

• الولايات المتحدة: تحاول الاستفادة من التنافس الروسي الصيني مع الوضع في الاعتبار أن اتخاذها سياسات معينة ضد أي منهما، سوف يقرب بينهما، كمثال الموقف مع أوكرانيا، وأيضاً توقيع عقوبات اقتصادية على روسيا.

• المشاكل النووية الهامة بين أضلاع المثلث الروسي – الصيني – الأمريكي: روسيا تريد حدا محددا لحجم القدرات الأمريكية – والصين تخفي قدراتها دون إفصاح كامل – بينما تريد الولايات المتحدة، إفصاحا صينيا كاملا.

سادساً: التوجهات المنتظرة من القوى العظمى والكبرى الصاعدة تجاه منطقة الخليج العربي:

• الولايات المتحدة الأمريكية: رغم الفتور السياسي، لا تزال تعتبر أنها هي الحليف الضامن الرئيسي لأمن الخليج، بتواجدها العسكري برًا وبحرًا وجوًا وبالإضافة إلى القدرات الصاروخية، كما يعزز ذلك اتفاقات الأمن مع بعض الدول الخليجية وحلفاء الولايات المتحدة الغربيين كبريطانيا وفرنسا وحلف شمال الأطلنطي (NATO).

كما ترى أن اتفاق (٥+١) والذي أوقف وأبطأ المشروع النووي الإيراني، ورغم ما حصلت بموجبه إيران على بعض المكاسب الاقتصادية والبترولية، إلا أنه يصب في صالح حلفائها الرئيسيين في منطقة الخليج بالإضافة إلى إسرائيل، بإيقاف وتجميد الخطر الإيراني ولو بشكل مؤقت (١٠) سنوات، تجاه الخليج وإسرائيل.

• روسيا الاتحادية: مازالت في مرحلة التعافي للعودة بقوة كبرى مؤثرة عالميا، حيث مازالت تعاني من العقوبات الاقتصادية وخفض عملتها مع مشاكل انخفاض أسعار النفط، حيث أنها هي أكبر الدول المصدرة له خارج (أوبيك).. التقت توجهاتها بزيادة صادرات السلاح، مع توجهات المنطقة التي تسعى إلى تعدد مصادر التسلح، فكانت البديل الحاضر لنظم التسلح الأمريكي في المنطقة، خاصة أنها ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة. وتعرف أنها لن تكون الحليف الاستراتيجي البديل لأمن الخليج حالياً، ولذلك تسعى إلى تشكيل التحالفات العسكرية المرنة، مثل ما هو مع إيران والعراق وسوريا بوجه خاص لمحاربة داعش، لينتهي هذا التحالف المرن بنهاية المهمة، مع الابقاء على علاقة استراتيجية مع سوريا حتى بعد حل مشكلاتها. وتحاول أن تكون علاقتها بكل من إيران والخليج، علاقة حذرة لعدم إثارة أحد الطرفين، وفي إطار علاقتها الدولية مع كل من الولايات المتحدة والغرب.

• الصين الشعبية: نظرًا لعدم وجود ميراث استراتيجي في المنطقة، فإنها تحاول أن تؤسس لحقبة جديدة، تبني أساساً على الشراكة الاقتصادية والتي بدأتها بالفعل مع العديد من دول المنطقة، كما أنها احتلت الصدارة مؤخرًا في صادراتها إلى المنطقة بديلاً للتراجع الأمريكي فيها. كما تريد تصحيح استراتيجيتها تجاه مشاكل المنطقة باتخاذ مواقف محددة، بديلاً للسلبية الحيادية السابقة التي أفقدتها أن يكون لها دور هام ومفصلي في الشرق الأوسط، حيث بدأت في تأييد الموقف الروسي لحل المشكلة السوريا، مع وضوح أكبر تجاه القضية الفلسطينية. كما بدأت توجهها العسكري بالتواجد البحري النشط في البحر المتوسط وزيارة قطع من أساطيلها إلى الموانئ الإماراتية والإيرانية، مع التخطيط للتصاعد إلى مستوى إرساء قواعد عسكرية في المنطقة، بدءاً بجيبوتي في القرن الإفريقي، مع عرض مبيعاتها العسكرية في المنطقة والتي تتمتع برخص السعر بالإضافة إلى المبيعات الصاروخية إلى السعودية.

– أوروبا الغربية: لها دور موازٍ للتواجد الأمريكي وحماية أمن الخليج، إلا أن فرنسا كانت سباقة إلى استغلال توجه المنطقة إلى تعدد مصادر السلاح خصوصاً الغربي ذي التكنولوجيا المتقدمة، حيث عقدت العديد من الصفقات مع معظم دول الخليج ومصر،

المثلث النووي المتنافس: موسكو تريد تحجيم قدرات أمريكا ـ بكين تخفي قدراتها ـ واشنطن تريد إفصاحاً صينياً

خاصة الطائرة (رافال) وقطع الأسطول البحري متعددة المهام.

سابعاً: مستقبل أمـن الخليج في ظل صراعات الدول العظمى والكبرى الصاعدة وتقاسم مناطق النفوذ:

إن تعـدد الأقطاب مـن القوى العظمى الكـبرى الصاعدة في منطقـة الخليج العربي، يعطي مساحة منـاورة استراتيجية لدول الخليـج، في التعامل مع تلـك الأقطاب دون احتـكار أو استقطاب أو هيمنـة. لذلـك فمـن المنتظر أن تـتراوح توجهـات دول الخليج تجاه تلـك القوى العظمى والكبرى، ما بـين تحالفات استراتيجية مستقـرة، وأخـرى مرنـة ومؤقتـة، وثالثـة تركـز علـى الشراكة الاقتصاديـة بالدرجـة الأولى، والأمنيـة والتسليحيـة بالدرجـة الثانية، كالآتي:

• تجـاه الولايـات المتحدة: سيستمـر التعامل معها بصفتهـا القوة العظمى الوحيـدة في العالم، والضامـن الرئيسي لأمن الخليـج، سواء بالتواجد العسكـري المتنـوع في الخليج، والمصـدر الرئيسي لنظـم التسلح المتطـورة تكنولوجياً، رغم ما يشوب ذلك التحالـف الاستراتيجي، مـن شوائب تغضب الخليـج مثل موقفها تجاه إيـران قبل وبعد الاتفاق (٥+١) وأن الولايـات المتحـدة لم تخـتر إيـران كحليف جديد على حسـاب الخليج، ولكنه نوع من توازن المصالح.

• تجـاه روسيا الاتحاديـة: سوف تلتقي مصالـح دول الخليج الاستراتيجيـة، مـع رغبـة روسيا لتلعـب دورًا في المنطقـة، لتتسع مساحة المناورة لدول الخليج، حيث تقوم روسيا بدور الموازن، كما في الحالة الإيرانية الخليجية، ويمكن أن يكون التحالف معها مرن ومؤقت تجاه مشكلة معينة مستقبلا ، على غرار تحـالفها المرن مع كل مـن إيران والعـراق وسوريا في محاولة حـل الأزمـة السـورية ويمكـن استغلال التوجـه الروسي إلى المنطقـة، والتي تنظر إليها روسيـا ، كحزام استراتيجي ثان، بعد حزام جنوب القوقاز، الذي يمثل المجال الحيوي الهام للجنوب الروسي .

• تجاه الصـين الشعبية: سوف يكون توجه شراكة اقتصادية بالدرجـة الأولى، ومصـدرًا إضافيًا هامًا لنظـم التسلح بالدرجة الثانيـة، ويمكـن أن يـزداد هـذا التوجـه مـن دول الخليـج تجاه الصـين، بتطوير الأخيرة لاستراتيجيتها المحايدة وغير الفعالة في الخليج والشرق الأوسط، وخاصـة أنه لا يوجد لها رصيد وميراث استراتيجي في المنطقة.

خاتمة:

رغـم بـدء تغير البيئـة الدوليـة إلى عالم متعـدد الأقطاب والفاعلـين، وذلـك بصعـود بعض القـوى الكبرى مثـل روسيا والصـين وأوروبـا الغربيـة، إلا أن الولايات المتحـدة الأمريكية ولفـترة ممتدة قادمـة، ستظل هي القوى العظمـى الوحيدة في العالم، والضامـن الرئيسي لأمن الخليـج العربي، رغم انكفاء إدارة الرئيـس أوبامـا علـى الداخـل والانكماش الخارجـي، لأسبـاب اقتصادية، وضغـوط الرأي العـام الأمريكي الرافض للنفقـات العسكرية والخسائر البشرية مما نتج عنه الانسحاب التدريجـي الأمريكـي من العـراق وأفغانستان الجـوار المباشر لمنطقة الخليج.

كان مبعـث القلـق الخليجـي، نتيجـة للتقـارب الأمريكـي الإيـراني بعـد اتفـاق (٥+١) وتخـوف الخليـج أن يكـون هـذا التقـارب على حسـاب العلاقـات الأمريكية الخليجيـة، وهو ما حاولـت الولايات المتحدة نفيه لحلفائها في الخليج وأيضـاً في إسرائيـل. كمـا أغضـب الخليج عدم تحمس الولايات المتحـدة لعاصفة الحـزم، رغم أهميتها لصالح الأمـن الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية في مواجهة التهديد الجنوبي من اليمن.

أوروبا لها دور موازٍ للتواجد الأمريكي في الخليج وفرنسا سبـاقـة

تزامـن الانكماش الأمريكي، مـع تمدد القوى الصاعدة وخاصة روسيـا، التي تريد أن يكون لها دور في المنطقة، مثـل التحالف المرن في سوريا، أو الدور الموازن تجاه كل من إيران والخليج، كما أنها ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة.

لم يكـن للصـين رصيد في المنطقـة، كما لم يكـن لها توجه محـدد من مشـاكل المنطقة، وهو مـا حـاول أن تعوضه بمدخل الشـراكات الاقتصاديـة ومبيعات السـلاح. أمـا فرنسا فإنها تعتمد علـى مبيعات السلاح الغربي المتطـور تكنولوجيا وخاصة في المجالين الجوي والبحري.

ننتهـي إلى: أن التحالفـات المنتظرة ستكون في شكل تحالف استراتيجـي مستقر مع الولايات المتحدة وتحالف مرن مؤقت مع روسيـا الاتحادية، قد ينتهـي بانتهاء المشكلـة، وأخيراً شراكات اقتصاديـة صينية قابله للتطـور مستقبلاً، مـع شراكة فرنسية لمبيعات السلاح الغربي المتطور تكنولوجياً.

ونخلـص إلى: أن تعـدد الأقطـاب الفاعلـة في المنطقـة، يعطـي دول الخليـج مساحة مـن المنـاورة الاستراتيجيـة، دون الاحتكار والاستقطاب، الذي تتخوف منه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - المستشار الأكاديمي للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد

تحظى منطقة الشرق الأوسط باهتمام روسيا الواضح منذ العهد القيصري انطلاقاً من اعتبارات جيوسياسية ودينية حيث المناطق الأثرية الروسية في فلسطين ومنها كنيسة دير الإرسالية الروسية في الخليل بالضفة الغربية المسماة كنيسة المسكوبية، نسبة إلى موسكو، وبناها الروس الذين أتو إلى فلسطين عام ١٨٦٨م. كما تمثل المنطقة جوار شبه مباشر لروسيا، وبها منافذ عدة للمياه الدفيئة، التي مثلت حلم روسيا القيصرية، وكان التعاون والصداقة أساس تقاربها مع المنطقة، ودخلت السفن الروسية لأول مرة الخليج العربي عام ١٨٩٩م، في إطار من الصداقة والود، فلم يكن لروسيا أي أطماع استعمارية في العالم العربي خلافاً للقوى الكبرى الأخرى.

د. نورهان الشيخ *

ورغم محاولات روسيا مد جسور الصداقة مع المنطقة فإن قوى دولية أخرى عملت دوماً على إفساد هذه العلاقة واقتلاع أي نفوذ روسي بالمنطقة، وذلك في إطار تنافسها الدولي مع موسكو، بداية بالإمبراطورية العثمانية، التي كانت المنطقة جزءًا منها، ثم بريطانيا وفرنسا وريثتا النفوذ العثماني بها، فالولايات المتحدة وريثة النفوذ البريطاني. وخلال حقبتي الخمسينات والستينات استطاعت موسكو السوفيتية تطوير شبكة من التحالفات أكسبتها دورًا مؤثرًا وفاعلًا في المنطقة، إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي وما صاحبه من تدهور حاد في القدرات الروسية، وتوجه روسيا نحو الغرب، أدى إلى تراجع الاهتمام الروسي بالمنطقة وغياب موسكو كفاعل في القضايا الشرق أوسطية طوال حقبة التسعينات.

ومع وصول الرئيس بوتين للسلطة مطلع عام ٢٠٠٠م، عادت روسيا للمنطقة على أسس برجماتية تنطلق من رؤية للمصالح الروسية التي تمحورت حول التعاون في مجالي الطاقة وصادرات السلاح باعتبارهما القطاعين القائدين لنهوض الاقتصاد الروسي. وعلى مدى عقد من الزمان تطور التعاون الروسي مع العديد من دول المنطقة خاصة في المجالات الاقتصادية والتقنية، وكان تأكيد موسكو الدائم على أن تقاربها مع المنطقة لا ينطوي على رغبة في مزاحمة النفوذ الأمريكي بها، وإنما هو لتحقيق المصالح الروسية دون أجندة سياسية تنافسية مع واشنطن أو غيرها من القوى الكبرى.

وقد مثلت الأزمة السورية نقطة تحول مفصلية في السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط حيث وقفت روسيا بقوة إلى جانب سوريا في تحالف واضح ومعلن مع إيران في مواجهة كل شركائها الأخرين في الغرب والمنطقة. وجاء التدخل العسكري الروسي في سوريا غير متوقعا ومفاجئاً للكثيرين داخل وخارج المنطقة باعتباره تحول جذري في النهج الروسي، وأثار تساؤلات عدة حول أسباب هذه الخطوة من جانب روسيا ودوافعها، وهل تمثل بداية حرب باردة جديدة يمثل الشرق الأوسط نقطة ارتكازها، أم هي سعياً روسياً لتحقيق مصالحها في إطار منضبط ودون تصعيد؟، وماذا عن المستقبل في ضوء هذه المستجدات؟

أولاً: تصاعد الاهتمام الروسي بالمنطقة ودوافعه:

رغم أن اهتمام روسيا بالمنطقة ليس بالجديد إلا أن مستوى هذا الاهتمام وآليات التحرك الروسي شهدت قفزة مؤخراً. ومن الواضح أن روسيا تؤسس لنفوذ روسي دائم وقوي، ودور فاعل في الشرق الأوسط يحمي أمنها ومصالحها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء مجموعة من الاعتبارات.

- أولها، العوامل الجيواستراتيجية المتمثلة في اتجاه روسيا إلى تعزيز تواجدها في البحر الأسود والبحر المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام ٢٠١٤م. وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صدق عليها الرئيس بوتين

في ٢٦ يوليو ٢٠١٥م، حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكري بحري «دائم» لروسيا في البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا في البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية. وقد عظم هذا من أهمية المنطقة بصفة عامة وسوريا خاصة في الأولويات الروسية.

– ثانيها، إلحاح التهديد الذي يمثله تصاعد الإرهاب في المنطقة والذي طال روسيا وفضائها السوفيتي السابق. وتعتبر روسيا أن تمدد تنظيم داعش تهديد مباشر لأمنها القومي خاصة بعد أن أعلن تنظيم «إمارة القوقاز الإسلامية»، الذي أسسه دوكو عمروف عام ٢٠٠٧ مبايعته لتنظيم «داعش» في ٢١ يونيو ٢٠١٥، وذلك من خلال شريط فيديو بث على شبكة الإنترنت حمل عنوان «بيان من مجاهدي ولاية القوقاز ببيعة خليفة المسلمين أبي بكر البغدادي وانضمامهم إلى الدولة الإسلامية». ومن المعروف أن تنظيم إمارة القوقاز قد تبنى في السنوات الأخيرة هجمات عديدة داخل روسيا من أبرزها الهجوم على مطار دوموديدوفو في موسكو الذي أوقع ٣٧ قتيلاً عام ٢٠١١م، والهجوم المزدوج في فولجوجراد بجنوب روسيا الذي أسفر عن سقوط ٣٤ قتيلاً عام ٢٠١٣م، واستهداف دورية عسكرية روسية في منطقة سونجا في أنجوشيا في يونيو ٢٠١٥م، ومهاجمة القاعدة الجوية الروسية في قيرجيزستان في يوليو ٢٠١٥م. ورغم تصفية الأمراء المتعاقبين على إمارة القوقاز، دوكو عمروف ثم على أصحاب كيبيكوف ومؤخراً محمد سليمانوف وذراعه اليمنى كميل سعيدوف في أغسطس ٢٠١٥م، فإن أعداد المنخرطين في صفوف داعش من روسيا وجوارها في آسيا الوسطى استمر في التزايد وقفز إلى ما يزيد عن ٧٠٠٠ مقاتل منهم ما يقرب من ثلاثة آلاف من روسيا وحدها.

روسيا تحاول تطوير الأمن الإقليمي إلا أن دور إيران موضع جدل

ويضم القوقاز الروسي (القوقاز الشمالي) عدة جمهوريات روسية وهي داغستان والشيشان وأنجوشيا وقبردينو، إضافة إلى كابيكا. ويتميز المتطرفون من القوقاز بقدرات قتالية عالية وهم الأكثر شراسة بالمقارنة بنظرائهم من الجنسيات الأخرى، بسبب خبرتهم من الحروب المتتالية التي شاركوا فيها ضد الجيش الروسي، فضلاً عن مشاركة بعض عناصرهم في العمليات العسكرية في أفغانستان وباكستان والعراق. وعادة ما يكلفون في إطار داعش بعمليات الخطف والتصفية الجسدية والتعذيب ضد الفصائل السورية المعارضة للتنظيم. كما إنهم يحتلون مواقع مهمة ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، حيث شغل أبوعمر الشيشاني قيادة العمليات العسكرية لداعش في سوريا قبل أن تتردد أنباء عن مقتله، كما تولى أمير مسلم أبو الوليد قيادة تنظيم «جند الشام». ويقود سيف الله الشيشاني تنظيم «مجاهدو القوقاز والشام»، وصلاح الدين الشيشاني «جيش المهاجرين والأنصار». ويعد الأخير من أبرز الكتائب المتجانسة التي تضم القوميات الناطقة بالروسية، وهو أول وأقوى التنظيمات العسكرية القوقازية في سوريا، وتم تشكيله بقيادة أبوعمر الشيشاني في سبتمبر ٢٠١٢م، وركز على استهداف القواعد العسكرية للنظام السوري في حلب قبل أن يقوم أبوعمر الشيشاني بمبايعة أبوبكر البغدادي وينضم إلى داعش.

وفي ١٠ اكتوبر ٢٠١٥ م، أشارت صحيفة «الأندبندنت» البريطانية إلى أن بعض التشكيلات الشيشانية المرتبطة بما يطلق عليه «المعارضة المعتدلة» وغير المرتبطة بداعش، أعلنت عزمها القيام بعمليات هجومية ضد روسيا. الأمر الذي يفسر الانتقادات التي وجهها الغرب للغارات الجوية الروسية على مواقع «المعتدلين». وقد أعلنت قيادة الجيش السوري في ١٤ سبتمبر ٢٠١٥م، القضاء على مسلحين من مجموعة «جند القوقاز» في جبل النبي يونس، ولهذه المجموعة حسب معطيات الجيش السوري قواعد في قرية سالمة ومدينة ربيعة وجبل الأكراد بالقرب من الحدود التركية بمحافظة اللاذقية، إلى جانب مجموعة شيشانية أخرى ترابط بالقرب من اللاذقية وهي «أنصار الشام». لقد أصبحت سوريا ساحة مواجهة أخرى بين روسيا والعناصر الشيشانية المتطرفة التي فرت من روسيا ولا تريد لها الأخيرة العودة إليها.

من ناحية أخرى، أعلن تنظيم داعش روسيا عدو له، وهدد «باحتلال الكرملين وتحرير روسيا والشيشان والقوقاز وأخذ الروسيات سبايا». وأطلق قناة ترويجية تحت اسم «فرات ميديا» ناطقة باللغة الروسية على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، بهدف تجنيد مزيد من المقاتلين من القوقاز وروسيا وجوارها، وافتتح مركزين جديدين لتدريب الانتحاريين في القوقاز. يضاف إلى هذا خطورة داعش على سوق الطاقة الذي يعد قطاع مفصلي ورئيسي للأمن القومي الروسي بمعناه الواسع حيث تعتمد داعش على النفط كمصدر للتمويل من خلال قيامها ببيع النفط المنتج في العراق وسوريا وليبيا في السوق السوداء، ووصلت عائدات التنظيم من إنتاج وبيع النفط إلى ٣ ملايين دولار يومياً.

في ضوء ما تقدم، تعتبر روسيا القضاء على تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية في سوريا التحدي الرئيسي والأهم. وقد أعلنت موسكو صراحة عن عزمها الحيلولة دون

عودة هؤلاء إلى روسيا وجوارها، والقضاء عليهم في المناطق الحاضنة لهم واستئصال الإرهاب من جذوره في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل حزام روسيا الجنوبي الغربي لها، ومنها يأتي الدعم للإرهاب في الداخل الروسي. هذا إلى جانب وقف تدفق الدماء الجديدة إلى التنظيم من خلال إحكام السيطرة على الأعداد المتزايدة من مواقع الأنترنت ومراكز تجنيد الشباب التي يجري من خلالها تجنيد مواطنين روس وأجانب للمشاركة في العمليات الإرهابية تحت دعوى «الجهاد». وكان أمين عام منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضم (روسيا، بيلوروسيا، أرمينيا، كازاخستان وطاجكستان وقرجيزستان)، قد أكد قلق دول المنظمة إزاء الزيادة الحادة في عدد مواقع الإنترنت ذات التوجه المتطرف خاصة في منطقة آسيا الوسطى، وأن أجهزة المنظمة رصدت ٥٧ ألف موقع إنترنت تعمل على تجنيد مقاتلين للمنظمات المتطرفة ومنها تنظيم «داعش»، قامت بحجب أكثر من ٥٠ ألف منها.

– ثالثها، إن الأمن القومي الروسي بأبعاده الاقتصادية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة نظراً لحيوية دور دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، في إطار منظمة أوبك في تحديد أسعار النفط. ومن المعروف أن أكثر من ٥٥٪ من إيرادات الموازنة الروسية تأتي من عوائد صادرات النفط والغاز، وتأثر الاقتصاد الروسي كثيراً بالانخفاض الحاد في أسعار النفط بعد رفض أوبك خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة في خطابه السنوي أمام البرلمان الروسي بمجلسيه يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٥ م، إلى أن «تراجع أسعار النفط أدى إلى مصاعب اقتصادية انعكست على حياة المواطن العادي». وقد ضاعف هذا من أهمية المنطقة لدى موسكو إنطلاقاً من ضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط، نظراً لدور قطاع الطاقة في تعزيز قدراتها المتنامية وضمان استقرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي، وتوفير الموارد اللازمة لدور فاعل دولياً وإقليمياً. وعلى سبيل المثال، تتحمل روسيا نفقات ضرباتها العسكرية في سوريا بالكامل، والتي تبلغ ٤،٢ مليون دولار يومياً، وما كان لروسيا أن تقدم على مثل هذه الخطوة دون اقتصاد قوي.

إن قطاع الطاقة قطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلة التي توجه السياسة الروسية وتحكم حركتها. وذلك بالنظر لكونه دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، والعمود الفقري للاقتصاد الروسي، وعليه تُعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في المستقبل. فلا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدراتها الدفاعية وامتلاك قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومن ثم تعول روسيا كثيراً على التنسيق والتعاون مع المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في حجم الإنتاج بعد روسيا والأولى في تصدير النفط، من أجل الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج.

– رابعها، التغير في ميزان القوى الدولي مع تصاعد القدرات الروسية والتراجع النسبي في القدرات الأمريكية. فالنظام الدولي قد تغير بالفعل باتجاه التعددية، وعودة روسيا كقوة فاعلة أصبح واقعاً نتيجة النمو المضطرد في قدراتها الشاملة على مدى العقد ونصف الماضيين. وقد كشفت الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نوفمبر من العام ٢٠١٣ عن عمق التناقض في المصالح بين موسكو، القوة العائدة، التي تعمل جاهدة على استعادة نفوذها وتأثيرها الدولي والإقليمي، وترفض أن تكون مجرد ظل أو تابع للولايات المتحدة، ولم تعد تقبل النظام الأحادي القطبية التي تنفرد واشنطن بإدارة قضاياه على الصعيدين الدولي والإقليمي وتسعى مع قوى دولية وإقليمية أخرى لتغييره، والولايات المتحدة التي لا تتصور تراجعها عن استراتيجيتها العالمية، ومكانة القائد في النظام الدولي، وترفض أن تشاركها أي قوة أخرى مواطن القوة والتأثير به. وفي الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى إدارة جماعية للشأن الدولي والإقليمي، لا تقبل الولايات المتحدة إلا بإنفرادها كقطب أوحد.

وتتحرك روسيا في إطار ظهير لها من الدول التى تتطلع لعالم أكثر توازناً. فهناك ما يشبه «ثورة عالمية» تقودها روسيا ومجموعة دول منظمة شنجهاى والبريكس ضد الهيمنة الأمريكية، انعكست في تأسيس بنك بريكس للتنمية لتمويل المشاريع التنموية في الدول الأعضاء وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات

مساعي روسيا للتفاهم مع دول الخليج تتمحور حول سوريا وأسعار النفط التي تمثل أكثر من نصف دخلها

في أسواق المال، بهدف تطوير مؤسسات بديلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونظام بريتون وودز الاقتصادي الدولي الذي وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويمكن تفهم دور روسيا في المنطقة في إطار هذا الحراك العالمي لروسيا وجناحيها البريكس و شنجهاى نحو نظام عالمي جديد يأخذ مصالح كل القوى الكبرى بعين الاعتبار. ولا يمكن اعتبار ما يحدث حرب باردة جديدة لغياب الأساس الأيديولوجي الذي كانت تقوم عليه الحرب الباردة، ولكنه أشبه بالحرب الباردة في ضوء التناقض الحاد في المصالح بين الطرفين، وكون التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الأمريكية.

ثانياً: أبعاد الدور الروسي في المنطقة ومستقبله:

في ضوء المحددات والأولويات السابقة فإن الحركة الروسية في المنطقة تتخذ مجموعة من الأبعاد والتوجهات المتزامنة، التي تمثل مسارات متوازية تسعى موسكو من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها.

- أولها، تكثيف الوجود العسكري الروسي وكذلك الضربات الروسية على معاقل الإرهاب في سوريا حتى القضاء التام عليها. فالدور الروسى ليس فقط تحريكي لعملية التسوية في سوريا ولكنه دور تغييري يضع القضاء التام على العناصر الإرهابية هدفاً له، وهو أمر سيستغرق سنوات ويحتاج إلى تنسيق وتعاون مع القوى الدولية والإقليمية المعنية بالملف السوري. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة خلال قيامه بمنح جوائز للعسكريين الروس يوم ٣ ديسمبر إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا. وأن مهمة العسكريين الروس في سوريا «ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس» من خلال «عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا».

ووفقاً لبيانات وزارة الدفاع الروسية قامت روسيا منذ بدء الغارات الروسية في ٣٠ سبتمبر وحتى منتصف نوفمبر بأكثر من ٢٢٨٩ غارة جوية، وأطلقت ٤٤ صاروخًا مجنحًا من السفن الروسية في بحر قزوين إلى أهداف في سوريا مباشرة عبر أجواء إيران والعراق بالتنسيق مع الدولتين باستخدام منظومة «كاليبر إن كا». وقد نجحت هذه الغارات في تدمير ٤١١١ موقعاً لداعش والنصرة، من بينها ٥٦٢ مركز قيادة و٦٤ قاعدة تدريب للإرهابيين و٥٤ ورشة لإنتاج الأسلحة والذخيرة، إلى جانب معدات وآلات عسكرية ونقاط ارتكاز عدة، تمثل في مجموعها معظم البنى التحتية التابعة للتنظيمات الإرهابية. كما نجحت الغارات الروسية في تدمير ٣٢ مركزا و١١ معملا لتكرير النفط و٢٣ محطة ضخ، بالإضافة إلى تدمير ١٠٨٠ شاحنة تابعة لداعش كانت تقل النفط من سوريا باتجاه تركيا لتكريره وبيعه بشكل غير شرعي.

وقد مثلت أزمة إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية وما أعقبها من تدهور حاد في العلاقات بين البلدين، فرصة لموسكو لتعزيز تواجدها العسكري بالمنطقة. وقامت على الفور بتحريك الطراد «موسكو» المزود بمنظومة صواريخ «فورت» المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة «إس-٣٠٠») ليستقر في ساحل اللاذقية. ونشر منظومة إس-٤٠٠ في قاعدة حميميم الجوية بسوريا، ومن المعروف أنها الأكثر تطورا في العالم، وقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية. وحذرت موسكو من أن جميع الأهداف التي ستمثل خطرا محتملا علي قواتها الجوية وقاذفاتها سيتم تدميرها.

مع وصول بوتين للسلطة عادت روسيا للمنطقة على أسس برجماتية

وستظل سوريا هي نقطة الارتكاز الأساسية لروسيا في المنطقة وليس من المنتظر أن تتدخل روسيا في أزمات أخرى على شاكلة تدخلها في سوريا في المستقبل المنظور. فرغم إن العراق أحد شركاء روسيا في حملتها ضد الإرهاب في سوريا، فإن الأمر يقف عند حدود التنسيق الأمنى والاستخباراتي بين البلدين دون ضربات روسية في الأراضى العراقية، والتي لن تقبل بها الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الأهم في العراق. وكذلك يصعب تصور تدخل روسيا عسكرياً في ليبيا في ضوء الضبابية الشديدة في الحالة الليبية وعدم وجود طرف شرعي قوي يمكن أن يستدعى التدخل الروسي بشكل قانوني وفقاً لوجهة النظر الروسية. إلا أن نجاح الحملة الروسية في سوريا وإضعاف تنظيم داعش بها سيكون له تداعيات مباشرة على تراجع التنظيم في العراق وليبيا ومصر وغيرها.

- ثانيها، شراكات روسية متصاعدة مع إيران ومصر. فهناك اتجاه واضح لدى موسكو لتعميق تعاونها الاستراتيجي مع إيران، واستقطاب مصر كشريك رئيسي وهام في المنطقة. وهو ما انعكس بوضوح في إصرار روسيا على اشراك الدولتين، إيران ومصر، في مفاوضات فيينا بشأن الأزمة السورية، وفي زيارة الرئيس بوتين لطهران يوم ٢٣ نوفمبر والتي كانت الأولى منذ عام ٢٠٠٧ م، وجاءت على هامش اجتماع القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز. وتم خلالها التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين في المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة فيها، وتوقيع

روسيا تؤسس لنفوذ دائم شرق المتوسط يحمي أمنها ومصالحها ويمكنها من مواجهة الإرهاب

سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في سياق توطيد وترسيخ التعاون بين البلدين. كما التقى الرئيس بوتين بخامنئي وقام بإهدائه نسخة أثرية من المصحف الشريف.

على صعيد أخر، تم تجاوز أزمة الطائرة الروسية التي تم تفجيرها فوق سيناء يوم ٣١ أكتوبر وراح ضحيتها ٢٢٤ جميعهم تقريباً من المواطنين الروس، وما أعقب ذلك من سلسلة قرارات روسية تضمنت إجلاء السياح الروس في مصر والبالغ عددهم ٩٠ ألف سائح، ووقف رحلات شركة مصر للطيران إلى روسيا خوفاً من مزيد من الأعمال الإرهابية التي قد تستهدف المواطنين الروس، مما أضر بمصر بالنظر إلى كون روسيا أكبر دولة مصدرة للسياحة لها، وكون السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومي والعملة الصعبة وتتيح فرص التشغيل لملايين المصريين على نحو مباشر وغير مباشر. وقد مثل توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر إعادة إطلاق للعلاقات المصرية الروسية. وقد رأى سيرجي كيريينكو رئيس شركة «روس أتوم» الروسية المنفذة للمشروع أن العقد سوف يربط البلدين لقرن قادم من الزمان حيث يتضمن المشروع بناء أربعة وحدات على مدى ١٠ – ١٢ سنة، وستعمل الوحدات لمدة ٨٠ عاماً، وقدمت روسيا دعم مالي لمصر لبناء المحطة النووية في صورة قرض يسدد على مدى ٣٥ عاماً. أعقب ذلك زيارة وزير الدفاع الروسي لمصر في نوفمبر ٢٠١٥ م، على رأس وفد ضم ٢٦ من القيادات المعنية بالتعاون الاستراتيجي والعسكري التقني بين البلدين. وهذه هي الزيارة الثانية لوزير الدفاع الروسي في غضون عامين، الأمر الذي يدل على أن مرحلة جديدة يتم تدشينها في العلاقة بين البلدين.

– ثالثها، تدهور حاد وسريع في العلاقات الروسية التركية على خلفية إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية. ففي الوقت الذي تنمو فيه الشراكة الروسية مع إيران ومصر، بلغت العلاقات مع تركيا أقصى درجات الشك والتدني. ورغم تأكيد أنقرة أن إسقاط الطائرة الروسية كان دفاعاً عن سيادة تركيا على حدودها، فإن موسكو رأت أن تركيا نصبت «كميناً» للطائرة الروسية وأسقطتها عمداً، وقامت على إثر ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات العقابية والجوابية تضمنت إجراءات اقتصادية موجعة لتركيا. وإجراءات عسكرية أكثر حسماً بدأت بقطع كل الاتصالات العسكرية بين الجانبين ووقف الخط الساخن بينهما. ويصعب تصور العدول عن هذه الاجراءات في المدى المنظور خاصة بعد تأكيد الرئيس بوتين في خطابه أمام البرلمان الروسي بمجلسيه يوم ٣ ديسمبر أن الرد الروسي لن يقتصر على الإجراءات الاقتصادية. ولا يعني هذا بالضرورة إعلان الحرب على تركيا، وأن يكون هذا التصعيد مقدمة «لحرب عالمية ثالثة» كما يتخوف البعض، فالأطراف الدولية والإقليمية المختلفة تأخذ هذا في الحسبان، ولذا جاءت دعوات مختلف الأطراف إلى التهدئة وتجنب التصعيد، كما أن رد الفعل الروسي وإن جاء حاسماً إلا أنه منضبطاً للغاية، فهو موجع دون تهور. إن «حرب عالمية ثالثة» تعني فناء العالم كله، وليس فيها منتصر أو مهزوم، ولا يمكن تصور أن تُقدم دولة على اتخاذ قرار بفناءها وفناء البشرية.

– رابعها، محاولات للتفاهم مع دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، تتمحور حول القضية السورية وأسعار النفط، انطلاقاً من وجود تحديات خطيرة مشتركة تتهدد روسيا ودول الخليج تتمثل في تصاعد خطر الإرهاب. وتحاول موسكو إعادة طرح رؤيتها التي تقوم على تطوير نظامًا للأمن الإقليمي باعتباره الصيغة الأمثل لضمان أمن المنطقة من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب آسيوية مماثلة. إلا أن التباعد حول ماهية التهديدات الأكثر خطورة، وكون إيران تهديد أم جار، ومدى القبول ولو مرحلياً بالأسد في سوريا، والتحديد الدقيق للتنظيمات التي تعد إرهابية والتي ليست كذلك، مازال قائما، ومازالت هذه القضايا موضع جدل وبحث بين الجانبين الروسي والسعودي، حيث تتباين الرؤى والتوجهات في هذا الإطار.

إن الدور الروسي في المنطقة يزداد قوة وتأثير بمرور الوقت، ويمزج بوضوح بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الضربات العسكرية والأدوات الدبلوماسية، ويضع التحالف القائم مع سوريا وإيران في القلب، ويسعى لاستقطاب مصر، والإبقاء على العراق ضمن تحالفات روسيا في المنطقة. الأمر الذي ينذر باستقطابات وتوترات إقليمية في المدى المنظور خاصة مع تدهور العلاقات الروسية التركية، وتعثر التفاهمات الروسية السعودية بحجر بشار الأسد العثرة.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

التوازن الخليجي-الإيراني بعد التخفيف العسكري الأمريكي: التحديات والبدائل

تبني معظم دول العالم قدراتها العسكرية خلال وقت طويل من الزمن، وهي تعدّ قواتها وأسلحتها العسكرية لأغراض دفاعية، ولغرض الردع، وليس بهدف استخدامها إلا في أوقات الأزمات أو حين تنتهي الحلول الدبلوماسية، وينتهي بها المطاف إلى الخيار الأخير، وهو الخيار العسكري. وحين ينظر أي محلل إلى القدرات القتالية للدول، فإنه لا ينظر فقط إلى حجم القوات العسكرية بأفرعها المتعددة وأسلحتها وذخائرها، فمثل هذه المعلومات يمكن أن تستقى من أي مرجع دولي معتبر، ولكن الإشكالية هي في تقدير القدرة القتالية للقوات المسلّحة والحالة المعنوية للجنود، ووضوح الأهداف القتالية والعقيدة العسكرية للجيش، وكذلك لحجم التدريب ونوعيته، وقدرة التشكيلات العسكرية للعمل معًا تحت قيادة واحدة، وبنظم تسليح متماثلة، أو متقاربة.

أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع *

كما أنّ التوازن العسكري يعتمد على حنكة القيادة السياسية، وعلى القدرة على رصّ صفوف الحلفاء من خلفها، وغالبًا ما يمكن تقسيم هؤلاء الحلفاء في مصفوفتين متداخلتين، تقسَّم رباعيًا على أربع مجموعات (حليف، صديق، محايد، عدو). وننظر كمحللين إلى هاتين المصفوفتين بشكل تحليلي، فكلما كان الاستقطاب حادًّا بين مصفوفتي الدولتين المتنازعتين، كلما كانت فرص وقوع الحرب بينهما أكبر. والعكس بالعكس، فكلما كانت هناك مجموعة من الدول متداخلة بين الطرفين (كأن تكون إحدى الدول صديقة لدولة أ، وحليفة لدولة ب المتنافستين)، كلما تقلّصت فرص الحرب بين الدولتين المتنافستين، أو المتنازعتين. ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن وقوع الحرب لا قدّر الله، مع إمكاننا كمحللين النظر إلى احتمالات وقوع أي حرب بين دولتين، أو مجموعتين من الدول، من خلال نماذج متخصصة ليس هذا مجال الخوض فيها.

كما أنّ القدرات العسكرية للدول ليست مجموعة ثابتة من أعداد الجنود والمدرعات والطائرات والسفن الحربية، بل تعتمد كذلك على القدرة على الدعم المالي والاقتصادي للقوات المتقابلة خلال فترة طويلة من الزمن. وفي بعض الأحيان تكون المعايير المعروفة في ميزان القوى العسكري في إقليم معيّن خادعة إلى حدٍّ كبير. فبعض الدول تستخدم القوى الناعمة في صراعها مع الآخرين، كما توظّف متطوعين أو شبه مرتزقة في حروبها الخارجية، وتتلّص بذلك من تكاليف الحروب التي تخوضها. وربما وظّفت أطرافًا ثالثة، أو أحزاباً سياسية، مستخدمةً الايديولوجية كوسيلة فعّالة للحشد العسكري لهذه الأطراف، وبأثمان بخسة. فعلى سبيل المثال، تجنّد إيران العديد من الأحزاب والأقليّات في العراق ولبنان واليمن للعمل من أجل مدّ نفوذها وهيمنتها في هذه الدول، وبتكاليف قليلة لا تتعدّى العشرة مليارات دولار في السنة١، دونما أن تقحم قواتها المسلّحة النظامية إلا في حالات قليلة، متّكلة في الغالب على قوات غير نظامية، مثل قوة القدس، أو الحرس الثوري بالتعاون مع الخلايا النائمة، أو تلك الفاعلة التابعة للأحزاب ذات الايديولوجية المتعاطفة معها، أو التابعة لها.

ولمّا كان هدفنا في هذا المقال هو النظر بدايةً إلى القدرات العسكرية الحالية لدول مجلس التعاون، مقابل القدرات العسكرية الإيرانية، فإنه سيتم تقسيم هذه القدرات على أفرع القوّات المسلحة البرية منها، والبحرية، والجوية. ومن ثمَّ ستدلف المقالة إلى تحليل التحديات والبدائل التي تقابل دول المجلس لتحقيق التوازن العسكري مع إيران في فترة تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

ويظهر الميزان العسكري بين إيران ودول الخليج العربية، أنّ إيران تمتلك ضعف الجيوش البرية التي تمتلكها دول مجلس التعاون مجتمعة، أما عدد الدبابات التي يمتلكها الجانبان فيبدو أنها متكافئة، وتتفوق دول التعاون في حجم ناقلات الجنود المجنزرة، بينما تتفوق إيران في حجم مدفعيتها بأربعة أضعاف حجم مدفعية دول المجلس. أما في مجال القوات البحرية، فهناك تكافؤ بين الجانبين. وفي مجال القوات الجوية، تتفوق دول مجلس التعاون بعدد الطائرات المقاتلة بالضعف على إيران، أما إيران

فإنها تعاني من نقص حادّ في عدد طائرات الهيليكوبتر في الخدمة لديها. ويبدو أنّ الجيش الإيراني هو جيشٌ برّي بطبعه، ويعتمد كثيرًا على الجنود النظاميين وعلى الحرس الثوري، وكذلك على عدد كبير من المتطوعين (الباسيج). وهي سمات بدأت مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينات، واستمرت حتى الوقت الحاضر، برغم قانون صدر في التسعينات من القرن الماضي يقرر دمج قوات الحرس الثوري مع القوات العسكرية النظامية، إلا أنّ مثل هذا القانون لم يُنَفَّذ حتى الآن، لحرص مرشد الثورة على ربط هذه القوات به شخصيًا، بعكس القوات المسلّحة المرتبطة برئيس الجمهورية.

تمتاز إذًا قوات مجلس التعاون في التفوق العسكري الجوي أمام إيران، وبسبب العقوبات الدولية على إيران خلال فترة طويلة، اعتمد الجيش الإيراني على الصواريخ القصيرة منها والاستراتيجية، كسلاح رادع، أمام ضعفه في سلاح الطيران. وتمتلك إيران أيضًا قوة للغواصات تتألف من ٢٩ غواصة، بينها ثلاث غواصات من طراز (كيلو الروسية)، وتعمل في ميناء بندر عباس المطلّ على بحر عمان، حيث تحتاج هذه الغواصات الثقيلة إلى مياه عميقة لا تتوافر في مياه الخليج العربي الضحلة.

وفي الماضي، كانت إيران تعاني من نقص في دفاعاتها الجوية، إلا أنها عملت خلال الأعوام الثلاثة الماضية على تدعيم دفاعاتها الجوية بعتاد روسي وصيني، وستتيح لها صفقة (S-٣٠٠)، الجديدة مع روسيا، قدرةً دفاعية جوية تغطّي معظم منطقة الخليج العربي.

وفي المقابل، لا تمتلك دول الخليج، إلا دولة الإمارات العربية المتحدة، قوة غواصات، ويبلغ تعدادها ١٠ غواصات صغيرة. وتعتمد المملكة العربية السعودية على طائرات (الأواكس) للاستطلاع الجوي والحرب الألكترونية، وقد أثبتت هذه الطائرات جدارتها في الحرب ضد الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح في أول أيام الحرب، بتحييد دفاعاته الجوية ورادراته وسلاح الطيران لديه. وهناك برنامج فضائي في بداياته لدى المملكة، بينما حصلت الإمارات العربية المتحدة على عدد ٢ ساتلايت للاتصالات والاستطلاع الجوي.

وفي الإجمال، فإنّ أغلب الأسلحة والعتاد العسكري الموجود في الخدمة لدى دول مجلس التعاون هو عتادٌ غربي حديث، بينما تعتمد إيران على الأسلحة الروسية والصينية والكورية الشمالية، وتصنّع بعض العتاد محليًّا. ويتدرّب جنود دول مجلس التعاون مع نظرائهم من الجنود الغربيين، وكذلك مع القوات الجوية والبرية المصرية والأردنية، بينما تقوم القوات الإيرانية بتدريبات ومناورات عسكرية سنوية، يصل تعدادها إلى خمسين مناورة، بعضها في محيط الخليج العربي، والبعض الآخر على حدودها الشمالية المطلّة على بحر قزوين.

التحدّيات والبدائل:

واجهت قوات دول مجلس التعاون ولازالت تواجه نقصًا في عدد الجنود المؤهّلين للخدمة في قواتها العسكرية، واضطرّت بعض هذه الدول إلى إلحاق النساء في الخدمة العسكرية،

(جدول ١) الميزان العسكري بين دول مجلس التعاون وإيران (٢٠١٤-٢٠١٥م)

	دول مجلس التعاون	إيران
السكان	٤١،٦٤٤،٠٠٠ نسمة	٨٠،٠٠٠،٠٠٠ نسمة
الجيوش البرية		
الجنود	١٥٩،٥٠٠ جندي	٣٥٠،٠٠٠ جندي
دبابات	١٦٩١ دبابة	١٦٦٣ دبابة
مدرعات	١٨٨٢ مدرّعة	٦١٠ مدرّعة
ناقلات جنود	٤١٣٢ ناقلة	٦٤٠ ناقلة
مدفعية	٢٠٢٣ مدفعية	٨٧٩٨ مدفعية
القوات البحرية		
الجنود	٢٤،٧٠٠ جندي	١٨،٠٠٠ جندي
السفن	٢٥٨ سفينة	٢٨٩ سفينة
القوات الجوية		
الجنود	٢٦،٠٠٠ جندي	٣٠،٠٠٠ جندي
طائرات مقاتلة	٧٣٧ طائرة مقاتلة	٣٣٤ طائرة مقاتلة
هيليكوبتر	٣٤٨ هيليكوبتر	٣٦ هيليكوبتر

المصدر: IISS, The Military Balance 2014, London: Routledge and IISS, Feb 2014.

تفعيل القوة الرخوة والصلبة لبناء رأي عام خارجي والتحالف مع عدد أكبر من الدول لضمان سلامة الخليج

وبأنشطة مدنية ومساندة وليس في الخدمة الميدانية. كما اعتمد عددٌ من دول المجلس نظام الخدمة العسكرية، الذي يجبر الشباب على الالتحاق بخدمة العَلَم من سنة إلى سنتين، بعد إنهائهم للدراسة الثانوية.

وجاء الاعتماد على الأسلحة والعتاد العسكري المكثَّف كبديل للأسلحة والعتاد الخفيف ليخفّف الضغط على الموارد البشرية المتاحة في هذه الدول، والتي تفضِّل بطبعها العمل في مجالات اقتصادية متعددة، وفي القطاع الخاص، أو القطاع الحكومي غير العسكري.

من جهة ثانية، اعتمدت دول المجلس على التعاون الثنائي مع بعضها البعض بإنشاء قوات درع الجزيرة منذ عام ١٩٨٢م، كما اعتمدت على التعاون مع عدد من الدول الكبرى كحلفاء يُعتمد عليهم لمواجهة التحديات والاعتداءات المحتملة من دول جارة كبرى، مثل إيران. أما في مجال الأمن الداخلي، فكان الاعتماد الكلّي على القدرات الذاتية، مع وجود خبراء أجانب للتدريب والمساندة، وإن كان بأعداد قليلة.

وجاء اعتماد دول المجلس على العتاد الحربي المشترى من الدول الغربية ليمثّل تكلفة اقتصادية عالية، ولكنها ضرورية لضمانها لمواقف تلك الدول المساندة، وكذلك اعتمادها على عدد أقلّ من الجنود للتشغيل والصيانة، والاستخدام. وهو ما يلبّي الاحتياجات الفعلية لدول المجلس.

في الماضي، كان التعهّد الغربي لحماية دول المجلس صلبًا كالحديد، وأثبت جدارته في حرب تحرير الكويت، المكلّفة ماديًا وفي الأرواح. ولم تكن تلك الدول لتتراجع قيد أنملة عن حماية مصادرها من الطاقة من المنطقة. غير أنّ هذا الالتزام قد تآكل عبر الزمن لأسباب عديدة، أهمها تراجع اعتماد الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، على مصادر الطاقة من منطقة الخليج العربي، بحكم إنتاجها لكميات متزايدة من النفط الصخري. إضافةً لذلك، فإنّ تجربة الولايات المتحدة وحروبها في العراق وأفغانستان قد أنهكتها اقتصاديًا وسياسيًا، وجعلت القادة السياسيين يتخوفون من الإقدام على عمليات عسكرية جديدة. ولقد شهدنا في الحالة السورية كيف أنّ الرئيس باراك أوباما قد تراجع عن تهديداته بضرب قوات الأسد بعد استخدام تلك القوات للأسلحة الكيماوية ضد الشعب السوري، والمعارضة السورية.

أضف إلى ذلك أنّ إعلان أوباما بالتوجه نحو القارة الآسيوية في أكتوبر ٢٠١١م، لا يعني انكفاء السياسة الدفاعية الأمريكية بشكل كامل في المنطقة، حيث لا يزال هنا في منطقة الخليج العربي حوالي ٢٨ ألف جندي أمريكي وغربي مرابطون في أربع دول خليجية للدفاع عنها، في حال تعرّضها لعدوان عسكري خارجي، وجاء مَيل الولايات المتحدة وتوجهها نحو آسيا انعكاسًا لرغبتها في الاستفادة من الزخم الاقتصادي والنمو الذي تشهده تلك البلدان بسبب ازدهار الاستثمار والصناعة فيها، وتوجه الشركات الغربية للاستثمار فيها، وجاء التواجد العسكري المتزايد للولايات المتحدة فيها كذلك للضغط على الصين عسكريًا، ولحماية الاستثمارات الأمريكية في شرق وجنوب شرق آسيا.

ولعلّ النقطة الأهم في تحوّل السياسة الأمريكية بشكل عام، وكذلك السياسة الدفاعية للدول الأوروبية، هو عدم وجود تهديد حقيقي يهدد تلك الدول في منطقة الخليج العربي. وعدم وجود الرغبة لدى تلك الشعوب الغربية لإرسال أبنائها للقتال في مناطق مضطربة مثل منطقة الشرق الأوسط. وحتى لو تمّ التدخل العسكري، مثلما هو الحال في الحرب اليوم ضد داعش، فإنّ مثل هذا التدخّل سيكون في الغالب جويًا، ولن يكون بصفة تدخّل برّي مباشر.

وهذا يعني أنّ البدائل المتاحة لدول الخليج العربية تنقسم إلى قسمين؛ إحداهما يُعنى بالمحافظة على صورة إعلامية إيجابية لهذه الدول في البلدان الغربية، وبين شعوبها، حتى يمكن توظيف مثل هذه الصور الإيجابية لتشكيل رأي عام ضاغط داخلها، يمكن أن يؤيِّد أي عمليات تدخّل عسكري، لو تعرّضت دول الخليج، لا قدَّر الله، لتهديدات إيرانية أو تهديدات من دول أخرى في المستقبل.

أما الأمر الثاني، فهو زيادة اعتماد دول الخليج على القدرات الذاتية، أو قدرات دول حليفة عربية وإسلامية أخرى يمكن أن تقدِّم العنصر البشري لدعم أي عمليات عسكرية دفاعية في المستقبل. وقد أظهرت قدرة المملكة العربية السعودية في حربها ضد الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح، أنّ السعودية قد نجحت في بناء تحالف عربي وإسلامي عريض من أكثر من ١١ دولة لدعم العمليات العسكرية، ووظّفت قدراتها الدبلوماسية للحصول على دعم من الأمم المتحدة، ومن مجلس الأمن لمثل هذه العمليات التي تدعم الحكومة الشرعية في اليمن.

وهذا يعني أنّ القوة السياسية وحتى العسكرية للدول لا تقتصر على القوة الصلبة بالرغم من أهميتها، بل تتعداها إلى القوة الرخوة، مثل الدبلوماسية النشطة، وبناء رأي عام مساند في عدد كبير من الدول، وكذلك إلى بناء تحالفات سياسية وعسكرية مع عدد أكبر من الدول لضمان سلامة الأراضي العربية في الخليج، ولضمان سلامة الأراضي المقدّسة.

ولقد تجاهلنا بُعدنا الإسلامي بسبب الضغوط الأمريكية القاسرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وانتهزت إيران غياب دور المملكة التاريخي في هذا المجال، وتوسّعت في عدد من الدول العربية والإسلامية على حساب المملكة، وآن لنا أن نستعيد ما فقدناه في هذا المجال الحيوي، وإن بطرائق ووسائل وآليات جديدة.

ولاشكّ أنّ إيران قد اعتمدت في سياستها الإقليمية على القوة الناعمة المتمثّلة في تحريض الأقليات داخل الدول العربية والإسلامية، وكذلك بناء أحزاب وجماعات متعسكرة موالية لها في هذه البلدان. واستخدام هذه القوى كوكلاء لها، وخلايا نائمة يمكن الاعتماد عليها في حال تأزمت علاقاتها مع دول الجوار العربي. ولعلّ الأحداث الدائرة في المنطقة، ودعم الحكومة الإيرانية لأحزاب وجماعات إرهابية، سنيّةً وشيعية، أصبحت السياسة المفضّلة لديها، لرخص تكلفتها الاقتصادية والبشرية عليها، ونجاحها في تحقيق الأحلام الامبراطورية التي تتطلّع لتحقيقها.

البُعد النووي:

اعتمدت إيران منذ عهد الشاه على التخطيط لبناء قوة نووية رادعة، غير أنّ الضغوط الغربية والأمريكية عليها والعقوبات، قد أجبرتها، بناءً على اتفاق يوليو ٢٠١٥م، على تجميد هذا البرنامج، بسبب تكاليفه السياسية والاقتصادية والعسكرية في الوقت الحاضر، وتأجيل تنفيذه لعشر سنوات قادمة.

ولاشكّ أنّ وجود هذه المهلة (العشر سنوات)، يعطي دول الخليج الفرصة الملائمة لبناء برنامج نووي سلمي يساعد على توفير الطاقة المبتغاة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه. وليس من الضروري أن يكون هذا البرنامج برنامجاً عسكريًا، لأنّ الأعباء والعقوبات المحتملة ستجهضه بالتأكيد، كما أجهضت من قبل برنامج إيران النووي. ولكن البرنامج الخليجي النووي السلمي سيكون رادعًا بطبعه متى ما هيّأ الكوادر الوطنية اللازمة لتشغيله، ومتى ما نجح في نقل التقنية، وتطوير مصادر اليورانيوم الخام المتوافرة في بعض دول الخليج العربية.

ولنا خير مثال في تجربة كوريا الجنوبية، التي طوّرت برنامجاً نوويًا تجاريًا ناجحًا ليكون عنصر ردع أمام تهديد جارتها الشمالية، ذات الطابع العسكري. فالأصل ليس في بناء القدرات النووية ذات الطابع العسكري، بل في تهيئة الكوادر، والمحطات التي يمكن الاستفادة منها في نقل التقنية النووية المطلوبة، واستخدامها في المجالات المدنيّة المتعددة، سواءً في مجال الطاقة، أو مجالات النظائر الطبيّة المشعّة، وغيرها. وهنا، فإنّ مثل هذا الخيار ينبغي اعتماده بكل حذر نظرًا للأخطار البيئية المحتملة، ولتكاليف التشغيل والبناء، وكذلك تكاليف التخلّص النهائي من المفاعلات والمخلّفات النووية. لذا، فإن الاعتماد على خيار الطاقة النووية هو أحد البدائل المختارة للطاقة البديلة، مثله مثل الطاقة الشمسية النظيفة. وهذا يعني تشغيل محطة أو محطتين فقط للطاقة النووية، بدلاً من العدد الكبير الذي تمّ التخطيط له.

البدائل المتاحة للخليج: الاعتماد على الذات وتحالفات مع الدول العربية والإسلامية

خاتمة:

لاشكّ أنّ الانسحاب الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لن يكون انسحابًا كاملاً نظرًا لوجود الأسطول السابع الأمريكي، ووجود عدد من القواعد والتسهيلات الأمريكية والفرنسية والبريطانية في عدد من دول مجلس التعاون. ويمثّل هذا الوجود المحدود والوعود التي قدّمها الرئيس باراك أوباما في قمة كامب ديفيد في مايو ٢٠١٥م، عنصر ردع فاعل في أي مواجهة عسكرية، أو تهديدات إيرانية مستقبلية.

غير أنّ إيران تطمح كذلك في هيمنتها السياسية المستقبلية بناءً على برنامجها النووي المؤجّل، وكذلك تواجد بعض القوى الناعمة التي تدعم تدخلاتها السياسة والعسكرية في المنطقة، وهو ما ينبغي دراسة الطرائق المتعددة للتصدّي له. ●

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود

الهوامش

١- يضع باتريك كلاوسون هذا الرقم كحدٍ أعلى للدعم العسكري واللوجستي الذي تدفعه إيران لحلفائها في المنطقة العربية، وبعضًا منه على شكل منتجات نفطية، أما (مائير جافند فار)، فيضع حجم هذه المساعدات بحدود ٤،٥ مليار دولار سنويًا.

الشرق الأوسط.. بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي

تُذيع في التحليلات السياسية والإعلامية العربية فكرتان تتعلقان بمستقبل النظام الدولي وتأثيره على الشرق الأوسط والمنطقة العربية: الأولى، هي أفول القوة الأمريكية أو بعبارة أدق تآكل أو تراجع مصادر هذه القوة، وأن واشنطن لم تعد قادرة على الوفاء بالتزامات القيادة العالمية. والثانية، أنه يترتب على هذا التراجع نشوء «فراغ نفوذ» سوف تسعى قوى كبرى أخرى لشغله مثل روسيا والصين والهند. ويرى البعض أن التغييرات الحادثة في المنطقة هي أعمق من ذلك بكثير، وهو ما أشار إليه السيد/ برنار باجوليه مدير المخابرات الفرنسية في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥م، بقوله إن «الشرق الأوسط الذي نعرفه انتهى إلى غير رجعة»، وطرحه لتصور حول خريطة جديدة للمنطقة.

أ.د. علي الدين هلال *

وتثير هاتان الفكرتان عديداً من الأسئلة مثل: ما هي مظاهر تآكل أو تراجع القوة الأمريكية، وفي أي مجالات؟ وهل يؤدي تراجع القوة الأميركية على المستوى العالمي بالضرورة إلى تراجعها على مستوى منطقة الشرق الأوسط، أم أنه يمكن أن يحدث الأول دون حدوث الثاني؟ وما هي حدود التآكل في هذه القوة، والمدى الزمني اللازم لتحقق ذلك؟ وما هي عناصر القوة التي تمتلكها دول أخرى تؤهلها لشغل هذا الفراغ، وهل تستطيع دولة واحدة القيام بهذا الدور أم أن منطقة الشرق الأوسط سوف تشهد تنافساً وصراعاً بين الدول الساعية إلى ملء هذا الفراغ؟ وفي ضوء ذلك كله كيف يجب أن تخطط الدول الخليجية لهذه التطورات؟ وما هي الخيارات المتاحة أمامها للحفاظ على مصالحها وأمنها الوطني؟

والإجابات على هذه الأسئلة محل جدل ونقاش واسعين، ولا يستطيع أحد زعم امتلاكه للإجابات الصحيحة، كما أن هذه الإجابات تتطلب مساحة تفوق حجم هذه الورقة التي تسعى إلى تحليل هذا الموضوع في خمس نقاط.

أولاً: سمات التغير في النظام الدولي

تتعدد سمات النظام الدولي وخصائصه من باحث لآخر، وحسب هدف البحث، ويمكن من منظور هذه الورقة التركيز على السمات الثلاثة التالية:

الترابط والتعقيد وتداخل المصالح في سياق من السيولة وسرعة التغيير، فالسمة الرئيسية للعلاقات بين الدول الكبرى في النظام الدولي الراهن هي تداخل المصالح وتشابكها بحيث تضع قيوداً على رغبة أو قدرة الدولة الكبرى في إلحاق خسائر كبيرة بالطرف الآخر دون أن تؤذي نفسها، فالاستثمارات وحركة الأموال تنتقل من سوق لآخر عبر الحدود ساعية وراء الأسواق وفرص الربح، كما تتداخل عمليات الإنتاج فيتم تصنيع المنتج في أكثر من دولة حسب الميزة التنافسية لكل منها، وتمت عولمة عمليات الاستثمار والإنتاج والتسويق والتوزيع.

وهكذا، فخلافاً للصراعات الدولية في مراحل تاريخية سابقة حيث كان يمكن للصراع أن يأخذ مداه في إلحاق الأذى بالخصم، فإن تداخل المصالح في الوقت الراهن يضع حدوداً وقيوداً على ذلك، ويفرض «سقفاً» للصراعات. ونستطيع أن نتلمس ذلك في سلوك الدول المتصارعة في أوكرانيا وسوريا وفي ردود الفعل المحسوبة لروسيا تجاه حادثة إسقاط إحدى طائراتها المقاتلة بواسطة تركيا. وتعاونت أمريكا وروسيا في سوريا في أكثر من مناسبة، فكان اقتراح موسكو بشأن تدمير السلاح الكيماوي

السوري هو طوق النجاة لأوباما وإدارته وإخراجه من ورطته، كما تتقاسم الطائرات المقاتلة لكل من أمريكا وروسيا الفضاء السوري بمقتضى اتفاق مكتوب. وكان من شأن التعاون بين البلدين إعلان موسكو أن بقاء الرئيس الأسد بالنسبة لها ليس مسألة مبدأ، وقيامها بالتنسيق مع الجيش السوري الحر ودعمه.

عدم قدرة الولايات المتحدة بمفردها على تحمل تكلفة دور القيادة العالمية، فمع أنها مازالت القوة العسكرية الأولى في العالم دون منازع، فإن إمكاناتها الاقتصادية تتقلص بشكل نسبي مما دفعها ابتداءً من حرب تحرير الكويت في ١٩٩١م، إلى طلب مشاركة حلفائها في أوروبا والخليج في «تحمل الأعباء»، وأصبح ذلك نمطاً متكرراً في السياسة الأمريكية.

ترافق ذلك مع ظهور دول أخرى مثّلت تحدياً مباشراً لواشنطن، تمثل ذلك في الصين على المستوى الاقتصادي، وفي روسيا على المستوى السياسي، وفي الشراكة الاستراتيجية بينهما، وذلك في سياق دولي يسوده الاعتقاد بعدم مصداقية الولايات المتحدة، واتباعها لممارسات ازدواجية المعايير وعدم الوفاء بالتعهدات.

عدم احترام القوى الكبرى لقواعد النظام الدولي الذي تأسس على مبادئ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م، والتي أكدت على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فمن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ازداد انتهاك السياسة الأمريكية لهذه القواعد، وتدخلت في شؤون الدول الجديدة في أوروبا، كما تدخلت في شئون كثير من دول العالم تحت شعار المشروطيات السياسية والاقتصادية حتى تتمكن من فتح أسواقها وتوجيه سياساتها نحو الأخذ بالاقتصاد الرأسمالي وحرية السوق، وفرض النموذج السياسي الغربي تحت شعار «نشر الديمقراطية». أدت هذه التغيرات إلى جو من الاضطراب والارتباك وأحياناً الفوضى في إدارة العلاقات الدولية، وبرز ذلك في منطقة الشرق الأوسط بشأن المفاوضات الخاصة بالاتفاق النووي مع إيران، والحرب في سوريا، وتمدد التنظيمات الإرهابية المسلحة في دول المنطقة.

ثانياً: مظاهر تراجع القوة الأمريكية

تتعدد مظاهر تراجع القدرات الأمريكية، فعلى المستوى الاقتصادي انخفضت نسبة اسهام أمريكا في الناتج العالمي الإجمالي لصالح دول أخرى كالصين وألمانيا، وانخفض معدل نموها الاقتصادي مقارنة بهذه الدول، كما ارتفع حجم ديونها. وترتب على ذلك تراجع قدراتها على تحمل تكلفة تحركاتها العسكرية وحروبها في العالم. أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة فيها، وحاجتها إلى تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية.

وعلى المستوى السياسي، أدت الخلافات بين الرئيس أوباما والكونجرس الذي تسيطر عليه أغلبية ديمقراطية إلى إعطاء صورة سلبية عن عملية صنع القرار الأمريكي، وكان أكبر دليل على ذلك عدم موافقة الكونجرس على اقرار الموازنة الفيدرالية عام ٢٠١٣م، مما أدى إلى إغلاق المؤسسات والهيئات الحكومية الفيدرالية لأبوابها –ما عدا تلك المتصلة بالدفاع والأمن – لمدة ١٦ يوماً، وبدت أمريكا في صورة لا يصدقها أحد.

وعلى المستوى الاجتماعي، اتضح قصور نظام التعليم الأمريكي وضعف قدرته على المنافسة، والاتجاه نحو تركيز الثروة في يد الطبقة العليا، وتبلور مشاكل النظام الاجتماعي وخصوصاً العلاقة بين البيض والسود، والتي انفجرت في سلسلة من المواجهات عام ٢٠١٥م.

بالطبع، فإن القيادة الأمريكية لم تقف ساكنة إزاء هذه التطورات، ويدور حوار عام بشأن كيفية وقف مظاهر هذا التراجع، وازداد إدراك النخبة السياسية بأن هذه الأوضاع تؤثر سلباً على مكانة أمريكا العالمية، وهو ما ظهر في عنوان الكتاب الذي أصدره ريتشارد هاس بعنوان «السياسة الخارجية تبدأ من الداخل». ولا يمكن القطع سلفاً بأن الولايات المتحدة سوف تخسر سباق تحديث مصادر قوتها وإعادة تأهيل بنيتها التحتية المادية والاجتماعية في تنافسها مع الدول الأخرى.

ومع ذلك، فإن أغلبية الباحثين الأمريكيين لا يأملون في عودة الولايات المتحدة إلى مكانتها السابقة عندما تصدرت المشهد العالمي في كل المجالات، وإنما أقصى ما يبتغونه أن تنجح واشنطن في أن تكون «الأول بين متساوين». وبالطبع، فإن قدرة الولايات المتحدة على تحقيق هذا الهدف لا يتوقف فقط على ما سوف تقوم به، وإنما أيضاً على تطور اقتصادات الدول الحليفة لها في أوروبا واليابان.

قرار التدخل الروسي العسكري في سوريا «إقليمي» في نطاقه الجغرافي و«عالمي» في دلالاته السياسية

على دول الخليج تنويع تحالفاتها مع القوى الصاعدة وذلك لن يغضب أمريكا بل يقلقها الجانب الأمني والاستخباراتي

ثالثاً: مظاهر صعود قوى التغيير

إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى الابقاء على بنية النظام الدولي وأنماط تفاعلاته ومؤسساته، والتي تضمن لها مكانة متميزة، فقد أدت التغيرات في خريطة العالم الاقتصادية والسياسية إلى ظهور دول تجد مصالحها في تغيير بنية النظام السائد وأنماط تفاعلاته ومؤسساته، وتجد لديها مصادر القوة اللازمة والمطلوبة لإحداث هذا التغيير.

يأتي في مقدمة هذه الدول في المجال السياسي روسيا بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين. لقد مرت هذه الدولة من عام ١٩٩١م، بدورة كاملة انحدرت فيها إلى مهاوي الفقر والفوضى والتبعية للمعسكر الغربي، وعدم القدرة على صيانة مصالحها وأمنها القومي .. انكفأت على نفسها ولعقت جراحها لفترة حتى أيقظ بوتين روحها القومية، فأعادت بناء صناعاتها وتحديث الأساليب التكنولوجية فيها، وتطوير جيشها وأجهزة استخباراتها ثم كشفت عن ذلك للعالم في سلوكها تجاه أزمتي أوكرانيا وسوريا في ٢٠١٣-٢٠١٥.

لا يمكن الحديث عن روسيا كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة، ففي ٢٠١٤م، بلغ ناتجها القومي الإجمالي ٢,٦ تريليون دولار أي أقل من ربع نظيره الأمريكي، ووصل احتياطيها النقدي إلى ما يناهز ٥١٦ بليون دولار أي ثُمن نظيره الصيني، ومازال الجزء الأكبر من صادراتها يتمثل في مواد خام باعتبارها أكبر الدول المنتجة للبترول والغاز الطبيعي في العالم.

تظهر أهمية الدور الروسي في الخطاب السياسي للرئيس بوتين، والذي يتحدى فيه صراحة الهيمنة الأمريكية على العالم، ويعتبر السلوك الدولي الأمريكي مصدراً لانتشار الحروب والفوضى فيه، وهو يرفض التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى رافعاً لواء مبدأ «سيادة الدولة» الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ونهض على أساسه النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. ودعا بوتين دول العالم إلى المشاركة معاً في بناء نظام دولي جديد يقوم على أسس التعددية والعدالة والمساواة بينها، ولا شك أن مثل هذه الأفكار تلقى آذاناً صاغية في مختلف أرجاء العالم.

وفي المجال الاقتصادي تتمثل قوة التغيير الأساسية في الصين الذي حقق اقتصادها انجازات مبهرة في العقود الأربعة الأخيرة، فقد بلغ ناتجها القومي الإجمالي في ٢٠١٤م، مبلغ ١٤ تريليون دولار مقارنة بـ ١٦ تريليون دولار في الولايات المتحدة، ووصل معدل نموها الاقتصادي السنوي إلى ٧٪ مقارنة بأقل من ٢٪ للولايات المتحدة، وأصبحت القوة التجارية الأولي في العالم، ووصل احتياطيها النقدي إلى ٤ تريليونات دولار. كما تمتلك أكثر من ٨٪ من الدين الأمريكي البالغ ١٦ تريليون دولار. ويلاحظ هنا ضخامة حجم الدين الأمريكي مقارنة بروسيا والصين التي لا تمثل ديونهما نسبة محسوسة من حجم ناتجهما القومي.

ومع أن الصين تركز على نموها الاقتصادي، فإنه لا يمكن تجاهل البواعث السياسية لهذا الجهد، فالصين دولة قومية مركزية قديمة ويعتز الصينيون بتاريخ أمتهم، ويشعرون بالإهانة التي وجهها الغرب لهم بشن حروب الافيون في أعوام ١٨٣٩-١٨٤٢ و١٨٥٦-١٨٦٠، ووقوف الغرب موقف المتفرج من الغزو الياباني لبلادهم في ثلاثينيات القرن العشرين. ومن الأرجح أن الصين سوف تتبع سياسة خارجية أكثر نشاطاً ومبادرة مع اطراد تقدمها الاقتصادي وازدياد قوتها العسكرية. ويمكن ملاحظة ذلك في سعى الصين إلى فرض سيادتها على الجزر محل النزاع مع اليابان، والحملة السياسية والإعلامية التي نظمتها في٢٠١٥ م، بمناسبة مرور سبعون عاماً على صدور إعلان القاهرة الذي شارك فيه زعماء أمريكا وبريطانيا والصين والذي أشار إلى حق الصين في استرداد «الجزر السليبة» التي احتلتها اليابان، وأدى ذلك إلى قيام السفن الحربية الأمريكية بزيادة وجودها العسكري البحري في المنطقة للحيلولة دون تصاعد الطموحات الصينية.

وتزداد أهمية قوى التغيير عندما ندخل في الحسبان إنشاء تجمع دول البريكس الذي يضم الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، والذي يجتمع قادته كل عام لتطوير العلاقات الاقتصادية بينها، وكان من أهم ما تم الاتفاق عليه إنشاء البنك الأسيوي للاستثمار ومقره شنغهاي الذي انضمت إليه أكثر من ٥٠ دولة من بينها بريطانيا وألمانيا وأستراليا وكوريا الجنوبية، وذلك رغم المعارضة الأمريكية واليابانية لهذا الانضمام. وفي أحدث اجتماع لقمة البريكس التي انعقدت في مدينة أوفا الروسية في ٨ يوليو ٢٠١٥ م، أعلن بوتين عن تطلعه لتشكيل تكتل اقتصادي وسياسي قوي

يكون قادراً على مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي.

رابعاً: الشرق الأوسط كساحة للتنافس الدولي

في ضوء ما تقدم، فإن منطقة الشرق الأوسط تمثل إحدى الساحات الرئيسية للتنافس بين قوى المحافظة وقوى التغيير في النظام الدولي، وتحديداً بين الولايات المتحدة وروسيا، فمن ناحية ظل الغرب هو القوة المسيطرة في المنطقة في السبعين عاماً التالية على الحرب العالمية الثانية. وتمثل ذلك أساساً في بريطانيا وفرنسا ثم في الولايات المتحدة. وظهر هذا النفوذ في صور الشركات الغربية العاملة في استكشاف النفط وإنتاجه ونقله، وفي القواعد والتسهيلات العسكرية الغربية، وفي صفقات التسلح الضخمة مع الدول العربية النفطية، وفي جذب أموال النفط العربي للاستثمار في الأسواق الغربية.

تعرضت هذه المكانة لتحدي الاتحاد السوفيتي من منتصف الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات في القرن الماضي من خلال علاقات موسكو مع القاهرة ودمشق وبغداد ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر، ولكن سرعان ما تراجع هذا التحدي، وعادت الولايات المتحدة – والدول الغربية – لوضعها المتميز.

ومع الأخذ في الاعتبار كل مظاهر تراجع وتآكل بعض عناصر القوة الأمريكية، إلا أنها مازالت تمتلك أكبر رصيد من عناصر القوة الشاملة، ومازالت تحظى بأكبر قدر من القوة الناعمة المتمثلة في نمط الحياة ونموذج المعيشة والحلم الأمريكي في مجالات الفنون والآداب والسينما والمسلسلات التليفزيونية.

مع ذلك، تعاني واشنطن في الشرق الأوسط من عدة مشاكل، منها حالة الريبة وعدم الثقة التي أصابت دول الخليج العربية بشأن الاتفاق النووي مع إيران، وعما إذا كان اتفاقاً فنياً وحسب أم أنه مقدمة لتفاهم استراتيجي يعطي لإيران حرية أكبر في مد نفوذها في منطقة الخليج.

ومنها الارتباك الأمريكي في التعامل مع الأزمة السورية، ففي ٢٠١١ دعا أوباما الرئيس السوري إلى التنحي فوراً، وربما كان في ذهنه أنه سوف يكرر ما حدث في مصر مع الرئيس حسني مبارك، وفي ٢٠١٢ حذر أوباما سوريا من استخدامها للسلاح الكيماوي واعتبر ذلك خطاً أحمر، وهدد بتوجيه ضربة عسكرية إذا ما تم استخدامه. وعندما ظهرت مؤشرات لاحتمال أن يكون النظام السوري قد قام باستخدامه، وقعت واشنطن في ورطة، فلم يتحمس أقرب حلفائها لاتخاذ أي إجراء عسكري، وصّوت مجلس العموم البريطاني ضد مشاركة بلادهم في أي عمل عسكري في سوريا، وانقسم الرأي العام الأمريكي حول جدوى التدخل، وجاء الاقتراح الروسي بتدمير السلاح الكيماوي كطوق نجاة كما ورد من قبل. وتراوحت مواقف المسؤولين الأمريكيين ما بين أن خروج بشار الأسد هو شرط مسبق لبدء الحل السياسي أو أنه يمكن أن يكون طرفاً في بداية المرحلة الانتقالية.

ومنها التغيير السياسي الذي حدث في مصر في يونيو ٢٠١٣م، فقد تنوعت ردود الفعل الأمريكية الرسمية بشكل يدعو إلى الارتباك، فكان من رأى أن ما حدث هو انقلاب عسكري ضد رئيس منتخب وأنه يتطلب تنفيذ القانون الأمريكي الخاص لوقف كل المساعدات، وكان من رأى أن الأمر غير ذلك وأنه لا يمكن اختزال الديمقراطية في مجرد صندوق الانتخاب، وكان من رأى أن التغيير سبقه حركة تعبئة شعبية واسعة النطاق دعت إليه، وأن الأحداث في مصر قبل يونيو ٢٠١٣م، كان يمكن أن تقود إلى حرب داخلية، ومنها الموقف الأمريكي تجاه داعش والذي اتسم بالمفارقة بين القول والفعل، فقد كانت البدايات الأولى لداعش تحت سمع الوجود الأمريكي بالعراق، ولم يكن الدور التركي في دعم هذا التنظيم ومده بالسلاح وشراء النفط منه خافياً على الإدارة الأمريكية، وتراوح تقدير القادة العسكريين الأمريكيين بشأن المدة اللازمة للقضاء على داعش ما بين ١٥-٢٠ سنة. وطرحت كل هذه الأمور ظلالاً من الشك حول مضمون الموقف الأمريكي من داعش وبواعثه.

ناتج الصين ١٤ تريليون دولار والنمو ٧٪ واحتياطيها ٤ تريليونات

أما روسيا فقد وجدت في الشرق الأوسط مجالاً للكشف عن قدراتها السياسية والعسكرية. برز ذلك في الدعم الروسي للنظام السوري على مدى سنوات، ففي خطاب بوتين أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥م، كشف بوضوح عن قلقه وانزعاجه مشيراً إلى أن روسيا لا يمكن أن تسمح باستمرار أوضاع الاضطراب العالمي، وبعدها بيومين تم الإعلان عن القرار بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، وهو قرار «إقليمي» في نطاقه الجغرافي و«عالمي» في دلالاته السياسية. فقد سعت منه موسكو إلى تحقيق عدة أهداف:

صدق الالتزام الروسي بدعم الحلفاء، وذلك خلافاً للموقف الأمريكي تجاه الشاه في إيران ومبارك في مصر، وأنها لن تسمح لقوى خارجية بإسقاط نظام حليف لها.

تغيير توازن القوة العسكري على الأرض بعد الهزائم التي منّى بها النظام في ٢٠١٥م، وذلك تمهيداً للبحث عن حل سياسي لأن خارطة توازن القوى على الأرض تؤثر في شكل الحل ومحتواه.

إثبات القدرة اللوجستية الروسية على نقل المعدات العسكرية

مظاهر التراجع الأمريكي اقتصادية واجتماعية .. ولا أمل في عودتها لتصدر المشهد العالمي مجدداً

بكفاءة، والقـدرة الاستخباراتية على إتمـام النقل بسرية دون أن تكشفه أجهزة مخابرات الدول الغربية والإقليمية.

التأكيـد على جديـة روسيـا في مكافحة الإرهـاب باعتباره خطراً على الأمن الدولي، وعلى الأمن الروسي بالنظر إلى وجود هذه التنظيمات الإرهابية في المناطق الإسلامية فيها.

تعزيز الوجود في المياه الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط، وأن هذه المنطقة تمثل الحزام الجنوبي لأمن روسيا.

أخـذ زمـام المبـادرة وإثبات القـدرة على تغيـير الخرائط السياسية وتوازنات القـوى الإقليمية وتعزيز الموقف الروسي في أوكرانيا، ووضع حدود للتدخل الأمريكي في الجوار الروسي.

إحراج الولايات المتحدة وإبراز تخاذل موقفها وعدم جديتها في مكافحة الإرهاب الداعشي، فقد حققت الضربات العسكرية الروسية في أسابيع ما لم تحققه تلك الأمريكية في ١٦ شهراً .

خامساً: الخيارات الخليجية

بماذا نخلص من هذا التحليل؟

نخلص أولاً إلى أن عناصـر القوة الأمريكيـة لم تتراجع إلى الدرجـة التي تفقد فيها واشنطن موقعها على الخريطة العالمية أو في الشرق الأوسط، وأن الدول الساعية إلى التغيير لا تمتلك القوة اللازمة التي تستطيع بها أن تغير الوضع القائم.

ونخلـص ثانيـاً إلى أن هذه المرحلة من تطـور النظام الدولي تتسـم بالسيولـة، وأحياناً بحالة من الانفـلات والفوضى، واتساع مساحة عدم اليقين. وأن هذا الوضع يؤدي بالدول إلى فك وإعادة تركيب تحالفاتها الإقليمية والدولية بحيث تصبح تلك التحالفات أكـثر مرونة، وبحيـث تقتصر علـى بعض المجـالات دون غيرها، وإمكانية أن تختلف درجة التحالف من مجال لآخر.

وتأسيسـاً علـى ذلك، فمن مـن المهم للغاية للـدول الخليجية العربيـة أن تقـوم بتنويـع تفاعلاتهـا وتحالفاتهـا، وأن تزيـد من تعاونهـا مع القوى الصاعدة في النظام الـدولي والتي يتسع وزنها الاقتصادي وشأنها السياسي عاماً بعد عام.

ولا يؤدي هذا التوجه، والذي تمارسه أغلب هذه الدول بالفعل، وتطوير علاقاتها مع روسيا والصين إلى استدعاء غضب الولايات المتحـدة وعدائها، فهي نفسها تتعاون مـع هذه الدول وتنسق معها في إطار مصالحها الوطنية، وتتفهم أن تقوم الدول الأخرى باتباع نفـس النهج. ومـن الأرجح أن التعـاون في المجـالات الاقتصادية والتكنولوجيـة هو مسلك آمـن ولا تترتب عليه تأثـيرات سلبية في العلاقـات الخليجيـة الأمريكيـة. ولكن ما يقلـق الولايات المتحدة فعـلاً هو التعاون الأمني والاستخباراتي بما يمكن أن يخلق تهديداً للأمن الأمريكي.

وسـوف يكـون الاتجـاه الخليجي نحـو توسيع مجـال التعاون الاقتصـادي والتكنولوجـي مع هـذه الدول نهجـاً أمنـاً إذا اتسم بوضوح التصور وأنه تعاون اقتصادي وفني، وليس موجهاً ضد أي دولة أخرى.

أمـا إذا لم يحـدث ذلـك، واستمـر تـآكل مصـادر القـوة الأمريكيـة أو تغـيرت أولوياتهـا في المنطقـة لحساب إيـران، فإن الدول الخليجية سـوف تجد نفسها في موقف صعب للغاية جوهره تخلـي الولايات المتحدة عـن حلفائها أو على الأقـل الاستمرار في إسبـاغ حمايتها العسكريـة لهم حسب تصورهـا لأدوار الأطراف الإقليميـة، وخصوصـاً إيـران. أمـا إذا تراجع اهتمـام الولايات المتحـدة بالمنطقة، وهو السيناريو الذي يروج له كثيرون تحت اسم سياسـة «الانتقـال إلى أسيـا» – وهو احتمال لا نرجحـه، وإن كان ليـس من حق الباحث استبعاده كلية – فالأرجح أن تتنافس الدول الكـبرى على إيجـاد مصادر نفوذ لها في بعض دول المنطقة وفقاً لحجم مصالحهـا معها. ويمكن تصور السيناريو المعاكس لتراجع الاهتمـام الأمريكـي بالشرق الأوسط، فقد تتراجـع القوة العالمية لأمريـكا دون أن يترتب عليها بالضرورة تراجع مماثل في المنطقة إذا كانت مصالحها فيها كبيرة.

مـن المهم للغايـة أن نتابع ما يحدث في العـالم، وأن ندرس ما يقـوم به الآخرون، ولكـن الأهم أن ندرس أيضاً مـا نقوم به نحن كـدول عربية، والدرجة التي تتجاوب فيها سياساتها الخارجية مع التحولات الجارية في العالم. ويزيد من القدرة الخليجية والعربية أن يتـم التعامل مع هـذه التغيرات بمنظور تكاملـي يتجاوز الدور الـذي تقوم به كل دولـة على حدة، وكل إجراء تكاملي على مستوى دول مجلـس التعاون الخليجي يدعم من هـذه القدرة، وكل إجراء تكاملـي بين دول المجلـس ومصر يدعم من هـذه القدرة، وبحيث يكـون التحالـف الخليجـي المصـري نواة لقـدرة عربيـة صاعدة ومتطورة. ●

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

استدامة الأمن في الخليج .. من منظور فهم عميق بإكراهات متعددة

لـو أطلقنـا خيالنـا السياسي إلى ما هـو أبعد من الواقع الخليجـي الراهن بكل تأزماته الإقليميـة وتحولاته الدولية ومـن منظـور المتلازمات الزمنية التقليديـة ،، الماضي والحاضر والمستقبل، فبماذا سنخـرج من نتائج ؟ وكيف سنرى تداعيـات اعتمـاد دول مجلـس التعاون الخليجي علـى القوى الكبرى في ضمانـة أمنها واستقرارهـا؟ وكيف يبدو لها مشهدهـا الأمنـي في ضـوء تقليص الوجود الأمريكـي في الخليج والعـودة الروسيـة للمنطقة من البوابـة السورية؟ سـنرى مـن خلالـه أن هـرم الأمـن والاستقرار في الخليـج مبني علـى أسس غير ثابتـة، متغيرة دائمـا حسب ظروف المراحل وتقلبات الزمن، والسبب؟ الإفراط في الضمانة الأجنبية، عندها سنخرج بأن هناك مسلمات ينبغي أن تسقط وبديهيات ينبغي أن تتغير، فهل آن الأوان للدول الست تأسيس منظومة أمنية داخلية قوية بتحالفات ثابتة؟

د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج *

نطرح تلك التسـاؤلات من وحي الوعي السياسي الجديد الذي تنتجـه مجموعة تجارب سابقة، ويظهره إلى السطح تلك التحولات والمتغـيرات، ويدفـع بنا كذلـك إلى طرح ما أثاره المفكـر الأمريكي جون ميرشايمر في الدورة الأولى لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربيـة التي عقدت في الدوحة مؤخرا وذلك عندما قال ،، أن دول الخليـج العربية يجـب أن تشعر بالسعـادة الآن، أن أمريكا لا تفكر بتغيير أنظمتها ،، وهذه قمة الاستفزاز واللامبالاة بظروف الزمان والمكان، وهذا ما دفع بنا إلى التعقيب عليه أثناء الندوة مستنكرين عليـه منطقه الاستعماري، مشيريـن إلى أن وراءه محاولة أمريكية جديـدة لابتزاز الخليـج، وهذا في الواقـع يفتح لنا إكـراه أخر من الإكراهـات التـي سوف تشكل تهديـدا لمستقبل الأمـن والاستقرار في الخليـج العربـي، إذن، علـى النظام الخليجـي أن يعرف ماهية التحديات المقبلة وتأثيراتها على مستقبل أمنه واستقراره ، وكذلك علـى وجوده ، فما كشفـه ميرشايمر يفصح بما لا يدع مجالا للشك أن واشنطـن نفسها تدخل من ضمن مجموعة تحديات تمس جوهر مستقبل الأمـن والاستقرار في الخليج ، فكيـف تكون هي الضامنة للأمن وهى في الوقت نفسه المهددة له ؟ وهذا يحتم علينا التعاطي مـع قضية الأمن في الخليج مـن سياقات التهديدات المنظورة وغير المنظـورة حتى تتضح أمامنا أجزاء الصورة كاملة مما يسهل وضع الحلول اللازمة لها.

تصحيح الرؤية الأمريكية.. من التهديد الإيراني للخليج.

تـرى واشنطن كما عـبر عنها مجددا ميرشايمـر ، أن طهران لا تشـكل تهديـدا للخليج العربي، غير أنه سلم بـه بعد (١٥) عاما عندمـا تمتلك السلاح النووي، إذ أن الاتفاق النووي الإيراني يؤجل هذا الطـرح ولا يلغيه نهائيـا، وتلويح ميرشايمـر يذكرنا بتصريح سابـق لأوباما عندما قال فيـه إن طهران لا تشـكل خطرا وجوديا علـى الأنظمـة في الخليج، واعتـبر الخطر داخليا وحـدده في جيل الشبـاب الباحثين عـن عمل، غير إننا ينبغـي إضافة واشنطن إلى قائمـة التهديـدات، فمنطلـق القـول ،، إن أمريكا لم تعـد تفكر في تغيـير الأنظمة الخليجية ،، هـذا يعني أنها كانـت تفكر في التغيير ، وعدلـت عنه، ويعني أنها قد تفكر فيه، وقد تفعله، ويعني أنها قد تستخدمـه سلاحا للابتزاز، حتى رؤيتها للتهديـدات الإيرانية يتم تسويقهـا إما من منظور الجهل أو الابتزاز ، فالمسألة النووية ليست هي التهديد الرئيسي الذي يواجه المنطقة، ولا ينبغي أن يشتغل بها الخليـج لوحده، فهو شغل وانشغال الكيـان الصهيوني، فالكيان لن يتنـازل عن خيار تفوقه النـووي، فذلك معناه شعوره بفقدانه لأمنه الوجودي، وحتى لو أنتجت طهران بعد (١٥) عاما قنبلة أو قنبلتين نوويتين فما هو حجمها النووي أمام الترسانة الصهيونية التي تقدر (٢٠٠) قنبلـة، كمـا أن طهران – كما يرى الخبراء – لن تستخدم السلاح النووي على الدول المجاورة لها لما له من تأثير عليها لقربها الجغرافي.

فالتهديد الرئيسي، يكمن في الطموحـات الإيرانية التاريخية، فكلنـا نعلم الحلـم الإيـراني في استعادة مملكة فارس التي كانت تمتد من الهند شرقا إلى الأرخبيل الإفريقي غربا ومن بحر قزوين في القوقـاز والبحـر الأسود ونهر الدانوب شمـالا إلى الصحراوين العرب والنوبيين جنوبا، فواشنطن تتيح لطهران تحقيق هذا الحلم عـبر نفاذهـا إلى عمق الجبهـات الداخليـة لتلك الـدول لتقويض الأنظمـة الحاكمة فيها، واستبدالها بأنظمة متحالفة معها، ولنا في نمـاذج العراق وسوريـا ولبنان واليمن ما يدعـم رؤيتنا، وما يدعم

تجـذر جهـل وغبـاء الفكـر الأمريكي الـذي يـرى في الأيديولوجيا الشيعيـة البديل المقبول للأيديولوجية السنية حتى أن أوباما اعتبر إيران بميليشياتها في المنطقة يمكن أن تساهم في استقرار المنطقة، ربمـا علينا أن نأتـي باستدلالات أخرى للزوم الإقنـاع السياسي، و نجـد أكثرهـا حداثة ونجاعـة في تصريحات لاريجـاني الأخيرة ، عندمـا قال أنـه يجب على بلاده أن لا تعـترف بالحدود الجغرافية والأيديولوجيـات الحاليـة، لأنهـا حـدود مصطنعـة، وينبغي على إيـران ازالتها بالقوة أو دعم الفصائل داخـل الدول العربية، لأنها أي إيـران القلب المذهبـي الذي يسعى للتوسع لبنـاء الامبراطورية الشيعيـة الإيرانية الموعـودة ...الخ فهل نـدرك الآن ماهية الخطر الحقيقـي؟ وللزوم الإقنـاع نفسه، ينبغي أن نضيـف كذلك، تحول الموقف في سوريـا لصالح الأسد بعد التدخل الروسي، والاستسلام الأمريكـي لهذا التدخـل، وكأن هناك صفقـة أمريكية روسية حول إعـادة هندسة الأوضـاع في المنطقة، وهذا يثير الشـك والريبة في واشنطـن حتى لو ظهر منها الخير، فكل مفكـري أمريكا بما فيهم ميرشايمر يقولون إن الاطاحة بالأسد قد أصبحت من المستحيلات بعـد التدخل الروسي، ويـرون أن دعم الأسد أقل ضررًا من رحيله، ولو كانت أمريكا صادقة في رحيله، فماذا كانت تفعل طوال السنوات الأربـع السابقة على التدخل الروسي؟ وهذا التحول يفتح لنا نافذة لرؤيـة قوة طهران الصاعدة المستظلة بمظلـة محور دولي وإقليمي قـوي يضم روسيا والعـراق وسوريا وربما الكيـان الصهيوني وقوى ال لا دولـة كحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، وخلايا معلنة وغـير معلنة في عدد من الـدول في آسيا وإفريقيـا، فكيف سيواجه الخليـج هـذا المحور الروسي في مرحلة الأسـد بعد أن سعت معظم الدول الخليجية إلى الإطاحة به؟

سقوط الرهان على القوى الكبرى .. ضمانة الأمن في الخليج.

لـو نظرنـا لقضيـة الأمـن في الخليج مـن منظـور التلازمات الزمنيـة التقليديـة، الماضي والحاضـر والمستقبـل، فسوف نخرج بـأن دول الخليج العربيـة ينبغي ألا تفكر في حمايـة الدول الكبرى إلا كآخـر الحلـول ومن منظـور الضامـن المتحرك وليـس الثابت، فهناك بناء هرمي متدرج الأولويات ينبغي أن يتم تأسسه وفق وعي سياسـي بالاكراهات سالفـة الذكر ، فتجربة الخليـج مع الإفراط في الحمايـة البريطانية سابقا والأمريكية حاليـا شبيهة بمن يبني بيتـه فوق رمال متحركة، بمعنى أن أساسه غير ثابت، ففي التجربة البريطانيـة، انسحبـت لندن من الخليج تاركـة أبوابه مفتوحة لكل الاحتمـالات بسبب ظروفهـا المالية .. لو لا تدخل الشـاه بإيعاز من واشنطن، فهل المشهد نفسه سوف يتكرر؟ فواشنطن القوة البديلة، تجـد نفسها اليـوم في وضع مالي يحتم عليهـا تقليص تواجدها في المنطقة، وقـد فعلت، وتبحث عن نظام إقليمـي يغنيها عن التدخل العسكـري في قضايـا المنطقـة، فهل ستطلق يد طهـران في الخليج كما أطلقـت يدها في عهد الشاه؟ هذه المقاربـة التاريخية لا ينبغي إسقاطهـا من الحسابات الخليجية، لأنها تأتي في ظل تحول الموقف الايـراني والسوري /الأسد من الكيـان الصهيوني، فباعتراف من مسـؤولي الكيـان ومـن الأسـد نفسه، هنـاك تنسيق كامـل لقوات الأطراف الثلاثـة داخل سوريا، سنترك للفكـر أن يذهب بعيدا في تخيلاتـه لهذه العلاقة، وأهدافهـا المستقبلية، لكي نصل إلى القول إن كل الأحـداث المتعاقبة على المنطقة وحتى مؤشراتها المقبلة، قد أصبحت تؤسس مفهوما محددا للاستدامة الأمنية للدول الخليجية السـت، لكن عليهـا في الوقت نفسه ألا تتفرج علـى صناعة النظام الإقليمي الجديد، لأنها بذلك ستتركها لدول غير عربية تصنعه .

الرؤية الغائبة.. في الفهم السياسي الخليجي

أتاحـت مشاركتنـا في منتـدى الدوحة سالـف الذكر تمحيص وإنضاج مرأياتنا ورؤانا من مسائل حادة جدا، ننظر لها من ضمن كـبرى الاستهدافات الإقليمية والعالمية غـير المعلنة، وقد وجدنا في الخـبراء مـن يتفق معنا حولهـا، وهى محاربة المذهـب السني بعد انهيـار العراق وسوريـا وشغل مصر بمشـاكل داخلية طويلة المدى، وتسليط قوى اللادولة علـى المنطقة، ولما قارنا بين تنظيرات كبرى الصهاينـة وبين واقعنا اليوم، بدا لنا المشهد بأن المنطقة تسير نحو تطبيقات فعلية لتنظـيرات الصهاينة، فبرتوكولات حكماء صهيون وكتاب روجيه غارودي عن إسرائيل، وتصريحات بن جوريون- أول رئيـس وزراء إسرائيلـي – سوف تشكل حاكمية لمـدى صحة رؤيتنا سالفة الذكـر من عدمها، فلو توقفنا عنـد تصريحات بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل مثلا ، فسوف نتوقف عند قوله الشهير،، إن قوتنـا ليسـت في سلاحنا النووي، وإنمـا في تفتيت ثلاث دول ،، وقـد حددهـا بالترتيـب ،، العـراق وسوريا ومصـر ،، وقد نجحت أمريـكا فعلا في تحقيـق حلم بن جوريون عبر تفتيـت العراق ومن ثـم سوريـا وإضعاف مصـر، وهذا كله قـد تم من خـلال التناحر الدينـي والطائفـي الـذي اعتبره بن جوريـون شرطـا لتفتيت تلك الدول، فمـاذا بقى من قوى تهدد الكيـان الصهيوني سوى المذهب السلفي، وهنا يلتقي الاستهدافان الإيراني والصهيوني،، مرحليا،، وكل الظـروف مواتية لهما، فالخليج قد بـدأ يفقد أهميته النفطية بسبـب ثورة النفط والغاز الحجـري خاصة إذا ما تحولت واشنطن مـن أكبر مستهلك للنفط إلى أكبر مصدر له، وكل المؤشرات تشير إلى ذلـك خلال العامين المقبلين، فماذا سيظل لأمريكا من أهداف استراتيجية في الخليج ؟ ربما حماية الممرات المائية كمضيق هرمز وباب المندب مثلا ، وهذا يمكن أن تضمنه طهران، ربما بقاء الكيان الصهيـوني في منأى عـن أية تهديـدات، وهنا نجـد الأيديولوجية السنيـة المتهمة في اعتـداءات الحادي عشر مـن سبتمبر ٢٠٠١م، ومـا تلاها من اعتـداءات في الكثير من العواصم، والمتهم في تغذية

الحركات الإرهابية الحالية، وقد نجحت طهران في تقديم مذهبها وتسويقه كبديل للأيديولوجيا الإقليمية، البديل المسالم الذي لم يتورط في أية اعتداءات، كما ينبغي أن لا نغفل عن مسألة جوهرية وهي أن عودة الروس إلى المنطقة تحت ذريعة محاربة «الدولة الإسلامية» قد جاء بناء على طلب من طهران على لسان الأسد بضغط من اللوبي الإيراني في موسكو ، وقد أوضح الخبير التركي محيي الدين أتامان في منتدى الدوحة هذا اللوبي بأن تأثيره أكبر من تأثير اللوبي اليهودي في موسكو ، وبالتالي فإن العودة الروسية للمنطقة لن تغير المشهد السوري فحسب، بل المشهد "الشرق أوسطي" ، رأسا على عقب، وهذا يفتح لنا حجم المخاطر الناجمة عن العودة الروسية، لكن هل العامل الاقتصادي أو نتائج انتخاباتها الرئاسية الأمريكية المقبلة، ستسمح لواشنطن بمواجهة مخاطر العودة الروسية القوية ؟

استدامة الأمن في الخليج: إصلاحات ومنظومة أمنية رادعة

كيف ينبغي مواجهة تلكم التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في الخليج؟ بطبيعة الحال، لن يكون الحل العسكري لوحده هو الأصوب، فالتمدد الشيعي لا يمكن محاربته بالجيوش في النظام الإقليمي الجديد ، والضغوطات الأمريكية المقبلة على الدول الخليجية لن تثنيها صفقات الأسلحة، وحماية أمريكا الأمنية للخليج، قد أصبحت أهم التهديدات، وقوة إيران العسكرية والاقتصادية مبالغ فيها ، وأمامها ما بين عشر إلى خمس عشرة سنة حتى تمتلك السلاح النووي، وهذا يقلق الكيان الصهيوني أكثر من الخليج، وبالتالي، فهو مسألة صهيونية أكثر منها خليجية، إذن الحل هو إعادة النظر في المنظومة الخليجية بصورة شاملة ووفق التجارب الماضية وواقع التحولات الراهنة وتحدياتها المستقبلية، مع التسليم بالاكراهات الداخلية الفردية والجماعية قبل الخارجية، خاصة تلك التي قد تتقاطع مع الخارج، كالمذهبية ،، الداخلية ، ومدى جاذبية بعضها مع المذهبية الشيعية التي تحاصر الخليج من الجهات الأربع ،وكقصور التنمية الشاملة في استيعاب كل الخليجيين .

وذلك لن يتأتى إلا بإعلاء شأن المؤسسات والقوانين القائمة على تلازم الحق والواجب، والمساواة في الحقوق والواجبات، ومشاركتهم في صناعة مستقبلهم في إطار مؤسسات فاعلة، من هنا نقترح عقد قمة خليجية استثنائية تعلي من مبادئ التعايش والتسامح والوسطية والمواطنة، وتعميق الترابط الاقتصادي بين الدول الست، وتفعيل التكامل العسكري وبنائه ينبغي يحتم قلب المعادلة الأمنية التقليدية، من الاعتماد على الحماية الأجنبية أولا والذاتية ثانيا ، إلى تأسيس منظومة أمنية داخلية قوية بتحالفات إقليمية وعالمية خاصة تلك التي لها مصالح كبرى في الخليج كخطوة تشكيل تحالف إسلامي طموح يضم خمسة وثلاثين دولة حتى الآن لمكافحة الإرهاب، وإن كنا نرى أن يتوسع هذا التحالف ليضم كذلك دول الحلم الإيراني الشيعي، وكذلك كل دولة في العالم لها مصالح استراتيجية مع الخليج، فقوة المصالح ينبغي أن ندمجها من ضمن حزام الضمانات المساعدة للضمانات الخليجية الدائمة في ظل ما أجمع عليه كل خبراء منتدى الدوحة من أن طهران ليست بذلك الرعب المتخيل عسكريا واقتصاديا مقارنة بالدول الست، بل أجمعوا على تفوق الاقتصاد القطري على الاقتصاد الإيراني، وتساويه مع الاقتصاد الإماراتي مثلا ، فكيف بمجموعة الاقتصاديات الخليجية؟ وكذلك أجمعوا على تفوق القدرة العسكرية الخليجية التقليدية على القدرة الإيرانية، مثل الأسطول الجوي الذي نجد فيه الأسطول السعودي لوحده متفوقا عن نظيره الإيراني، إذ تمتلك طهران (١١٩) طائرة مقاتلة مقابل (٢٣٦) طائرة سعودية، فكيف ببقية الأسطول الخليجي؟ هذا يدخل الاهتمام الخليجي في دائرة الاطمئنان النسبي، ويجعله يفكر بهدوء في تأسيس المعادلة الأمنية الجديدة التي ينبغي أن تنطلق من أرضية الاتفاقات والتفاهمات من أبرزها اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك لعام ٢٠٠٠م، التي انتقلت من خلالها الدول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الدفاع المشترك، وهذا يتطلب الآن تفعيل مشروع القيادة العسكرية المشتركة وإقامة وتحديث مراكز الاتصال تستطيع من خلالها إدارة أية عمليات عسكرية في أية منطقة خليجية، وهذا التطور يسقط فكرة الجيش الخليجي الموحد ، لكنه يستوعب تشكيل قوة للتدخل السريع قوامها (٣٠) ألف جندي خليجي عالية المستوى، وتكون جاهزة للتدخل فورا في الأزمات التي تنشأ على مسافات استراتيجية للخليج، ومهما كانت أهمية التحالف العسكري الإسلامي إلا أنه لن يغني عن تشكيل منظومة عسكرية قوية من الدول الست نفسها، خاصة وأننا بهذه الآلية سوف ندمج سلطنة عمان في القوة الخليجية من أوسع أبوابها في وقت ترفض مشاركتها في القوة الإسلامية بسبب ما يحظر عليها نظامها الأساسي، وللموقع الجيواستراتيجي لمسقط، فمن الأهمية القصوى العمل على جعل السلطنة ضمن الفاعلين الاستراتيجيين في استدامة الأمن في الخليج ضمن إطار تلك الهيكلة بدلا عن أن تكون خارجة عنها، ومن الذكاء كذلك الدخول مع طهران في حوارات جادة لخلق تفاهمات إقليمية لابد منها لربما تتمكن من خلالها دول الإقليم من صناعة سلام دائم مبني على الثقة والمصالح، نقول ربما رغم توجسنا من الحلم الشيعي، لكنه نهج لابد أن يفتح لفوائده أكثر من سلبياته .

* إعلامي وكاتب ومحلل عُماني

آثار عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط

رغم أن هناك ادعاءات تاريخية بكون روسيا القيصرية كان لها نفوذ وتواجد سياسي وعسكري في منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الثامن والتاسع عشر فإن ما يهمنا هنا هو التاريخ الحديث والمعاصر، والذي يمثل بشكل أساسي العقود الزمنية القليلة الماضية. لذا يمكن القول أن خلفية التواجد العسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث تعود إلى حقبة الاتحاد السوفيتي، وخاصة في مرحلة بروزها القصوى خلال فترة الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي، وهي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد انقسم التواجد العسكري السوفيتي في المنطقة إلى نوعين. الأول تواجد عسكري بحري قام به الأسطول البحري السوفيتي، والثاني (الأقل أهمية) هو التواجد عبر سلاح الجو السوفيتي في بعض دول العالم العربي والشرق الأوسط. وبجانب هذين الأسلوبين كان هناك تواجد أخر اتخذ شكل إرسال خبراء عسكرين من الاتحاد السوفيتي ومدربين وفنيين بأعداد كبيرة إلى عدد مختار من دول المنطقة.

د. مصطفى العاني *

بالنسبة للتواجد البحري لقطعات البحرية السوفيتية، وهو الأكثر شيوعا، تركز هذا التواجد على منطقتين بحريتين رئيسيتين وذات أهمية استراتيجية خاصة لدولة الاتحاد السوفيتي، الأولى هي منطقة سواحل البحر الأبيض المتوسط، والثانية منطقة سواحل الخليج العربي وبحر العرب. وكان أحد مفاتيح الانتشار العسكري السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط خلال حقبة قيام جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، قد أخذ شكل عقد اتفاقيات صداقة وتعاون مع عدد مختار من دول المنطقة. ويعتقد أن أغلب هذه الاتفاقيات تضمنت بنودا سرية، أو بنودا غير معلنة، تلزم دول المنطقة العربية بتقديم التسهيلات المطلوبة للقوات العسكرية السوفيتية في أوقات الضرورة أو في حالات تقديم الدعم اللوجستي لقطع البحرية، مثل عمليات الإدامة والتصليح، وعمليات التزود بالمؤمن من طعام وماء وغيرها. وقبل هذا الأسلوب تم اتباع أسلوب تزويد الأسلحة السوفيتية بأسعار رمزية ودون شروط تعجيزية لدول العالم العربي مما سمح لعدد كبير من دول المنطقة الحصول على السلاح دون الدخول في التزامات مالية أو سياسية كبيرة.

ومن الواجب الإشارة إليه أن أقدم اتفاقية تعاون عقدت بين دول الاتحاد السوفيتي ودول العالم العربي كانت اتفاقية التعاون التي عقدت بين دولة الاتحاد السوفيتي ودولة اليمن المتوكلية والتي تم التوقيع عليها في الأول من نوفمبر عام ١٩٢٨م، وهذه الاتفاقية لم تكن تشمل الجانب العسكري لعدم وجود هذا البعد أو الحاجة العملية لدي كلا الطرفين في ذلك الوقت. ومع تطور ظاهرة الحرب الباردة بين دولة الاتحاد السوفيتي وحلفائها من دول المعسكر الشرقي، ودول العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة تطورت الحاجة لإبراز البعد العسكري في اتفاقيات التعاون السوفيتية التي تم عقدها خلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى انهيار دولة الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات.

ورغم أن دخول الاتحاد السوفيتي عسكريا إلى مصر وسوريا تم خلال وسط الخمسينيات وعبر بوابة تزويد السلاح الروسي وتحديث القدرات العسكرية للنظام القومي الذي نشأ في مصر وسوريا خلال عام ١٩٥٥م، (أي أنه سبق أزمة السويس عام ١٩٥٦م)، فإن اتفاقيات التعاون التي عقدت لاحقا لعبت دورها في تطوير العلاقات العسكرية بين دولة الاتحاد السوفيتي ودول العالم العربي. ففي مايو عام ١٩٧١م، اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي التي أصبحت حجر الزاوية في العلاقات السوفيتية – المصرية. وبناءً على هذه الاتفاقية واتفاقيات أخرى لاحقة عزز الاتحاد السوفيتي تواجده العسكري في مصر، وأمست مصر مركز الثقل للتواجد السوفيتي العسكري في المنطقة، خاصة في توفير الاتحاد السوفيتي للإمكانيات العسكرية لدعم مصر في صراعها مع إسرائيل وفي مهمتها لتحرير الأراضي المصرية والعربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م. وبين عامي ١٩٦٨ – ١٩٧٢م، نما حجم التواجد العسكري الروسي في مصر إلى درجة غير مألوفة لدولة تقع خارج حلف وارسو. وبقدر ما كان التواجد

العسكري الروسي في مصر نافعا من ناحية تعزيز القدرات العسكرية المصرية، فإنه كان محرجا من الناحية السياسية. لذا وقبل بداية حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م، طلبت القيادة المصرية في يوليو ١٩٧٢ م، من أكثر من ٧٠٠٠ عسكري روسي مغادرة الأراضي المصرية. وخلال السنوات اللاحقة قادت التطورات السياسية في مصر إلى إجبار الاتحاد السوفيتي على التخلي عن قواعد التسهيلات البحرية التي منحت لأسطوله الحربي سابقا في ميناءين على الساحل المصري في البحر الأبيض المتوسط، هما ميناء الإسكندرية وميناء مرسى مطروح.

ولعبت اتفاقية الصداقة والتعاون دورا مهما في تعزيز التواجد العسكري، خاصة التواجد البحري السوفيتي في العالم العربي. فقد تمكنت القوات السوفيتية من التواجد في عدد ملحوظ من دول العالم العربي. فعبر التوصل إلى اتفاقية الصداقة السوفيتية – العراقية عام ١٩٧٢م، حصل الاتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية لأسطوله الحربي في "قاعدة أم قصر" البحرية العراقية في أقصى شمال مياه الخليج العربي، ولكن هذه التسهيلات لم تستمر لفترة طويلة حيث تم إنهائها خلال منتصف السبعينيات، وخاصة بعد عام ١٩٧٥ م.

روسيا عازمة على تحويل سوريا مركزاً لتواجدها العسكري شرق المتوسط

ومثلها التسهيلات البحرية التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي في الموانئ والقواعد البحرية الجزائرية، والليبية. وكذلك في موانئ دولة اليمن الجنوبية إلى حين انهيارها وتوحيد دولة اليمن عام ١٩٩١ م.

ومن خلال معاهدات الصداقة والتعاون، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية الخاصة بمجال التعاون العسكري، ضمن الاتحاد السوفيتي حق استخدام القواعد الجوية، وحق استخدام الاجواء والمجال الجوي ففي المنطقة الاستراتيجية الأولى، وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط امتلك الاتحاد السوفيتي، وعلى فترات زمنية مختلفة، قواعد وتسهيلات بحرية لخدمة أسطوله الحربي تشمل بعض الموانئ المصرية، والموانئ السورية، والموانئ الجزائرية، والموانئ الليبية.

وفي المنطقة الاستراتيجية الثانية، وهي منطقة بحر العرب ومنطقة الخليج العربي امتلك الاتحاد السوفيتي، وكذلك على فترات زمنية مختلفة، قواعد وتسهيلات بحرية تدعم تواجد قطعه البحرية في هذه القطعة الجغرافية النائية شملت الموانئ التابعة لجمهورية اليمن الجنوبي، وخاصة ميناء عدن، وكذلك الموانئ البحرية العراقية، وخاصة ميناء وقاعدة أم قصر في محافظة البصرة الجنوبية.

وبعد انهيار دولة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ م، تم فعليا تفكيك «الأسطول الحربي السوفيتي للبحر الأبيض المتوسط» والذي كان يطلق عليه اسم «مجموعة العمليات الخامسة» والتي تتضمن قطع بحرية من أسطول الشمال وقطع بحرية من أسطول البحر الأسود. ومنذ تفكيك أسطول البحر الأبيض المتوسط اقتصر التواجد الروسي البحري على زيارات أو دوريات متباعدة تقوم بها قطع روسية بحرية لمياه وموانئ البحر الأبيض المتوسط.

التدخل العسكري في الصراع السوري

كان الاتحاد السوفيتي قد عقد اتفاقية منذ عام ١٩٧١ م، مع الحكومة السورية تسمح له باستخدام التسهيلات البحرية في قاعدة طرطوس على الساحل السوري في البحر الأبيض المتوسط. وقد اصطلح الحكومة الروسية ووزارة الدفاع الروسية على تسهيلات قاعدة طرطوس البحرية مصطلح «نقطة الدعم التقني والمادي» Material–Technical Support Point ولم تطلق عليها مصطلح قاعدة أو تسهيلات بحرية كما جرت العادة. ومن المعلوم أن النشاطات الروسية التي تجري في هذه القاعدة تتركز على توفير ورشة لتصليح وإدامة قطع الأسطول الحربي الروسي التي تتواجد في مياه البحر الأبيض المتوسط ، بجانب توفير وتوريد الحاجات الضرورية للأسطول مثل الوقود ، والمياه العذبة ، والطعام ، وغيرها من الحاجات اللوجستية. وتعد تسهيلات طرطوس اليوم هي التسهيلات الوحيدة التي تتوفر للأسطول الحربي الروسي في مياه وموانئ جنوب البحر الأبيض المتوسط . وأهمية هذه التسهيلات تنبع من أنها تقلل عناء القطع البحرية الروسية في الإبحار إلى الموانئ الروسية في البحر الأسود ، عبر المضائق التركية ، وتحمل عناء رحلة طويلة لهذه القطع. وفي عام ٢٠٠٨ تم عقد اتفاقية بين الحكومة السورية والحكومة الروسية هدفها توسيع قدرات قاعدة التسهيلات البحرية الروسية في ميناء طرطوس ، وجعلها قادرة على تقديم الخدمات لقطع بحرية كبيرة ومتعددة.

واليوم لا أحد يعلم على وجه الدقة الأسس القانونية التي قام على أساسها قرار التدخل العسكري الروسي في الصراع السوري الذي برز إلى السطح خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥م. فالتدخل العسكري الروسي والتواجد العسكري الروسي الجديد على الأراضي السورية اتخذ شكل السيطرة على قاعدة جوية سورية، وهي قاعدة حميميم الجوية في ريف اللاذقية. التواجد العسكري الروسي قد يكون استند على طلب رسمي للمساعدة العسكرية قدمته قيادة النظام السوري إلى الحكومة الروسية.

فالحكومة الروسية صرحت سابقا بأن الاتفاقيات القائمة

نقاط التواجد العسكري البحري الروسي في العالم العربي خلال فترة ١٩٧٠ — ١٩٩٠

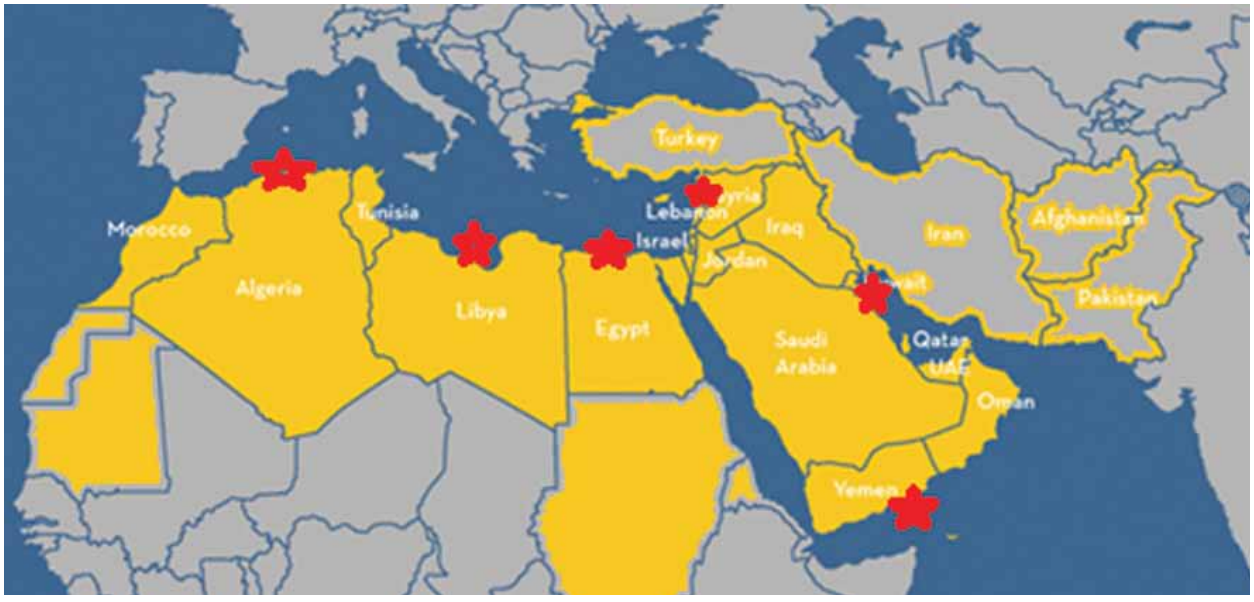

أو الموروثة من زمن الاتحـاد السوفيتي السابق لا تلزم دولة روسيا الاتحادية بتقديم مساعدة عسكرية لسوريا.٧ ففي مارس ٢٠١٢م، أعلـن ممثل وزارة الخارجيـة الروسي الكسنـدر لوكاشيفيتش أن اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعـة بين الاتحاد السوفيتي وسورية لا زالت سارية المفعول، ولكنها لا تتضمن تقديم مساعدة عسكرية. جـاء ذلـك في سيـاق رده علـى سـؤال للصحفيين يـوم الجمعة ٢ مارس/آذار إن كانت موسكو مستعدة لتقـديم مساعدة عسكرية لدمشق في إطـار الاتفاقية السوفيتية-السورية للصداقة والتعاون الموقعـة عـام ١٩٨٠م. ورغم أن هـذه الاتفاقية قـد تم توقيعها مع دولـة الاتحاد السوفيتي المنحل، فـإن دولة روسيا الفدرالية أعلنت عـام ٢٠١٢ م، خـلال الأزمة السوريـة أنها لازالـت ملتزمة ببنود هـذه الاتفاقية التي تعتبرها نافـذه. وكانت مصادر سورية مطلعة قـد أشارت إلى أن المـادة السادسة من الاتفاقيـة المذكورة تنص علـى أنـه «في حال قامـت جهة ثالثـة باقتحام الأراضـي السورية فـإن الاتحـاد السوفيتـي سيتدخـل في الأحـداث». وكان رد فعـل ممثـل وزارة الخارجية الروسي الكسنـدر لوكاشيفيتش على هذه المعلومـات مؤكـدا أن «هـذه الاتفاقية تبقـى حيز التنفيـذ، ولكن أمرا آخـر هو أن المادة السادسة تنص حرفيـا بالشكل الآتي: «في حـال بـروز أوضاع تهـدد سلام أو أمـن أحد الطرفـين، أو تشكل خطرا على السلام، أو تخرق السلام والأمن في العالم أجمع، فإن الطرفـين الساميين المتعاقدين سيباشـران فورا في إجراء اتصال بعضهما مـع البعض الأخر بهدف تنسيـق مواقفهما والتعاون من أجل إزالة الخطر القائم وإعادة السلام «. وفسر المسؤول الروسي موقـف بلاده مؤكدا أن الاتفاقية تشير إلى «إطلاق آلية كلاسيكية للتشـاور» في حالـة قيـام الحاجـة، ولا توجـد التزامـات بتقديم مساعـدة عسكرية فعلية من الجانـب الروسي. وقام بشرح موقف بـلاده قائـلا: «كما تـرون، يجري الحديـث هنا عن إطـلاق آلية كلاسيكية للمشاورات، والحديث في هذه المادة، كما وفي بقية بنود هذه الوثيقـة (الاتفاقية)، لا يدور حول تقـديم مساعدة عسكرية من جانبنا، وروسيا لا تستعد لاتخاذ شيئا من هذا القبيل «.١

على ما يبدو من مسيرة التطـورات السياسية والاستراتيجية الأخـيرة أن دولة روسيا الفدرالية عازمـة الآن على تحويل سوريا كمركـز أساسي لاستعـادة تواجدها العسكـري في منطقة الشرق الأوسـط والبحـر الأبيض المتوسـط. وهناك دلائل تشـير إلى نية لـدى القيـادة الروسية في استغـلال الأزمة السوريـة الراهنة من أجـل توسيع التواجد الروسـي بجميع أشكاله وصيغـة العسكرية، وهـذا يشمل التواجد البحري والجوي وربما البري كذلك. وسوريا لهـا ميزة خاصـة بموقعهـا الاستراتيجي في قلب منطقـة الشرق الأوسـط، وامتلاكهـا لسواحل على مياه البحـر الأبيض المتوسط، ومجاورتها للحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي (الناتو).●

* كبير المستشارين ومدير دراسات
الأمن والدفاع بمركز الخليج للأبحاث

العلاقات الخليجية-الروسية في مجال النفط: الماضي والمستقبل

يمر العالم حالياً بتغيرات جذرية في المعادلتين الأمنية والاقتصادية، مما يتيح فرصا لإعادة تشكيل التحالفات الدولية بين القوى الكبرى. ورغم تعقّد الظروف التي يواجهها الآن المجتمع الدولي، يمكن تحديد عاملين – أحدهما أمني والآخر اقتصادي – يشكلان أهم سببين للتحولات التي نشاهدها.

د. عمر العبيدلي *

أولاً: أسفرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عن إعادة هيكلة السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديدًا عن تقليل التعاون بين أمريكا والسعودية، ودول مجلس التعاون عمومًا، وتعزيز العلاقات الأمريكية-الإيرانية. وتسبب ذلك في حملتين عسكريتين -العراق وأفغانستان – مما أدى إلى ارتفاع كبير في النفوذ الإيراني على حساب النفوذ السعودي-الخليجي، وانتشار أنشطة إيران الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط. ودفع هذا الدول الخليجية إلى البحث عن علاقات استراتيجية جديدة تكمل العلاقات التقليدية بينها وبين الدول الغربية.

ثانياً: تطور النفط الصخري أدى إلى تراجع استيراد أمريكا للنفط الخليجي، ومن ثم تراجع اهتمام أمريكا بالشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، خلق النفط الصخري سقفًا جديدًا لأسعار النفط، قلل من النفوذ الاقتصادي للدول المنتجة للنفط.

وفي ظل هذه التغييرات، من المتوقع أن الدول الخليجية تبحث عن تحالفات استراتيجية جديدة مع القوى الكبرى في مجلس الأمن، منها الصين وروسيا. والاعتماد القوي لدى الاقتصاد الروسي على النفط والغاز يجعل روسيا شريكًا منطقيًا للدول الخليجية، لاسيما بما أن منظمة أوبك تمثل أساس علاقات تاريخية بين الدول الخليجية ودول أخرى كفنزويلا والجزائر وإندونيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت روسيا باستعدادها لملء فراغ النفوذ الذي ظهر في الشرق الأوسط بعد انسحاب أمريكا التدريجي، خصوصًا في الجانب الأمني ومن ناحية تزويد الدول الخليجية بأسلحة متقدمة لمساعدتها على رعاية أمنها.

ولذا نجد أن السعودية أعلنت مؤخراً عن مشروع مشترك ضخم مع روسيا يهدف لإنشاء برنامج طاقة نووية في المملكة. وهل سيكون لمثل هذه الشراكات أثراً على علاقات النفط بين الطرفين؟ وهل ستنضم روسيا إلى أوبك، أو سيتم تشكيل اتحاد احتكاري جديد في مجال الغاز؟

تشكيل اتحاد احتكاري في أسواق النفط

سيطرت منظمة أوبك على أسواق النفط منذ زمن طويل من ناحية تحكمها بنصيب الأسد (تقريباً ٤٥٪) من إنتاج النفط العالمي، وشكلت دول مجلس التعاون قلب المنظمة. واستخدمت أوبك هذا النفوذ لرفع أسعار النفط بشكل ملحوظ في عقد السبعينيات، مما دفع القوى العظمى للتعامل مع أسواق النفط بحذر، واتخاذ إجراءات استباقية مكلفة لحماية نفسها من تداعيات سياسات أوبك، مثلاً المخزون الاستراتيجي النفطي لدى الولايات المتحدة، وحظر تصدير النفط الذي فرضته على نفسها خوفاً من أزمات مستقبلية.

تشكيل اتحاد احتكاري خليجي - روسي في النفط غير واقعي لتأخره ولما طرأ من مستجدات على سوق النفط

ومع رغم إنتاجها النفطي الكبير، وأهمية النفط لاقتصادها، لم تكن روسيا عضواً في أوبك، ولم تنسق سياساتها النفطية مع المنظمة بشكل مكشوف. ولربما كانت هناك فرصة لتعزيز قوة الاتحاد الاحتكاري عن طريق انضمام روسيا للمجموعة في الفترة التي كانت أوبك فعّالة وتتميز بنفوذ كبير في أسواق النفط. فكان الإنتاج الروسي يمثل تقريباً ١٠٪ من الإنتاج العالمي، وتتصف روسيا بموقع جغرافي مميز، حيث أنه يسمح لتزويد دول أوروبا بنفط وغاز عبر أنابيب برية، وهذه مواصفات تكمّل مواصفات أعضاء أوبك الخليجيين.

ولكن في الوقت الراهن، انتهت هذه الفرصة للتعاون الروسي-الخليجي في مجال تشكيل اتحاد احتكاري للنفط، سواءً تحت إطار أوبك أو لا. ويعود هذا التطور إلى سببين بالأساس: سبب تقني، وسبب جيو-سياسي.

أولاً: تسببت ثورة النفط الصخري الأمريكي في تغيير جذري في العلاقة بين العرض والطلب والأسعار في أسواق النفط. فتتصف تقنية استخراج النفط التقليدي بدورة استثمارية طويلة، حيث أن عملية إنشاء آبار فاعلة جديدة تتطلب زمناً طويلاً، مما يعيق قدرة منتجي النفط على الاستجابة إلى ارتفاعات في أسعار النفط بشكل فوري. ولذا نجد أن المشكلات التقنية في منشآت منتج ما – مثلاً حينما تتعرض آبار مدينة هيوستون إلى عاصفة، أو يندلع صراع مسلح بالقرب من آبار ليبيا – تؤدي إلى ارتفاعات حادة في أسعار النفط، لأن المنتجين الآخرين غير قادرين على رفع إنتاجهم بشكل فوري لتعويض ما خرج من السوق مؤقتاً.

ولكن التقنيات لاستخراج النفط الصخري تختلف بشكل أساس عن التقنيات لاستخراج النفط التقليدي، حيث أنها تتميز بدورة استثمارية قصيرة، مما يمنح المنتجين مرونة شديدة في الإنتاج والتفاعل مع أوضاع السوق. فحينما ترتفع الأسعار، سواءً بشكل مؤقت أو مستدام، يتمكن المنتجون من رفع إنتاجهم بشكل شبه فوري، ودون كلف استثمارية كبيرة.

وبالإضافة إلى هذه المرونة في الإنتاج، يتميز النفط الصخري الأمريكي بكلفة إنتاج منخفضة نسبياً، تسمح للمنتجين تحقيق أرباح في حالة تجاوز أسعار النفط الدولية مستوى ٦٠ دولاراً للبرميل. إذاً أن هدف اتحاد احتكاري كأوبك لرفع أسعار النفط فوق مستوى ٦٠ دولاراً للبرميل، سيتم تفعيل آبار النفط الصخري الكامنة، ورفع إنتاج النفط الصخري بشكل شبه فوري، مما يحدّ من ارتفاع أسعار النفط. وبالتالي تسبب النفط الصخري الأمريكي في تراجع كبير في نفوذ أوبك، مما يبرّر ما قامت به السعودية مؤخراً من ناحية التركيز على حماية حصتها في السوق، وعدم تقليل إنتاجها.

ثانياً: بعيد عن الصعيد التقني، تحوّلت الصراعات الجيو-سياسية البينية في أوبك إلى عائق أمام تشكيل رؤية مشتركة للأعضاء، فبينما ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء إلى التفاعل داخل المنظمة كلعبة ذات مجموع إيجابي، أصبحت تعتبرها لعبة ذات مجموعة صفري؛ نتيجة للخلافات بين السعودية وإيران والعراق وغيرهم. وبالتالي لم يتفق الأعضاء على سياسة النفط مؤخراً، وليس من المتوقع أن تتفق في المستقبل المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، انكسرت الثقة بين الأعضاء؛ نتيجة لسنوات عديدة من عدم الالتزام بحصص الإنتاج، والصراعات المستمرة بين الدول الأعضاء خارج إطار أوبك توحي إلى أن عضواً كالسعودية يتردد من خفض إنتاجه خوفاً من عدم التزام عضو كإيران بخطوة مماثلة. وحتى العراق – وهو من أهم أعضاء أوبك – أصبح غير قادر على التحكم بإنتاجه، حيث أن الأكراد العراقيين يحددون إنتاجهم دون الخضوع إلى أوامر الحكومة العراقية المركزية، مما يؤكد على صعوبة التنسيق بين أعضاء أوبك.

غياب التعاون في النفط يدفع للتعاون في مجال الطاقة البديلة

إذاً في ظل هذه المستجدات، أصبح التعاون الخليجي-الروسي في تشكيل اتحاد احتكاري في النفط مشروعاً غير واقعي، سواءً أتى تحت أو خارج إطار أوبك.

مستقبل أسواق النفط

تتجه أسواق النفط حالياً إلى حالة تنافس طبيعي، كأسواق بضائع عادية كالسيارات والتفاح، تتصف بغياب اتحاد احتكاري. وبالتالي يشكل كل من الدول الخليجية وروسيا منافسَين تقليديين، يتنافسان بناءً على سعر ومواصفات البضاعة.

وكما من المتوقع لمنافسَين ما، أطلقت الجهتان محاولات اختراق أسواق الجهة الأخرى تجارياً، حيث أن تشن روسيا الآن حملة استقطاب عملاء النفط الآسيويين، الذين يشكلون أهم منفذ للنفط الخليجي؛ وعرضت السعودية مؤخراً نفطها على العملاء الأوروبيين الذين يفضلون النفط الروسي تقليدياً، لكنهم أصبحوا مستعدين أن ينظروا في بديل في ظل السياسة الأوروبية المشتركة ضد روسيا بعد الأزمة الأوكرانية.

وفي جو التنافس الرأسمالي الطبيعي، تتبنى كل الأطراف سياسات لتمييز منتجاتها عن منتجات الآخرين، سعياً للسيطرة على حصة أكبر من السوق. تقوم سياسة الدول الخليجية على الاستفادة من استثماراتها السابقة في منطقة شرق آسيا، حيث أن الشركات النفطية الخليجية تتميز بعدد كبير من المشاريع المشتركة (joint ventures) مع شركات البتروكيماويات الآسيوية،

ممـا يعـزز في الثقـة التجاريـة بـين الطرفـين، ويخلـق مصلحة مشتركة يصْعـب للمنافسين الخارجيين اختراقها. فحينما تتقدم شركـة النفـط الروسية بعرض لشركة آسيوية، هروباً من حالة اللايقـين التـي تظهر حين التعامـل مع شركة جديـدة، قد تفضل الشركة الآسيوية الاستمرار مع شركائها الخليجيين.

ومـن الجانب الآخر، تقـوم الاستراتيجيـة التجارية الروسية علـى استغلال نفوذهـا العالمي في المجالين العسكـري والسياسي. وعلى سبيل المثال، ترتفع جاذبية النفط الروسي للصينيين حينما يقـدَّم كجزء من باقة تشتمـل على أسلحة ومساعـدات عسكرية. وأوكرانيـا غـير قادرة علـى الاستغناء عـن الغـاز الروسي نتيجة للنفوذ الثقافي والسياسي الروسي في أراضيها.

بالرغـم مـن تحوّل أسـواق النفط إلى حالـة تنافس طبيعي، وغيـاب فرص للتعاون النفطي بين الجهتـين الروسية والخليجية، يشـير ما تحدثنـا عنه أعلاه إلى اختلاف مهـم بين ما يحصل في سوق طبيعي وما يحصل في أسواق النفط: كون الشركات النفطية للجهتـين وطنية وعـدم إدراج أسهمها في أسـواق الأسهم الدولية يـؤدي إلى تداخل بين الأهداف التجارية لـدى الشركات وأهداف الحكومـات الأم الجيو-سياسيـة. فـإذاً استمرار متانـة العلاقة الاستراتيجيـة بـين روسيـا وإيـران، وموقـف روسيـا في سوريا، يشكلان عائقين إضافيين أمام تعاون نفطي روسي-خليجي.

التعاون الخليجي-الروسي في مصادر الطاقة الأخرى

غياب فرص لتعـاون خليجي-روسي في مجال النفط قد يدفع الجهتين لمزيـد من التعاون في مصادر الطاقـة الأخرى. كما ذُكر أعلاه، عقـدت السعودية صفقة مع روسيـا لبناء ١٦ محطة توليد طاقـة نوويـة على مدى الـ ٢٠ سنة القادمة بكلفة تفـوق ٨٠ مليار دولاراً، وبهدف تزويد السعودية بـ ١٥٪ من احتياجاتها الكهربائية (١٧ جيجـا وات). وتم اختيـار روسيـا كالشريـك الأساس لهذا المشروع لأسباب عدة، منها ما يلي.

أولاً: تتميـز روسيا بخبرة كبـيرة في الطاقة النووية حيث أنها كانـت من أول الدول التي طورت التقنيات، ولها استخدام ملحوظ للوسيلة، كمـا أنها قدمت مساعدات علمية وهندسية عدة لمختلف الدول الأخرى التي رغبت في تطوير برامج طاقة نووية سلمية.

ثانيـاً: خلقـت التحـوّلات المذكورة أعـلاه رغبة عنـد الدول الخليجيـة لتنويـع شركائهـا الاستراتيجيـين، حيـث أن أحداث الربيـع العربي وضحت للـدول الخليجية أن هنـاك تضارب بين مصالحها ومصالـح حلفائها التقليديين، الـدول الغربية. وهذا يعـود جزئيـاً إلى التراجـع في النفـوذ الاقتصادي لـدى أمريكا والمملكة المتحـدة والقوى الأوروبية الأخـرى في ظل الأزمة المالية لـ ٢٠٠٨م، والـذي تسبب في عدم تدخل تلك الـدول عسكرياً في أزمـة أوكرانيا، وابتعادها عن الاضطرابـات الجارية في الأبحار المجاورة للصين.

وبينمـا توجهت السعوديـة لروسيا، من باب التنويـع، أنشأت الإمـارات برنامجها النووي بالتعاون مع كوريا الجنوبية، بكلفة ٢٠ مليار دولاراً، وبهدف توليـد ٥,٦ جيجا واتات عبر أربع محطات. وتعرض فرنسا دائماً خبراتها في مجال الطاقة النووية لمن يبحث عـن شريك، ولربما ستستفيد الـدول الخليجية من هذه العروض مستقبلاً.

وبالإضافـة إلى دورهـا في الطاقـة النوويـة، قد يكـون هناك دور مهـم لروسيـا في دعـم البحـث والتطويـر في مجـال الطاقة المتجـددة، خصوصاً الطاقـة الشمسية. منذ زمـن طويل، أعلنت الـدول الخليجية عن رغبتها لتحويـل اقتصاداتها من اقتصادات مبنيـة على المـوارد الطبيعية إلى اقتصادات مبنيـة على المعرفة. وتم تحديد من قبل الجهات المسؤولة قطاعات عدة ينبغي التركيز عليهـا، كونهـا قطاعـات تدمج بين أهميـة البحث العلمـي وقدرة القطاع على خلق فرص عمل.

ويشكل قطـاع الطاقة المتجـددة أحد القطاعـات المستهدفة، حيـث أن هنـاك حاجـة ملحـة لتطويـر التقنيـات بسبـب كلفـة استخدامهـا عمومـاً، وتحديداً في الـدول الصحراويـة منها دول مجلس التعـاون. وهـذا أحد أسبـاب إطلاق مراكـز أبحاث على مستوى عالمي كمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية في الرياض، ومصدر في أبو ظبي. ولكن تعاني الدول الخليجية من ثغرة أساس – ضعف قدراتها في البحث العلمي.

ففـي ترتيب عـام ٢٠١٤م، لمخرجات البحـث العلمي، احتلت الـدول الخليجيـة مرتبات ضعيفـة: السعوديـة (٣٥)، والإمارات (٦٠)، وقطـر (٦٣)، وعمان (٨٠)، والكويـت (٨٣)، والبحرين (١١٤)؛ بينمـا تميـزت روسيـا بمرتبة قويـة: ١٥. فمـع رغم كل الصعوبات الاقتصادية التي مر بها الاتحاد السوفيتي خلال فترة

البحث العلمي مجال واعد للتعاون الخليجي ـ الروسي

ومن الضروري أن تتبنى دول التعاون النمط السنغافوري

الحكـم الشيوعي، حافظ الشعب الروسـي دائماً على قدرة عالمية في البحـث العلمي، ولم تفقد هذه المهارات وثقافة البحث التطوير حتى بعد الانتقال إلى النظام الرأسمالي في نهاية القرن العشرين.

إذاً يشكل هـذا الواقع أرضية خصبة لتعـاون بحثي خليجي-روسـي في مجـال الطاقـة المتجـددة. وينبغـي أن تتبنـى الـدول الخليجية النمط السنغافوري لآلية توطين التقنيات الخارجية. في الماضـي، كان البحث العلمـي الذي تقوم به أيـد أجنبية في الدول الخليجيـة مبنياً علـى "استئجار" تلك الأيدي لمـدة العقد، وعدم تطويـر قدرات المواطنين في مجال الخـبراء الأجانب، حيث أن في وقـت انتهاء عقـد العالم الأجنبـي وعودته إلى دولتـه الأم، يرحل العلم معه.

أمـا في سنغافـورة، أسست الحكومـة منظومة توطـين العلم الخارجي، تحتوي على فرض التعاون التعليم البحثي على الباحث الأجنبـي مع العلماء الشبـاب الناشئين في سنغافـورة. وأدت هذه السياسـة إلى نمـو سريع في قـدرات المواطنـين السنغافوريين في البحـث العلمي، وعدم تضرر الشعـب في وقت انتهاء عقد الباحث الأجنبي.

فـإن نظرت الدول الخليجية في التعـاون البحثي مع روسيا – سواءً في الطاقة النووية أو المتجددة – يجب وضع آلية لاستمرارية الإنتاج البحثي حتى بعد حل أية علاقة تعاونية بين الطرفين.

الخاتمة

هناك فرص عـدة للتعـاون الخليجي-الروسـي، وتأتي تلك الفرصـ في وقـت تظهـر أمريكا برغبـة تقليل نفوذهـا في الشرق الأوسـط، وروسيـا بتعزيز نفوذهـا في الإقليم، والـدول الخليجية بتنويـع شركائها الاستراتيجيـين. ولكن في ظل التحولات التي تمر بهـا أسـواق النفط الدوليـة، لا يشكل النفط أحد محـاور التعاون البنـاء. فينبغي التركيز على التعاون في قطاعات الطاقة الأخرى، منهـا النووي والطاقة المتجددة. وللاستفادة من مثل هذه الفرص إلى أكثر حد ممكن، يجب وضع آلية لتوطين المكتسبات التكنولوجية التي يولدها التعاون في مجال البحث والمعرفة. ويشكل ما قامت به حكومة سنغافورة خلال أخر ٣٠ سنة النموذج الأمثل. ●

* مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة والطاقة

التواجد الروسي في دول الجوار الخليجي: لتحسين التفاوض أم محور للحصار

تزايد الحديث حول انسحاب أمريكي من منطقة الشرق الأوسط والتركيز على منطقة آسيا كمجال أكثر حيوية للمصالح الأمريكية خلال الفترة القادمة، وفي الحقيقة فإن ذلك حديث وتحليل يحتاج إلى الكثير من الفحص والدراسة، فالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية تتبنى عدداً من الاستراتيجيات القومية تتضمن كيفية تعبئة جميع قدراتها ومواردها على اختلافها لتحقيق مصالحها القومية، وتتعدد وسائلها لتحقيق ذلك ما بين استراتيجيات سياسية أو عسكرية، وبالنظر إلى أخر نسخة من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والصادرة في فبراير ٢٠١٥م.

د. محمد مجاهد الزيات *

يتضح أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لاتزال في حدودها السابقة والواردة في الوثيقة السابقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في مايو ٢٠١٠م، وهو ما يؤكد أن المصالح الأمريكية الرئيسية لاتزال كما هي، ولكن ربما تغيرت وسائل التنفيذ، ما بين التركيز على الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية، وتتحدد هذه الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط في: أولا ضمان أمن وتفوق إسرائيل، وضمان أمن الطاقة (استخدامها ومسار نقل)، ومكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وطبقاً لذلك فلا يتصور أن تنسحب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط وتتجاهل مكونات إستراتيجيتها على هذا المستوى، ولكن الملاحظ هنا هو تركيز إدارة أوباما على عدم التورط أو الانخراط المباشر في أزمات المنطقة وفق علاقتها ودفع دول المنطقة لتحمل أعباء تلك الأزمات.

هكذا نرى أن سياسات الإدارة الأمريكية في الفترات الأخيرة قد تركت فراغات في المنطقة، وفي الكثير من أزماتها ودوائر الحركة فيها – تقديراً منها بأنها لا تمس الأمن القومي الأمريكي بصورة مباشرة وحادة- الأمر الذي أغرى روسيا بالتحرك لمحاولة شغل ذلك الفراغ والتمدد داخل المنطقة وقضاياها وأزماتها المشتعلة، ومحاولة إقامة نوع من التحالفات والتنسيق بين الأطراف والقوى الإقليمية المؤثرة داخلها بما يخدم هذا الهدف في النهاية، والتساؤل هنا ما هي الأهداف الرئيسية التي تسعى الإستراتيجية الروسية إلي تحقيقها في المنطقة، وبصفة خاصة في دول الجوار الخليجي، وما هي الأهداف الرئيسية التي تسعى موسكو لتحقيقها من الإنتشار الواسع في هذا الجوار.

من البديهي الإشارة إلى أن أهم هذه الأهداف هي التمدد وامتلاك أدوات التأثير في تلك الدول بالنظر لما تشهده من أزمات لاتزال تستعصي على الحل وتتداخل فيها المصالح الإقليمية والدولية، وقد بدا واضحاً حجم الاهتمام الروسي بامتلاك التأثير في هذه الأزمات، مع تفاوت الانخراط فيها حسب أولوية كل منها للمصالح الروسية، وقد خلق التدخل الروسي في سوريا واقعاً جديداً، وترتب عليه الكثير من المتغيرات، وهو الأمر الذي ترك تأثيره على السياسة الأمريكية المترددة في الأزمة السورية، ومع تزايد الانخراط العسكري الروسي في الأزمة تتبلور بصورة أكثر وضوحاً للتباين الروسي الأمريكي بخصوصها، فيما يتبقى الخيار الأمريكي المطروح يركز على بقاء الوضع على ما هو عليه، وتحويله إلى حرب استنزاف للوجود الروسي هناك، فإن التركيز الروسي الأساسي هو على توفير حزام أو قوس أمان للنظام، وضرب كافة الفصائل العسكرية المتطرفة التي كانت ولاتزال تحاصره، وبما يسمح لها بالتمدد، ويمتلك ثانية أوراقاً تسمح له بالدخول في أية جهود سياسية للحل، وهكذا تبلورت طبيعة التنافس الثنائي داخل الأزمة، فالولايات المتحدة تعتبر سوريا بؤرة الصراع في المنطقة، والشاهد على إنه على هامش هذا الصراع الثنائي هناك موقف إقليمي واضح من الأزمة السورية متناقض في كثير من عناصره ومع الاستراتيجية الروسية، والانخراط الروسي العسكري المتزايد فيها، الأمر الذي فرض حواراً خليجياً روسياً بهذا الخصوص، وقد شهدت الفترة الأخيرة نتائج هذا الحوار، وضح بصورة كبيرة من خلال تعديل الموقف الروسي بضغط من الدول الخليجية، خاصة فيما يتعلق بفصائل المعارضة السورية وتقيمها، ومحاولة روسيا استثمار مواجهة

داعش والإرهاب في سوريا لتصبح قضية تعاون بينها وبين دول الخليج، وجاء التمدد الروسي تجاه العراق من خلال مبادرات روسية تؤكد قدرة روسيا على مساعدة العراقيين في مواجهة داعش، ومحاولة صياغة تحالف روسي عراقي سوري إيراني لهذا الغرض، وهو ما يؤكد سعي موسكو لاستعادة العراق كمجال حيوي للاستراتيجية الروسية في المنطقة والربط بين الاستقرار في سوريا والعراق وتحقيقًا للمصالح الروسية في المنطقة في إطار تغير موازين القوى الدولية في المنطقة بما يسمح لها بذلك، ويؤكد حضورها بعد غيابها عن المنطقة سنوات طويلة.

وحتى يمكن تفهم أبعاد التحرك الروسي لابد من الإشارة إلى تنسيق موسكو وطهران خاصة في الملفين السوري والعراقي، والحرص الإيراني على التجاوب مع هذا التحرك - أصبح متغيراً جديداً في التفاعل السياسي في المنطقة - يحرص عليه الطرفان بصورة كبيرة، بل أن تطور العلاقات الروسية الإيرانية ليس فقط فيما يتعلق بمواقفها من الأزمة السورية والتطورات العراقية لم يعد هو حجر الزاوية في هذا التفاعل، بل أن تطور العلاقات الثنائية وأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية قد شهدت تنامياً واضحًا خلال الشهور الأخيرة، ومن أهم مظاهر ذلك التعاون النووي المتزايد، وكذلك موافقة روسيا على بدء تسليم إيران منظومة الدفاع الجوي s٣٠٠، والحديث المتزايد في وسائل الإعلام الروسية والإيرانية حول مزيد من التعاون والصفقات العسكرية بين البلدين، وكذلك التنسيق الثنائي بينهما في سوق الطاقة خاصة الغاز الطبيعي الذي يعتبر البلدان من كبار منتجيه.

هكذا نرى أن الحضور الروسي في المنطقة وبصفة خاصة في الدوائر المحيطة بالخليج العربي أصبح واقعاً ملموساً له أبعاده الاستراتيجية وتداعياته ويكشف عن اهتمام روسي بدول المنطقة، وأن هناك حرص روسي على تكثيف هذا الحضور لامتلاك المزيد من عناصر التأثير بما يخدم الاستراتيجية الروسية في إطار محاولات تغيير التوازن الدولي والصراع مع الولايات المتحدة، واعتبار تلك المنطقة ضمن المجال الحيوي الأكثر أهمية لروسيا. الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات، هل يتعلق هذا الحضور بالتنافس الثنائي الروسي الأمريكي ومحاولة خلق ميادين للحركة والنفوذ تساهم في الخروج من الحصار الغربي في روسيا بعد التطورات الأوكرانية أم أن هذا الحضور يتعلق بالاستراتيجية الروسية ذاتها التي أصبحت أكثر تفاعلاً مع تطورات المنطقة وتستهدف تكثيف النفوذ في دوائر لا تزال تشهد تردداً أمريكياً وتتيح فرصا أوسع للتمدد والحضور الإيراني.

الواضح أن هذه الإستراتيجية تستهدف في جانب منها التأثير على طبيعة العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة، ومحاولة خلق أرضية للمصالح الروسية معها، أو على الأقل امتلاك أوراق تأثير يمكن أن تساهم في تهيئة الظروف لتحقيق ذلك. فموسكو حتى هذه اللحظة لا تزال تراهن على صياغة علاقات إيجابية متطورة مع دول الخليج العربية إلا أنها تدخل في تناقض كبير في سبيل تحقيق ذلك، حيث أنه من الصعب أن يتحقق ذلك في ظل التنسيق المتصاعد إلى درجة تقترب من التحالف مع إيران مع ما تمثله السياسة الإيرانية من تهديد ومخاطر على الأمن القومي لتلك الدول. وفي تقديري أن روسيا تدرك ذلك وتحاول استيعاب التداعيات السلبية لتقاربها مع إيران على علاقاتها بالدول الخليجية، خاصة المملكة العربية السعودية ولعل الموقف الروسي

من الأزمة اليمنية وامتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (انسحاب الحوثيين من المدن التي سيطروا عليها – تسليم الحوثيين لأسلحتهم – الإعتراف بالحكومة الشرعية – وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وحل الأزمة وفقاً للمبادرة الخليجية) بخصوصها والذي عكس نوعاً من التجاوب والترضية لدول الخليج لا يتفق مع السياسة الإيرانية في تلك الأزمة يشير إلى ذلك بصورة واضحة.

ومن المهم هنا أن التطور الذي بدأت ملامحه تتضح في الموقف الروسي نسبياً من بعض ملفات المنطقة خاصة سوريا واليمن قد ارتبط بتحركات خليجية أدركت حدود وإطار الإستراتيجية الروسية وواقعها وقدراتها وتعاملت معها بمنطق المصالح ولعل الزيارة التي قام بها ولي ولي العهد السعودي لموسكو وتوقيعه عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية والعسكرية والتي اعتبرها الخبراء والمراقبون المحايدون تطورا له دلالاته حيث نجحت هاتان الزيارتان وما تم من اتفاقيات وما جرى خلالهما من حوار استراتيجي في إرساء لغة المصالح التي هي اللغة المعتمدة في العلاقات الدولية وهو الأمر الذي تجاوبت معه روسيا وشهدنا بعدها نوعا من التغير النسبي لوقف موسكو من التعامل مع بعض عناصر الأزمة السورية خاصة التعامل مع الفصائل العسكرية المعتدلة المعارضة، وكذلك تثبيت الموقف الروسي من الأزمة اليمنية، كما أن زيارة الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي إلى روسيا وتوقيع اتفاقيات تعاون وكذلك زيارة أمير الكويت إلى موسكو، كانت حلقة من مواصلة الضغط الخليجي على الموقف الروسي لتهدئة التقارب مع إيران أو على الأقل رؤية روسيا للتداعيات السلبية لهذا التقارب على الأمن القومي لدول الخليج.

المحصلة النهائية هنا تشير إلى أن روسيا أدركت تغير الأولويات لدى الإدارة الأمريكية وما أفرزه الاتفاق النووي الإيراني بأبعاده المختلفة من إضفاء الشرعية على السياسة الإيرانية خاصة الإقليمية وعدم تقدير الولايات المتحدة لمخاوف دول المنطقة من السياسة الإيرانية وتهديداتها للأمن القومي لبعض دولها وهو ما اعتبره بعض المراقبين نوعا من الانسحاب الأمريكي لصالح إيران، وزاد من الشكوك بهذا الخصوص ما ورد في حديث منسوب للرئيس الأمريكي في أعقاب التوقيع على صفقة البرنامج النووي أوما يسمى بخطة العمل المشترك الشاملة بين إيران والدول الغربية والذي أوضح فيه أن المخاطر التي تهدد دول الخليج، ليست من جانب إيران ولكن من داخل هذه الدول ذاتها وتأكيده على أنه يجب أن تكون إيران طرفاً في حل الأزمات الإقليمية خاصة السورية وكذلك تفاهمات أمريكية معها بخصوص العراق أدركت روسيا حجم هذا التغير في طبيعة التوازن الإقليمي في المنطقة فركزت استراتيجيتها كما سبق أن أوضحت على تكثيف الحضور داخلها بما يوفر لها امتلاك أوراق ضغط ومساومة مع كافة الأطراف ذات الإهتمام بها، فالتحالف مع إيران ليس مفتوحاً والتنسيق مع طهران في سوريا مرتبطاً بأهداف ذاتية لروسيا تباينت في بعض أجزائها مع الأهداف الإيرانية وبدأت تتمايز عنها، بل أن بعض المراقبين يرون أن التدخل العسكري الروسي في سوريا يستهدف تقليم أظافر إيران، واقناع النظام السوري بالتخلي عن الميليشيات الشيعية غير السورية واقتناعه أيضاً أن تأمينه في يد روسيا فقط وهو ما يرتب لها نفوذا في أية تسوية سياسية قادمة ولا تزال روسيا تلح على العراق لزيادة حجم التعاون العسكري بدعوى محاربة داعش والإرهاب، وذلك في إطار البحث عن امتلاك بعض عناصر النفوذ في العراق أيضاً.

موسكو تربط بين الاستقرار في سوريا والعراق وتحقيق مصالحها الخارجية

ولا شك أن مجمل السياسة والحضور الروسي في الدوائر المحيطة بدول الخليج وإن استهدف الايحاء بعودة روسيا كقوة إقليمية عظمى تشارك في إدارة القضايا والسياسة الدولية إلا أنها تستهدف أيضاً استثمار كل التطورات الجارية في المنطقة لدفع دولها لصياغة أطر جديدة للعلاقات تتجاوب مع المصالح الروسية وتساعدها على الخروج من عزلتها الدولية التي فرضت عليها بعد أحداث أوكرانيا، وبصفة عامة يمكن القول أن مسار العلاقات الخليجية الروسية يكشف عن إدراك الطرفين لأهداف ومصالح كل طرف وأن ما يجري عليها حاليا، لا يمكن تسميته كما يذهب بعض الخبراء بأنه نوع من الإبتزاز ولكن يمكن اعتباره نوعا من تطويع الإرادات، وتوفيق المصالح ومجال ذلك سوف يبقى في الميدان السوري بالدرجة الأولى وحجم وطبيعة التنسيق الروسي الإيراني خاصة بعد إدراك كل طرف لقدرته على التعامل مع مصالح الطرف الآخر، وسوف يبقى تحقيق إنجاز أكثر إيجابية على هذا المستوى مرهوناً بمدى تفهم روسيا لمخاوف دول المنطقة وقدرتها على خلق مصالح مشتركة أكثر وسوف تستوعب أية محاولات للإبتزاز يمكن أن تمارسها روسيا للضغط على الدول الخليجية، الأمر الذي سوف يربط بين المواقف الروسية من قضايا الإهتمام الخليجي ومسار التعاون الإستثماري والاقتصادي والعسكري بين الطرفين خلال المرحلة القادمة.

* مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - مصر

خيارات ما بعد «التحالف الذهبي» الخليجي ـ الأمريكي: الشراكات البديلة

سوف يبقى التحالف الدفاعي الخليجي مع الولايات المتحدة مثالا للعصر الذهبي للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون. فلم تكن العلاقة بين دول المجلس والولايات المتحدة علاقة تبعية أو علاقة تأثير من جانب واحد، بل ليس من قبيل المبالغة القول –بأثر رجعي- بأن المستفيد الأكبر من هذه العلاقة كانت دول مجلس التعاون. فقد كانت منطقة الخليج من أكثر المناطق التي قضى فيها جنود أمريكيون نحبهم بعد حرب فيتنام، ومن أكثر المناطق التي ألحقت خسائر بالاقتصاد الأمريكي (تريليونات الدولارات)، وصحيح أن ذلك كان دفاعا عن المصالح الأمريكية أيضا، إلا أنه ارتبط بأزمات تمس الوجود السياسي الخليجي، على نحو ما برز خلال أزمة الغزو العراقي للكويت.

د. معتز سلامة *

لقد ظلت دول مجلس التعاون على مدى العقود الماضية مرتكنة إلى ضمانة أمنية من القوة الأعظم، وما أن كان ينشأ تهديد أو يحل خطر بإحداها إلا وكانت الاستجابات الأمريكية فورية، على نحو شكل مبدأ أو عقيدة من عقائد الأمن القومي الأمريكي. وقد جربت دول المجلس ذلك أكثر من مرة، الأمر الذي مكنها من بناء اقتصاداتها والانطلاق بثبات في التنمية على نحو جنبها تاليا ما تعرضت له دول بالإقليم في ٢٠١١م، من هزات ثورية عنيفة، ضربت دول عربية استحوذت على ثروات مماثلة من النفط، كما نشأت لدول المجلس وضعية أمنية أشبه بوضعية اليابان وألمانيا، من حيث الضمانة الأمنية الأمريكية و"الناتوية" للبلدين منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن من دون اتفاقات حماية كحالتي اليابان وألمانيا. ومكن ذلك دول المجلس من العيش بأمان بين قوتين إقليميتين طامعتين، ونظامي حكم متهورين وراديكاليين (العراق وإيران).

التحالف الذهبي والتهديدات الجديدة:

مع كل ما سبق، قد لا تفقد دول المجلس الكثير بتراجع الالتزام الأمريكي نحوها، وذلك لأن أشكال التهديدات الأمنية والعسكرية اختلفت كثيرا عن الماضي، بحيث أنه لو استمرت الولايات المتحدة بنفس مستويات التزامها الأمني إزاء دول المجلس، فلن يضيف كثيرا في مواجهة التهديدات الجديدة. وسوف يظل مستوى الشراكة الأمريكية الجديدة مع دول الخليج من ٢٠١٥م، وصاعدا غير مختبر؛ فلم تعلن الولايات المتحدة تخليها عن أمن الخليج، ولقد حرص البيان المشترك لرؤساء وفود دول التعاون مع الرئيس باراك أوباما في كامب ديفيد (مايو ٢٠١٥م) على التأكيد على أن: «سياسة الولايات المتحدة باستخدام كافة عناصر القوة لحماية مصالحنا الرئيسية المشتركة في منطقة الخليج وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها، كما فعلت في حرب الخليج، هي أمر لا يقبل التشكيك»، وأكد الجانبان: «التزامهم المشترك حيال شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لبناء علاقات أوثق في كافة المجالات».

ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة كررت التزامها بأمن الخليج، إلا أنها تركت تحديد قرارها بشأن مستوى التدخل في الأزمات الخليجية دون مبدأ محدد وواضح، وهو ما عكسته بعض فقرات البيان التي جاءت غامضة مثل القول بأن "الولايات المتحدة على استعداد للعمل سويا مع دول مجلس التعاون لردع والتصدي لأي تهديد خارجي .. وفي حال وقوع مثل هذا العدوان أو التهديد به، فإن الولايات المتحدة على استعداد للعمل على وجه السرعة مع شركائها في مجلس التعاون لتحديد الإجراء المناسب الواجب اتخاذه باستخدام كافة السبل المتاحة، بما في ذلك إمكانية استخدام القوة العسكرية». وإلى الآن ليس معروفا درجة الالتزام الأمريكي إزاء التهديدات الأمنية لدول المجلس المماثلة لتلك التي كانت موجودة سلفا، وهل إذا تعرضت دولة خليجية لغزو أجنبي كذلك الذي تعرضت له الكويت عام ١٩٩٠م، سوف يكون رد الفعل الأمريكي على ذات المستوى. يشير الالتزام اللفظي الأمريكي إلى استمرار ذلك، ولكن ليس هناك ضمانة فعلية تؤكد ذلك لدول المجلس. ولا يمكن لدول المجلس أن ترهن أمنها القومي لالتزام غير مؤكد، أو لا يخضع لمبدأ حاكم وضابط.

مع ذلك سيبقى هناك هامش من المناورة، فالتجربة الأمريكية في العراق تفرض ضغطا معنويا على أي قوة ترغب

بتهديد دول مجلس التعاون بغزو مماثل، ومن ثم يتعذر أن تفكر إيران في قرار من هذا القبيل مطلقا، إدراكا منها لـ"غموض" الالتزام الأمريكي بأمن دول المجلس في مواقف من هذا القبيل، والذي يمكن أن يترافق بسوء النوايا أو يرتبط بفكر سياسي جديد لإدارة أمريكية جديدة، تستبطن نوايا عقابية تجاه إيران أو غير إيران، وهو ما يضع عراقيل على أي قوة ترغب بالعدوان على أي من دول المجلس. لكن الأهم -وهو الأمر الغامض تماما- هو الموقف الأمريكي من تلك النوعية الجديدة من التهديدات للأمن الخليجي والتي أصبحت أخطر من التهديد بغزو عسكري تقليدي، وهي الخاصة بالجماعات الجهادية الإرهابية، التي اختطفت مناطق كبرى في دول مركزية كالعراق وسوريا، وتضرب الآن في دول عديدة بالمنطقة وفي دول تقع في قلب الحضارة الغربية، فضلا عن أعمال العنف الداخلية، والناشطين الثوريين والجماعات الحقوقية والتي قد تقلب بتقاريرها استقرار الدول رأسا على عقب، فضلا عن سياسات تستهدف تأليب الأقليات الوطنية وإثارة النزعات الطائفية، وتصدير الأزمات السكانية عبر الحدود، والهجمات الإعلامية، والسعي لقلب أنظمة الحكم ونشر عدم الاستقرار الداخلي. وهي كلها تهديدات لا يبدو أن الولايات المتحدة تعطيها اهتمامها، بل يبدو أنها لا تهتم من الأساس بالاستقرار السياسي والنظامي لدول المجلس. وفي الأغلب جعلت الولايات المتحدة الأولوية للجماعات الإثنية والمصالح الخاصة وتحالفاتها مع القوى التحتية في المجتمعات على حساب الدولة وتكامل المجتمعات ووحدتها الوطنية.

والخلاصة أنه لا مجال لعودة الضمانة الأمنية الأمريكية بشكلها السابق، وأنه لا إدارة أوباما ولا غيرها من إدارات ديمقراطية أو جمهورية سوف تعيد العمل بصيغة التحالف الأمني السابقة مع دول الخليج، وأنها لن تلتزم مبدأ محدد يسري على علاقاتها بكل دول المجلس، وإنما سوف تبقى التزاماتها واستعدادها للتدخل مرتبطا بنوعية الهدف ومدى استشعار الخطر على المصالح، ومقدار ارتباطها أو التزامها إزاء الدولة أو النظام، وارتباط كل ذلك بأولوياتها الدولية الأخرى. وعلى الأجدر لن ترسل الولايات المتحدة جنودها لمقاتلة الجماعات المسلحة في سوريا والعراق إذا فكرت أي من تلك الجماعات أو بعضها في توجيه ضرباتها لإحدى دول المجلس، ومن غير المعروف السلوك الأمريكي لو استخدمت إحدى القوى الإقليمية هذه الجماعات وتعاملت معها ووظفتها ضد مصالح دول المجلس. لذلك فإن التفكير الأكثر أمانا أن تعتبر دول المجلس الالتزام الدفاعي والأمني الأمريكي نحوها كأنه غير موجود، وأن تستعد للرد على التهديدات ومواجهتها في ظل افتراض غياب دور الحليف الأمريكي، وذلك لن يمكنها فقط من توفير "الخطة ب" لمواجهة التهديدات، بل قد يدفع تاليا الولايات المتحدة لمعاودة تجديد التزاماتها الأمنية تجاهها، وذلك حين تتأكد من أن حلفاءها لديهم القدرة على مواجهة التهديدات منفردين.

ثلاثة مصادر تهديد تحدد توجهات دول مجلس التعاون الخليجي

الخيارات الدفاعية البديلة:

سواء تغيرت مواقف الإدارة الأمريكية الراهنة خلال عام ٢٠١٦م، أو أجبرتها متغيرات المنطقة وأزماتها على العودة مجددا، ومهما كانت توجهات الإدارة المقبلة (جمهورية أو ديمقراطية)، فإن دول المجلس سوف يتعين عليها أن تتعامل مع عصر جديد، وأمريكا جديدة، ومنذ الآن وصاعدا لن تطمئن للتعهدات الأمنية الأمريكية، بعدما تبين لها أن الإدارة يمكن أن تتركها منفردة وفجأة في مواجهة مواقف وتهديدات حرجة، قبل أن تكون قد استعدت لهذه التهديدات أو تهيأت لها، وذلك ما تكشف لدول المجلس مع الثورات العربية منذ ٢٠١١.

إزاء كل ذلك، أمام دول المجلس خيارات عديدة، وهي ليست بدائل لبعضها البعض، وجميع هذه الخيارات يتجه إلى تعزيز وضعية ومكانة دول مجلس التعاون بالداخل والخارج. ومن المهم أن يتجه التفكير الخليجي إلى مقترحات غير تقليدية، تتحدد بالأساس وفق نوعية التهديدات الجديدة. وفي ظل ذلك، يمكن تحديد الموجات المتوقعة من التحديات والتهديدات الأمنية على دول المجلس في ثلاث أساسية، وهي: أولا: التهديد القادم من اليمن، والذي سيستمر لفترة على دول مجلس التعاون (خصوصا السعودية)، ترتبط بمدى استمرار الحرب والاضطراب الداخلي في اليمن ومدى النجاح في عملية إعادة بناء الدولة فيما بعد الحرب، وثانيا: خطر الجماعات الجهادية العابرة للحدود التي لديها قدرات على ممارسة العنف واسع النطاق، وتحديدا أخطار جماعات داعش والنصرة والقاعدة بعد أن تفرغ من مهماتها "المقدسة" في العراق وسوريا، وثالثا: الخطر الإيراني بالتشابك مع احتمالات التماهي الداخلي من جماعات عابرة الولاء للمرجعية الشيعية وللمرشد الإيراني. ومن المرجح ألا يتخذ الخطر الإيراني شكل العدوان العسكري المباشر، وإنما أن يتستر بنفس ما تستر به في العقود الماضية، وهي تصدير الثورة وتثوير الجماعات الشيعية ذات الولاء المزدوج أو الوحيد للمرشد، وفي مواجهة ذلك تقترح الورقة ثلاثة بدائل لتعزيز الأمن الخليجي، على النحو الآتي:

لن تفقد دول التعاون الكثير بتراجع الالتزام الأمريكي .. واستمرار هذا الالتزام لن يضيف كثيراً في مواجهة التحديات

- الأول: تعزيز القدرات الناعمة للأمن القومي:

أشـارت خبرة الثـورات العربية إلى أن الأخطـار والتهديدات لم تعـد تأتي مـن قوى الاستعمار والتهديد بالاحتـلال أو الغزو، أو التبعية التقليديـة ممثلة في تبعية القـرار السياسي، وإنما تتحدد بالأساس بحالة ووضعية المواطن في أقاصي المدن والريف والبوادي والحواضـر، والفئات الوطنية (القومية والاثنية والقوى السياسية المهمشـة)، والمناطق والمـدن والبلدات المظلومـة أو محل التجاهل والإقصاء، وهي القـوى التي يستغلها الخارج تحت شعارات براقة للحقـوق والحريات، هـؤلاء هم الذين يمكـن أن يتجهوا في لحظة عنف جماعي غـير مخططة لإزاحة ما يعتقدون أنه سدود وأسوار بينهـم وبين تحقيق الذات ورفع المظالم ونيل الحريات. هذه القوى إذا لم يجـر السيطـرة عليهـا وترشيدهـا، وإدماجهـا في المسـار الوطنـي، وإعادة استئناسها وتدريبها لتكون قوى للتطوير والبناء، يمكنها أن تطلق مقذوفـات صاروخية تلحق دمارا أشد خطرا من القنبلـة النووية. وفي ظل ذلك لم يعد من مصلحة السلطات في أي دولـة الإبقاء على حالـة كسل جماعي لبعض فئاتهـا، وإنما عليها تنشيط كل القوى بها فيها القوى الخاملة والكسولة لتكون حصونا للدفاع والوعي ضد قوى التخريب والهدم.

هنا تبـدو أهمية الخطوات التي أقدمـت عليها دولة الإمارات وسلطنـة عمـان (في أكتوبـر ٢٠١٥ م، بعقد انتخابـات برلمانية)، والسعودية (في ديسمبر ٢٠١٥م، بعقد انتخابات بلدية)، في تمتين الشراكة والأمـن الداخلي. فهذه الخطوات التـي قد تبدو صغيرة وبسيطة، هي كبـيرة بمنظور التطور التدريجي لمجتمعات الخليج، وتقدم عليها دول المجلـس مختارة لا مجبرة، وتشكل جرعة مهمة لانتعاش الحياة السياسية، وتمتين الشراكة الوطنية.

إن المدرسـة التقليديـة التـي تعتـبر الأمـن القومـي يتعـزز بمخزونـات السـلاح والقـدرة علـى مواجهـة تهديـدات الخارج والأطمـاع الإقليميـة لم تعد هـي الأساس إزاء الأخطار الجديدة مـن الفاعلين من غير الدول. والتي لم يعد يجـدي إزاءها التسلح بأحـدث مـا في الترسانة العسكرية في ظل مـا تطرحه من حروب لا متماثلـة، وإنمـا التسلـح بالقـوى الناعمـة والثقافـة والعلـم، وبحشد طاقات البناء والتوافـق في الداخل. لذلك يجب التأسيس لـ "مدرسة جديدة للأمن القومي الخليجي" مستفيدة من تجارب الثـورات العربيـة، تقـوم علـى تعزيز الشراكـة الداخليـة وتأكيد قدسية الدولة الوطنية، وسواء كانت منظمات حقوقية أو جمعيات أهلية تتبنى ثقافة الحريات والحقوق، أو جماعات اثنية أو طائفية مذهبية تمتد في عمق مـيراث الصراعات والماضي، أو قوى دينية لهـا رؤيـة خاصة للخلافـة الإسلامية، فـإن جميع هـذه الأشكال للولاءات والانتماءات يمكن أن تصبح في لحظة ما مهددات للأمن القومـي، بينما يجعل حسـن إدارتها والتعامل معهـا عوامل إثراء وتنـوع وطنـي لا غنى عنه. فضـلا عن ذلك فإن قـرارات الخدمة الوطنية والتجنيد في الخدمة العسكرية للشباب هي قرارات مهمة أيضـا لتحقيق الانصهـار القومي في الداخـل، واستيعاب الشباب والمـرأة، وهو ما ينتهي بشعـوب دول المجلس بأن تصبح رقما مهما في معادلة الأمن القومي.

- الثاني: تعزيز الأمن الوقائي الإقليمي:

لم يعـد الأساس في نظريـات الأمن انتظـار مواجهة الأزمات بعـد نشوبهـا، وإنمـا تعزيـز قـدرات التنبـؤ بهـا، ودرء إمكانات وقوعهـا واستباقهـا، قبـل أن تتشكل في الأفق، وهو مـا لا يكون إلا مـن خلال بنـاء مراصد وطنية متخصصـة وعميقة في رصد نذر الأزمـات الإقليميـة والداخلية، وذلك أقل كلفـة من خيار مواجهة الأزمـات بعد وقوعها. وصحيح أنه لا تـزال فرص التنبؤ بالأزمات السياسية ضعيفـة، في ظل محدودية القدرة على التنبؤ بالظاهرة الاجتماعيـة، لكـن تبقـى الأزمـات السياسية والمهـددات الأمنية أكثر قـدرة على الإخضاع للدراسة العلمية من الكوارث الطبيعية، كالـزلازل أو البراكـين. فلكل عمـل سياسي أو تحـرك أو عصيان مدني أو عدوان عسكري نذره ومؤشراته القبلية، وتتكشف الخيوط التـي تشير إلى قـرب حدث مـا، وتراها الأعـين البحثية في حزم معلوماتية وأحداثية دون حاجة لعدسات مكبرة أو تلسكوبات.

صحيـح أنـه كان من الصعـب التنبؤ بالغـزو العراقي للكويت رغـم توافر النذر والمخاطر، إلا أن ذلـك كان في تسعينيات القرن الماضـي، بينما أصبح الآن لـدول الخليج خبرات هائلة في مواجهة الأزمات الإقليمية على مدى يقارب النصف قرن، وذلك يمكنها من استقراء نذر الخطر في الأفق البعيد، وتحليل الغيوم القريبة، بدءا مـن هجوم عنيف وشيك، إلى خلية تجسـس تسعى لهز الاستقرار الداخلي، إلى احتمالات عدوان أو غزو. كل هذه التجارب مرت بها دول الخليج، وهي تعرف مؤشراتها، ويبقى الأهم هو بناء محطات للتحليـل والرصد والمتابعة، وتحديد خيـارات الفعل والحركة. وفي سيـاق ذلـك تأتي أهميـة الخطوات التـي أقرتهـا دول المجلس في

القمم الخليجية الأخيرة الخاصة بإنشاء مقر للشرطة الخليجية، وتفعيل القيادة العسكرية الموحدة، والاستفادة من العسكريين المتقاعدين من دول مجلس التعاون.

- الثالث: «ناتو خليجي».. بروافع دفاعية متعددة:

يصعب على دول مجلس التعاون ترتيب أوضاعها الأمنية على نحو مستقل أو الحصول على نفس مستوى الضمانات الأمنية التي استقرت في ظل الشراكة الأمريكية، وسوف تمر دول المجلس بفترة انتقالية سيكون عليها فيها ترتيب شؤونها الدفاعية اعتمادا على ذاتها بالأساس، مع استمرار التعامل مع وضعية خفض الالتزام الأمني والدفاعي الأمريكي، وفي الوقت نفسه الانخراط في مسار طويل لبناء شراكات بديلة وتعويضية، تجعلها بعد سنوات عند مستوى الضمانة الأمنية التي كانت متوفرة في ظل المظلة الأمريكية.

وقاعدة الانطلاق الأساس هي أن تعزيز الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون، يظل هو الخيار الأساسي أمامها، مع ذلك فإن دول المجلس ينبغي عليها الاحتفاظ بالالتزامات الأمريكية إزائها حتى في حدها الأدنى، فلا يكون الخيار أمامها هو إما التزام استراتيجي أمريكي كامل، أو تحلل وفك ارتباط استراتيجي كامل، وإنما بين التزام في حده الأقصى والتزام الحد الأدنى، وبين التزام أخلاقي وسياسي لفظي وعدم التزام على الإطلاق. وعلى سبيل المثال فإن نمط العمل محل الاتفاق الذي جرى بين دول المجلس والولايات المتحدة في اليمن، على الرغم من ضعفه، إلا أنه وفر لدول المجلس غطاء قانونيا مهما مكنها من إمرار قرارات في مجلس الأمن الدولي لم تكن لتمر لولا الاتفاق المسبق مع الولايات المتحدة واستمرار التوافق الدفاعي في الحد الأدنى.

وخلال الفترة الانتقالية للأمن الخليجي، من المهم أن تتجه دول المجلس لتعزيز صيغة «ناتو مصغر» خفيف الحركة وذكي بالخليج، مستفيدة من أدوات واستراتيجيات الحروب الذكية، التي لم تعد تعتمد بالأساس على الآلة العسكرية الضخمة، وإنما على القدرات العسكرية الذكية والفاعلة، مع تعزيز قدرات هذا "الناتو الخليجي" بروافع إسناد ودعامات متعددة ومختلفة بحسب كل قضية من ائتلافات الراغبين، وتبقى الدعامة الأمنية الدفاعية الأمريكية قابلة للفعل في حالة الأخطار الكبرى التي حافظت الولايات المتحدة على التزاماتها إزائها تجاه دول الخليج في تعهداتها الجديدة، بينما يمكن لصيغ الشراكات الأمنية والدفاعية أن تعزز دعامة أمنية خليجية مع الصين والهند في مجال تأمين ممرات الطاقة من النفط والغاز، وممرات التجارة من صادرات وتصدير بين دول الخليج وآسيا.

وأيضا يمكن تعزيز دعامة أمنية عربية فيما يتعلق بخطر الهلال الشيعي واحتمالات تطور المحور الإيراني عربيا، مع قدرات التحرك في الساحة العربية من خلال مشروع القوة العربية المشتركة، ومع روسيا فيما يتعلق بالجهاديين وقوى الإرهاب.

وعلى مستوى الحلف العسكري الإسلامي، تعزيز فرق العمليات الخاصة الإسلامية في قواعد عسكرية تستضيفها دول المجلس، مع إمكان التفكير في مشروعات للتصنيع العسكري الإسلامي، عبر قوات حفظ السلام الإسلامية، وقوات مواجهة الإرهاب الإسلامية، وهي أفكار قد تجدد ماضي وشباب حركة عدم الانحياز في الواقع الدولي، عبر بناء كتلة إسلامية بين الكتل الدولية، وربما كان أحد أهم عوامل التأييد للمبادرة السعودية بهذا الشأن هو عامل التوقيت، فلم تكن هذه المبادرة لتحظى بما حظيت به من ترحيب، لو كانت قد طرحت في عقود سابقة، أما الآن فإن العالم مهيأ لاستقبال كتلة دفاعية إسلامية لن يجري التشكيك في نواياها، لأنها ستتجه بالأساس إلى ضبط المسارات والظواهر السلبية والإرهابية التي خرجت من عباءة العالم الإسلامي.

التأسيس لـ «مدرسة الأمن الإقليمي الخليجي» والاستفادة من تجربة الثورات العربية

خلاصة:

بذلك تتمكن دول المجلس من مواجهة التهديدات غير المتوازية والحروب اللامتماثلة لجماعات الإرهاب والعنف، التي هي أخطر ما يهدد دول المجلس في العصر الجديد. وإذا تمكنت دول المجلس من ذلك، فإنها تكون قد وضعت اللبنات الأساسية التي تفوق أي دعم يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة أو حلف الناتو إزاء أي خطر إقليمي من إيران. والمؤكد أنه، لفترة مقبلة، لن تستطيع دول مجلس التعاون التخلي تماما عن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، وعلى الجانب الآخر، لم تتأكد رغبة الولايات المتحدة في تخليها تماما عن علاقاتها بدول الخليج، ولكن على الأقل لا زال التزامها قائما، ولو على المستوى اللفظي، وخلال فترة قد تصل إلى عقد أو عقدين، ستكون دول الخليج في مرحلة انتقالية، فلا زالت شراكاتها الأمنية الجديدة مع فرنسا والصين وروسيا وغيرها محل اختبار وتجربة، ولازالت سياسة الولايات المتحدة بالتوجه شرقا وتخفيف التزاماتها إزاء الخليج في محل التجربة، وقد تثبت التجربة فشلها، وقد لا تستطيع الولايات المتحدة في النهاية التخلي عن مناطق نفوذها التقليدية، كما قد تعيد أزمات كبرى دولية عن هذا المسار، فتعيد اكتشاف حاجتها الماسة إلى الخليج. ●

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

المصالح الخليجية: الاختيارات على ضوء المتغيرات الاستراتيجية

بتحليل المتغيرات الاستراتيجية التي تحدث في الشرق الأوسط، وترابطها مع الأحداث الساخنة المتنوعة والمشتعلة في أركان متعددة داخل المنطقة العربية بصفة عامة، والخليج العربي بصفة خاصة، يتضح أن انعكاسات تلك المتغيرات قد بدأت في الوضوح في الوقت الراهن، بما يحتم ضرورة البحث والتنقيب عن مواطن الفرص لاقتناصها مبكرا ، وتحديد الرؤى العامة حول التحديات المستقبلية للعمل على تجنبها في الوقت المناسب، الاستجابة لمعطيات التداعيات المتسارعة بطبيعتها الخطرة والمؤدية إلى خلق أوضاعا جديدة ترتفع معها بما يمثل مهددات للأمن القومي العربي بصفة عامة، ودول الخليج العربي بصفة خاصة، بيد أن مؤشراتها العملية بدأت تظهر على أرض الواقع في إطار تحولات جيوسياسية في المنطقة .

لواء دكتور محمود خلف*

التغيير في الأوضاع الاستراتيجية بالشرق الأوسط

أولا: أمريكا

بالبحث المتعمق لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي[1] التي أصدرها رسميا الرئيس الأمريكي أوباما في منتصف عام ٢٠١٣م، حدد فيها الخطوط الرئيسية ما يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت تغير توجه الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي الأمريكي بالانتقال من الشرق الأوسط، والتحرك شرقا تجاه وسط آسيا حيث (بؤرة نمو التحديات والمهددات الجديدة) والتي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تحويل جهودها الرئيسية إليها، ما يعنى أن تركيز اهتمامات واشنطن على آسيا، ويقابل ذلك تلقائيا تقليل درجات اهتمامها بالشرق الأوسط لأسباب متعددة .

وقد شرعت الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات التنفيذ الفعلي لتلك الاستراتيجية الجديدة على أرض الواقع منذ لحظة صدورها، ويمكن رصد الرؤى الأمريكية الرئيسية حول أسباب هذا التحول وفي تلك الاستراتيجية الجديدة على الوجه التالي:

على الرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية إلا أن كلتا الدولتين (الصين والهند) في صعود مستمر وحققا تقدما تكنولوجيا وعسكريا واقتصاديا متفوقا، مكنهما من بناء قدرات تأثير إقليمية ودولية يصبح معهما الأمر معقدا أمام الولايات المتحدة خاصة إذا أضيف إليها أيضا قدرات تأثير أخرى في منطقة شرق أوروبا بدأت تظهر معالمها متدرجة مع بداية الصعود الروسي بضم جزيرة القرم إلى روسيا.

ترى الاستراتيجية الأمريكية أيضا أن قدرات التأثير الإقليمي والدولي لم تعد تحتكرها الدول فقط، بل أصبح من الممكن أن يضاف إليها أيضا لاعبون جدد من خارج نظام الدولة مثل (المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات المجتمعية المحلية) بما يحتم على أمريكا ليس فقط القبول بهذا الواقع الجديد من التعدد في عناصر التأثير، ولكن عليها أيضا أن تعترف بأن مراكز القوة التاريخية لم تعد بالضرورة الدولة فقط، بعد أن تحولت كافة منظمات المجتمع المدني عمليا إلى مركز للجاذبية (الجيوسياسية).

اهتمت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بضرورة التركيز مستقبلا بسرعة على التعامل مع كل عناصر التأثير المختلفة، باعتبار أنها إن لم تفعل ذلك سيصبح المستقبل أمامها غامضا (غير مؤكد) خاصا وأنها قد اكتشفت بعد الثورات التي حدثت في المنطقة العربية، أن الأفراد قد اكتسبوا القدرات والمهارات المؤدية

انضمام إيران لمجموعة الصين والهند يشكل محور ثالث اقتصاد في العالم وتتكون معادلة جيوسياسية جديدة تغير التوازن الاستراتيجي

إلى إعادة تشكيل الدولة، بينما الحكومات غير قادرة على العمل[٢] على إحداث التغيير بنفس القدر.

وقد أشارت الاستراتيجية الأمريكية أيضا إلى خطورة الاعتماد المطلق على البترول من الخارج، بعد أن تبين أن هذا الاعتماد المطلق يؤدى إلى تعريض المصالح الأمريكية للخطر، نتيجة لاحتمالات حدوث مشاكل في مناطق مصادر البترول الحالية، مع تزايد التوقعات بأن تكون أكثر جسامة مستقبلا، بما يشكل تحديات مفاجئة وخطيرة قد لاتستطيع الولايات المتحدة التعامل معها، وهذا الأمر مثير للقلق البالغ على حد توصيف الوثيقة.

لقد حددت الاستراتيجية الأمريكية حالة إيران بأنها تسعى بنشاط ملحوظ لترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية بوسائل عديدة في الخليج العربي بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، بما قد يوفر لها قدرات (جيوسياسية) إضافية في إقليم الخليج والشرق الأوسط ،وأنه في حال سعي إيران للانضمام لمجموعة (الصين + الهند ثالث اقتصاد في العالم) ، وحينئذ ستتشكل معادلة جيوسياسية جديدة، ستؤدى بتفاعلاتها الجيوسياسية حتما إلى تغير حاد في الاتزان الاستراتيجي بوسط آسيا ينتج تفاعلات يتحول معها الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق ، وعلى ذلك حتمت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على أن تستجيب لتلك الضرورات الجيوسياسية باتخاذ الاجراءات بإعادة التموضع في (وسط آسيا) ، بما يوفر تنمية القدرات الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها في الباسيفيك، وتسهيل إمكانية مباشرة تسمح بمتابعة دقيقة لمراحل الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني والهندي، وتحديد أبعاد ومدى طموحاتهم العسكرية، في الوقت المناسب بما يسمح بتطوير أساليب التعاطي المناسبة وفي الوقت المناسب .

مع اعتبار أن ما نشر في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة أقل بطبيعة الحال من محتواها الأصلي، إلا أنه الملاحظ أنها أوردت في نهاية خلاصتها العديد من العبارات، توضح بموجبها أنه ستظل أمريكا عنصراً فاعلا ورئيسيا في الحفاظ على النظام الدولي، وبما يحتم عليها أن تكون جاهزة، باستمرار لتلك المهمة، مع ملاحظة التحلي بالمرونة والديناميكية الواقعية والخلاقة لحل المشكلات الدولية المعقدة والتي ستتنوع في نتائجها بين الرابحين ،والخاسرين في المعارك الجيوسياسية المستقبلية، بما يعني بوضوح أن كل شيء وارد، وستكون أمريكا حينئذا في جانب مع من يكون لديه القدرة على أن يفرض إرادته الجيوسياسية في المنطقة .

إخلاء القوات الأمريكية مسألة وقت وعلى دول المنطقة وضع استراتيجية جديدة

وفي إطار التعليق على تلك العبارة سنجد أنها تعكس الثقافة السياسية التقليدية الأمريكية، والتي تحدد بصراحة ووضوح مبدأ " لاصديق دائم، ولا عدو دائم، ولكن توجد مصلحة دائمة " وهذا ليس بجديد في السياسة الدولية عموما، إلا أنها متصادمة و متناقضة مع الثقافة العربية التاريخية المنتمية للعالم الفاضل، حيث يمكن قبولها إلى حد ما داخل النظام العربي فقط دون سواه ، إلا أنه لا يجب التعويل أبدا على أي تعهدات أو تفاهمات أو حتى اتفاقيات في مجال الأمن القومي فقط ، ولكن يجب الاعتماد على الاجراءات التي توفر القدرة في التأثير على الأوضاع الجيوسياسية على أرض الواقع ، في مواجهة ما تسعى إليه حاليا في حالة كل من سوريا واليمن والبحر الأحمر .

ومن خلاصة ما أشارت إلية وثيقة الأمن القومي الأمريكي في إطار التواجد العسكري للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط، وقررت فيها إنهاء تواجدها العسكري المباشر في الخليج العربي والشرق الأوسط عموما، وذلك بسبب التكلفة الهائلة التي يتحملها دافع الضرائب الأمريكي، حسبما أشارت الوثيقة.

وقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي على أهمية تبني فكرة إقامة الترتيبات الأمنية والسياسية، بما يضمن بشكل مقبول تحقيق إجراءات الحفاظ على المصالح الأمريكية والمتوازنة مع مصالح دول الشرق الأوسط، وتحقيق أمن إسرائيل بالعمل معها بشكل مستمر لضمان تفوقها الإقليمي.

وقد أصبح هذا الاختيار الأمريكي أمرا محتما نظرا لمديونيتها الاقتصادية الضخمة والمتزايدة، ومن ثم يعد الاتفاق النووي بين أمريكا / إيران نموذجا واضحا لتطبيق فكرة الترتيبات السياسية والأمنية، بالإضافة إلى التصور الأمريكي، باجتماع الرئيس أوباما في واشنطن مع قادة دول الخليج، حيث أوضح أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة سيكون بها بديلا كافيا لمواجهة التدعيات السلبية للاتفاق النووي مع إيران، ومن الواضح أن وجهة النظر العربية لم تقتنع بما أوضحه الرئيس الأمريكي، مما يحتم على الدول العربية أن تستخدم نفس الأوراق الاستراتيجية التي تستخدمها واشنطن في تصوراتها عن أمن منطقة الخليج العربي، والمنطقة العربية، وهى ببساطة المرابحة الجيوسياسية العربية، بمعنى ضرورة التحرك العربي في جميع الاتجاهات بتحالفات جديدة، تؤدي إلى سرعة حسم الموقف في كل من (سوريا- اليمن) لصالح القوة السياسية العربية ، فيما يتعلق بالاستعداد لما هو قادم مستقبلا .

وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة تحتم جاهزية واشنطن التي ستكون في جانب القادر على فرض إرادته الجيوسياسية في المنطقة

الإطار الحالي للتواجد العسكري الأمريكي في الخليج:

وبالنظـر إلى نظام الأمـن الذي اتبعته القـوات الأمريكية في منطقـة الخليج العربي سنجده يعتمد اعتمادا مطلقا في استقراره (بتشكيـل قوة أماميـة عسكرية أمريكية) متواجـدة في عددا من الـدول العربيـة المشاطئة للخليج عـدا (السعوديـة) حيث تتضح ملامح محـاوره في إطـار التواجـد العسكري الأمريكـي بإحجام متنوعة في الدول التالية:

- الكويت: قوة برية أمريكية تبلغ ١٥٠٠٠ فرد.
- دولة الإمارات العربية: قوة جوية أمريكية ٥٠٠٠ فرد.
- عمان: قوة نقل جوية وإعادة ملء جوي٢٠٠ فرد.
- البحرين: مركز متقدم لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي ٧٠٠٠ فرد.
- قطـر: القواعـد الجوية والقيادة المتقدمـة للقوات المركزية الأمريكيـة بقاعدتي السيلية والعديد، ومـن غير المتوقع أن تتخلى أمريكا عن التواجد بها في جميع الأحوال.
- قوة جوية محدودة بالأردن.
- العراق: قوة تدريبية أمريكية ١٥٠ فرد يعملون كمستشارين للتدريب.

بالإضافـة إلى بعض التمركزات المتنوعة للافرع التخصصية لقيـادة قوات المركزية (CENTCOM) البرية والبحرية، والجوية، والقوات الخاصة، والمارينـز ، ويجدر بالذكر أن كافة تلك القوات المتمركزة في المناطق المشار إليها هي قوات محدودة، إذ أنها تمثل القاعـدة الأماميـة أو المتقدمة ، والتي طبقـا للتخطيط الأمريكي تعتبر كنواة للاستناد عليها في الفتح الاستراتيجي الشامل لقوات أمريكية أكبر في حال نشوب حرب في المنطقة .

ويعد هذا الأمر لافتا للنظر، وجديرا بالتحليل والدراسة بشكل أكـثر عمقا وشمولا، وذلك لأنه مثـير أيضا للعديد من التساؤلات، فعلـى سبيل المثال هل يمكن اعتبار أن قرار الرئيس أوباما بسحب القـوات الأمريكية من منطقـة الخليج أنه انسحابـا عسكريا من المنطقة على الأطلاق؟

وكيف يمكن تصور أن الجيش الأمريكي المنتمي لعقائد الجيل الرابـع للحرب، غير قادر على الفتح الاستراتيجي لقواته المسلحة في أي منطقة في العالم دون الحاجة للارتكاز على ما يسمى بقوات أمامية متقدمة، وغيره مما هو منتمي للجيل الثالث للحرب؟

ولماذا استعرض الجيش الأمريكي بالتفصيل في تقريره حول البنية التحتيـة للطرق بأنواعها، والمطارات، والقواعد البحرية في منطقة الخليج العربي؟

وهـذا التصـور يمكن طرحـة للدراسة التفصيليـة فيما بعد، ولكننـا في مقالنا الحـالي سنظل في إطار التصـور الذي يفترض خـروج أمريكا مـن منطقة الخليج العربي، بمـا يطرح العديد من التساؤلات حول التوجهات والاختيارات المتاحة.

وبصفـة عامة يمكن أن نستخلـص مما تقدم أن إعادة تعديل إحجام/ إخلاء تام للقـوات العسكرية الأمريكية، بأنواعها البرية والجويـة والبحرية، قد أصبحت مسألة وقـت فقط، ويستلزم من الـدول العربية وخاصـة دول الخليج العربي مـن التفكير في رؤية جديـدة لاستراتيجيـة الأمـن القومـي العربـي خاصة، مـع بروز الطموحـات الروسية الجديـدة وتحالفها الواضح مـع إيران عدو العرب الرئيسي.

ثانيا: روسيا

إن فكـرة عـودة روسيـا مرة أخـرى كلاعـب دولي مؤثر على الساحـة الدولية، كانت فيما يبدو كامنة في عقـل الدولة الروسية الجديـدة والتـي قامت بعـد سقوط الاتحـاد السوفيتـي السابق، ومـن الواضـح أنها كانت تحتـاج إلى وقت تعيد فيـه إعادة ترتيب أوضاعهـا، والتركيز على إعادة البناء في إطـار رؤية استراتيجية تستهـدف استعادة مكانتهـا الدولية كدولة عظمـى، وقد أحرزت الدولـة الجديدة تقدمـا اقتصاديا كبيرا ساعدهـا دون شك على إحياء الفكرة القومية الروسية.

حيـث استغلـت روسيـا تراكـم هـذا الحجـم الضخـم من التفاعـلات العالميـة المتسارعـة والمتشابكـة في الشـرق الأوسـط ، وإمـكان تحويلـه إلى المرتبـة الثانيـة مـن الاهتمـام بمقتضـى الاستراتيجيـة الأمريكيـة الجديدة، والتي مهـدت الطريق بدون شـك لـدور روسي فاعل في الشرق الأوسـط ، بما أنتج الكثير من المتغيـرات في منطقة الشـرق الأوسط دون شـك، فبعد أن كانت أمريـكا تهيمـن على المنطقة، بـدء دورها في التراجـع عمليا منذ لحظة توقيع الاتفاق النووي مع إيران، بالإضافة لحدوث تفاعلات إقليميـة رئيسية أخرى، مثـل الانفتاح المصري علـى روسيا، كرد فعـل مصـري مضـاد للموقـف الأمريكـي العدائي مـن ثورة ٣٠ يونيـو ٢٠١٣م ، وتهديـد مصـر بإيقـاف المساعـدات العسكرية، والذي استفادت منه روسيا، باتخاذ مواقف واضحة بدعم و تأييد

التحرك الشعبي المصري الذي أسقط نظام الإخوان، الأمر الذي أعطى لروسيا قبولا على المستويين الشعبي والرسمي في مصر ، خصما من حساب أمريكا.

كما اقتنصت روسيا أيضا فرص البطء الأمريكي في إيجاد حل للأزمة السورية، بالتدخل السريع، فوضعت قواتها على الأرض بأحجام كبيرة ونوعية متقدمة في سوريا، حرصا على مصالحها العسكرية في طرطوس واللاذقية، مع تنشيط وتعميق تحالفاتها العسكرية مع إيران، وتوقيع اتفاقيات تسلح جديدة معها (نظم الدفاع الجوي المتطورة س٣٠٠).

وقد استفادت روسيا أيضا من قيام أمريكا بتوقيع الاتفاق النووي مع إيران، "فكان التمدد الروسي، بمقابل الانكماش الأمريكي في الشرق الأوسط"، وهذا لايمكن فهمه بأن روسيا قد أصبحت قوة عظمى، ولكنه يظل في إطار السعي الروسي باستغلال فرص الفراغ الاستراتيجي الإقليمي والدولي لتصبح قوة دولية مؤثرة يؤهلها لأن تكون شريكا في الاحداث العالمية، وفي إطار جيوسياسي يحقق مصالحها بالدرجة الأولى.

الأمن الجماعي الخليجي هو الأنسب لتحقيق الردع ومنع الاعتداء

وجهة النظر الروسية بشأن الشرق الأوسط

يمكن فهم المواقف الروسية تجاه الشرق الأوسط من خلال مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، حيث لديها مخاوف -كما تعلن دائما - من امتداد الإرهاب الديني إلى محيطها الجغرافي الجنوبي، و تخشى موسكو من ارتفاع أخطار التماس الجغرافي مع (٢٠ مليون مسلم في روسيا) ، ويعد ذلك تبريرا يستهدف ملء الفراغ الأمريكي فيما يبدو ، خاصة أن لروسيا تطلعات في حصة من طلبات التسلح للدول العربية، باعتبار أن الدول العربية تعد من أكبر مناطق العالم طلبا للسلاح، كما أنها تسعى أيضا لتوسيع مصالحها والمتفقة أيضا مع مصالح حليفها الصيني، وتطلع روسيا أيضا إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي والذي تعتبره روسيا من أهم ركائز الشرق الأوسط .

ومن ذلك يمكن استخلاص معادلة القوة الاستراتيجية الروسية / الأمريكية في الشرق الأوسط من أنها تعكس حالة (الاتزان /الرفض /القبول) بينهما تجاه القضايا الاستراتيجية، بمعنى أنه إذا استقرت الأمور بينهما، كان التنسيق بينهما لضبط علاقتهما بالشرق الأوسط وبدرجات متفاوتة طبقا للحالة والعكس صحيح.

وتعد (سوريا) نموذجا وتعبيرا دقيقا عن ذلك، فحينما أعلنت المقاطعة الأوروبية والأمريكية لروسيا بسبب قيامها بغزو جزيرة القرم وضمها لأراضيها، ردت عليها روسيا جيوسياسيا، بالانغماس الأعمق سياسيا وعسكريا في سوريا بصورة غير متوقعة، بما وفر لروسيا موقعا متقدما في الوساطة والتلاعب بين أطراف النزاع المتعددة في سوريا، بغية تحقيق دور عالمي مؤثر يضيف إلى مكانتها كقوة دولية فاعلة، ولعلنا نرى كيف استغلت روسيا حادث إسقاط طائرتها بواسطة تركيا، بزيادة التمدد في سوريا وعزل تركيا بريا عنها.

ومن الفرص السانحة التي استغلتها روسيا أيضا، وبصور متعددة هو استغلال تراجع التأثير الأمريكي في المنطقة، في بناء تحالفات تحت مسمى الحرب ضد الإرهاب يشمل كل من إيران، والعراق، وسوريا، وحزب الله اللبناني.

والمتابع للشأن الروسي، وبصفة خاصة أثناء انعقاد مؤتمر العشرين (نوفمبر ٢٠١٥) في تركيا، سوف يلاحظ في تصريحات بوتين الإعلامية لغة استخدام القوة، أثناء مناقشة الموقف في سوريا، وكذلك التلويح الدائم عن استعداد بلاده لاستخدام القوة العسكرية ضد أية محاولات لإلحاق الضرر بالأمن القومي الروسي أو يهدد أيا من مصالحة العالمية أو الإقليمية.

التوجه الرئيسي لدول الخليج:

في إطار العلاقات الدولية، هو الحرص على مبادىء القانون الدولي والتي تنص على العدل والمساواة والتعاون والاحترام المتبادل بين الدول، ولكن إن كان هناك دولة ما لا ترغب في احترام تلك القواعد القانونية، فينبغي إذا التعامل معها بما يستحق من قوة رادعة، ومع اعتبار أن أمن الخليج يعد جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، فهذا يعني بالضرورة أن أي اعتداء على دولة ما داخل منظومة الأمن القومي العربي، فيعد هذا الاعتداء هو بمثابة الاعتداء على جميع الدول الأعضاء داخل المنظومة العربية.

ومن ثم يترتب على ذلك أن مشاركة الدول العربية في اتخاذ الإجراءات الجماعية، وبالتعاون مع النظام الدولي، الأخذ في الاعتبار النظر في أهمية تنمية العلاقات العربية مع روسيا، كقوة سياسية مضافة والتي من شأنها إضافة أبعاد سياسية جديدة في تشكيل حزمة الضغوط والتدابير الجماعية الفعالة، وما قد يصاحبها من إجراءات حاسمة قادرة على ردع العدوان.

مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن أي أعمال عدائية تحدث في منطقة الخليج العربي ستتسبب في إرباك حركة البترول، في كل من مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، سيقود حتما إلى تدمير الاقتصاد العالمي والإقليمي، بما يعني أنه لايجب اعتبار أمن منطقة الخليج العربي مجرد قضية محلية، أو عربية تقع مسئولية

معادلة القوة الاستراتيجية الروسية / الأمريكية في الشرق الأوسط
تعكس حالة (الاتزان /الرفض /القبول) تجاه القضايا الاستراتيجية

تأمينهـا على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي وفى إطار جامعة الدول العربية.

الاختيارات:

في إطار التوجه الاستراتيجي لدول الخليج، وتحديد المهددات الرئيسيـة والتـي علـى رأس قائمتهـا إيـران، فيكـون الاختيـار الاستراتيجي في الإطار العام الآتي:

١- إن تحقيق الاتزان الاستراتيجى داخل كل دول الخليج هام وضـروري ، إذ أن الأخطـار المتوقعـة تكمن أساسـا داخل منطقة الخليج، خاصة بعد رحيل أمريكا من منطقة الخليج، فمن المحتمل أن تقـوم إيران باتخاذ إجـراءات تستهدف منها تدعيم نفوذها في منطقـة الخليـج ، بما قد يسهل فرض أجندتهـا الفارسية على المنطقة، وهذا التهديد يعطى لدول الخليج، والدول العربية الحق في أن يكون لديهم مخـاوف عميقة من السلوك والنوايا الإيرانية، خاصـة أن الإشـارات العدائيـة الصـادرة عن قيـادات الحرس الثـوري الإيـراني يفهم منهـا وبوضـوح، ،نهم الجهـة الرئيسية لاتخاذ القـرار الاستراتيجي داخل إيران، وهذا أمر لا يخفى على أحد، بالإضافة لما تملكه إيران من إرث عدائي نحو العرب .

٢- إن نظـام الدفـاع الجماعـي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي الحالي يعد أساسا جيدا للبنـاء عليه وتطويره بشكل يستجيـب لمعطيـات المتغـيرات الجيوسياسية الجديـدة، والتي تدفع بضرورة توسيـع المشاركة الدولية والعربية فيها، ولايجب قصـره على دول المواجهة العربية المشاطئة للخليج فقط ، ولكن بضرورة تكاملية تؤدي إلى بنـاء أنساق سياسية دولية وإقليمية متعـددة ليس فقط في العمـق العربي، ولكن تحيط جيوسياسيا أيضا بشرق الخطر الإيراني، مثل " الصين- اليابان- الهند- ماليزيـا" شركاء في نظام الأمـن والتعاون الجماعي في الخليج فوجـود تلـك الـدول سيكـون فاعلا للغايـة في مجـال التحييد الاستراتيجي لإيران .

٣-هنـاك دور حتمـي للعديـد مـن القوى الفاعلـة الأخرى من خـارج إقليم الشـرق الأوسط، مثل كل مـن المنظمات الدولية الحكوميـة وغـير الحكوميـة، الأمم المتحـدة، الاتحـاد الأوروبي، بالإضافة للولايات المتحـدة، جميعهم لديهم مصالح استراتيجية هامـة في استقـرار وتنمية منطقـة الخليج العربي، ومـن ثم فإنه يجـب الاستعانة بهـم من خلال مشاورات متعـددة الجوانب حول أفضل الصور لصياغة نظام آمن (صلب / ناعم) يحقق استدامة الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

٤- إن دراسة تطبيق نظام للأمن الجماعي في منطقة الخليج هو الأكثر مناسبة، خاصة وأن هناك نظما للأمن الجماعي مطبقة في أماكن عديدة في العالم ويمكـن الاستفادة من الأفكار العديدة الواردة في بناء منظومات الأمن والتعاون المطبقة حاليا في كل من : - منظمـة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ، - مفوضية الأمن والتعـاون في أوروبا (CSCE)- منظمة دول شرق آسيا (ASEAN) ، وهـي جميعا نمـاذج مناسبـة لأماكنها، لكن ومـن خلال تطوير أفكارهـا بما يسمح بتطبيق بعضا منها في بناء نظام جديد للأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي .

٥- تتصـف نظم الأمـن الإقليمي بأنها لاتركـز على الاعتماد بشـكل كامـل على القـوة العسكرية فقط(وإن كانـت جزء رئيسي مـن منظومة أمن الخليج) ولكـن تتأسس أيضا على أفكار للأمن متعـدد الشـركاء ، لمـا تحتويـه مـن قواعد تحـدد أسسـا للسلوك الإقليمـي يستهـدف منع الاعتداء ، مـع استعدادها في نفس الوقت لردع أي اعتداء حال حدوثه باستخدام القوة العسكرية والتي يلزم أن تتصـف بقدرات ردعية متفوقة، وعاليـة الكفاءة ترسل رسالة توضح أن تكلفة العدوان باهظة في إطار منظور العقاب الجسيم.

٦-القـوة العسكريـة العربيـة ستعـد حجـر الزاويـة في بناء منظومـة أمن الخليـج، ومن الواضـح أنه مازالت هنـاك مشاكل تقنيـة لم تحسـم بعد، ولكـن يمكن البـدء في مراحل بنـاء القوة العسكريـة علـى مراحـل إذ أن طبيعتهـا تتطلب التـدرج، على أن تكون البداية في المرحلة الأولى، هي تشكيل النظام المشترك للقوة الجوية العربية والدفاع الجوي، وفي إطار خطوط عامة كمثال:

أولا: الوحدات الجوية متمركزة كل فى قواعده الجوية.

ثانيـا: وحـدات وعناصر الدفاع الجـوي أيضـا في أماكنها، مـع تخطيط نظـم موحـدة للإنـذار، وتنفيـذ مهـام العمليات، وعلى أساس التدريبات المشتركـة المستمرة سيتم بطبيعة الحال الوصول إلى خطط متكاملة ومرنة، فهكذا يجب أن تكون البداية المبسطـة والتدريجية، ووفقـاً لقاعدة أن ما لا يدرك كله، لا يجب أن يترك كله. ●

* مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية -القاهرة

محفزات التقارب والتباعد بين الخليج وروسيا

حتى بدايات الألفية الثالثة، كانت العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) يغلب عليها الفتور ويشوبها عدم الثقة. ولذلك خلفيات تاريخية معروفة، فالدول الخليجية من جانبها دعمت بطريقة غير مباشرة الحركات والتوجهات الإسلامية في الشيشان وداغستان، وقبل ذلك دعمت المجاهدين الأفغان بشكل كبير وبصورة مباشرة في حربهم ضد الاحتلال السوفيتي. وفي المقابل اتبع الاتحاد السوفيتي (ومن بعده روسيا) سياسة إقليمية في الشرق الأوسط تتعارض مباشرة مع مصالح وأمن دول الخليج. ابتداءً من ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بدعم النظام البعثي في كل من العراق وسوريا، إضافة إلى مساندة النظام الاشتراكي في اليمن الجنوبي. ثم الاضطلاع بدور الظهير السياسي والعسكري لكل من إيران وسوريا في الثمانينيات والتسعينيات.

سامح راشد *

مع دخول الألفية الجديدة وما صحبها في ١١ سبتمبر ثم الاحتلال الأمريكي لأفغانستان وبعدها العراق. تعاظم تركيز موسكو في التحالف والتنسيق مع إيران ودعم طموحاتها الإقليمية. بالتوازي مع تقوية الروابط مع سوريا الحليف العربي الرئيسي. وتجسد هذا التحالف الثلاثي لاحقاً في الدعم الروسي الإيراني المشترك، الذي لعب دوراً جوهرياً في إطالة أمد الأزمة السورية ومنع سقوط نظام الأسد. ما أفضى إلى تحول الثورة السلمية إلى حرب أهلية ثم إقليمية، وأخيراً دولية بالتدخل العسكري الروسي المباشر. وقد أوجدت هذه الخلفيات حالة من التوجس وعدم الثقة.

في المقابل، شهدت العلاقات مظاهر إيجابية ومحطات تعاون في السنوات الأخيرة.

على سبيل المثال، بالرغم من أن روسيا تعتبر من أكبر وأبرز المنتجين خارج أوبك، الأمر الذي يضعها في مواجهة وتنافس مباشر مع دول الخليج على الحصص في السوق النفطية. إلا أن ذلك لم يحل دون التعاون للحفاظ على مستويات الإنتاج واستقرار الأسعار لفترة طويلة (٢٠٠١ – ٢٠١٤م). قبل أن يعود التباين مجدداً في سياسات التسعير النفطية، على خلفية زيادة دول أوبك حجم الإنتاج بشكل أصاب أسعار النفط في السوق العالمي بهبوط شديد، حتى تدنت في عام ٢٠١٥م، إلى ما دون ٥٠ دولار.

وحدث أن العام ذاته شهد مظاهر أخرى لتعارض المصالح والسياسات ومن ثم فتور وتوتر العلاقات. كما في الأزمة السورية، حيث تقف روسيا ودول الخليج على طرفي نقيض بشأن كيفية حل الأزمة والخروج من المأزق. ويكشف ذلك التسلسل الزمني، كيف عكست التفاعلات المتباينة وتعدد المسارات بين الجانبين، تذبذباً واضحاً في وتيرة العلاقات بين الدفء والفتور.

محفزات التقارب والتباعد:

١- العامل الأمريكي:

غني عن الإيضاح أن للعامل الأمريكي أهمية وتأثير في مجمل الأوضاع بالشرق الأوسط، سواء لجهة التحالفات القائمة أو التفاعلات الدائرة بين دول المنطقة وسياساتها تجاه القضايا الإقليمية. ويمكن القول أن تراجع التأثير الأمريكي في المنطقة، ومن ثم إفساح المجال أمام قوة عظمى أخرى، سواء روسيا أو

خيبة الأمل من أمريكا سبب في توجه بعض دول المنطقة إلى الاستعانة بالدب الروسي والبحث عن تعويض غياب المظلة الأمريكية

غيرهـا، هو نتيجة توجـه أمريكي جديد وليس رد فعل على تحول سياسـات دول المنطقة تجـاه واشنطن. فقد تخلـت واشنطن عن الانخـراط المباشر في قضايا المنطقة، وتبنـت مواقف سلبية تجاه التطـورات والأزمات المتلاحقة، بل كانت أحيانـاً سبباً مباشراً في تفاقـم تلك الأزمات وتعقيدها. وهو ما حدث بشكل واضح وصارخ في الأزمـة السورية التي لولا التخـاذل الأمريكي في دعم المعارضة السوريـة ونصـرة مطالب الشعـب السوري، لربمـا انتهت الأزمة ونجحـت الثـورة السورية مـن الشهور الأولى لها. وهـو ما ينطبق أيضـاً على حرب «داعش»، إذ كانت مواجهتها أسهل وأقل كلفة في المراحل الأولى لنشاط التنظيم.

من ثم فإن «خيبـة الأمل» تعد سبباً رئيساً في توجه بعض دول المنطقـة إلى الاستعانـة بالدب الروسي، والبحـث عن تعويض ولو جزئي لدى موسكو عن غياب المظلة الأمريكية. ومن زاوية أخرى، فـإن اتجاه واشنطن إلى أقصـى الشرق الآسيوي، هـو الذي سمح لموسكو بالعودة إلى الشرق الأوسط بقوة. الأمـر الذي يعني بالضـرورة أن التفاعلات الإقليمية (بما فيها الخليجية) الروسية، حتى وإن لم تكـن بهدف إيجـاد بديل لواشنطـن، فهي على الأقـل لمواجهة ذلك «الإقبال» الروسي الخشن على المنطقـة، والذي يمكن اعتبـاره اندفاعاً «هجومياً» نحـو الشرق الأوسـط بالمعنى الشامـل، خصوصاً سياسياً وعسكرياً.

بلورة رؤية خليجية متكاملة للعلاقات مع موسكو والاستفادة من التجارب

لكن ما يجب التذكير به، أن الارتباط الإقليمي بالولايات المتحـدة الأمريكية، ليس محصـوراً في الدور الأمريكي المباشر تجاه قضايا المنطقة. فالعلاقات الثنائية وثيقة وعميقة بما يجعـل التحلل منها بشـكل كامل غير وارد لا أمريكيـاً ولا إقليمياً، وينطبـق هـذا الارتبـاط القـوي بصفـة خاصة علـى دول مجلس التعـاون الخليجي. حيـث العلاقات قوية وممتـدة ويصعب تصور تقليصهـا أو استبـدال موسكـو بواشنطن خصوصـاً في المجالين الاقتصادي والعسكري. ما يعني أن العامل الأمريكي ليس مرشحاً للاستبعـاد مـن معادلات المنطقـة، خصوصاً في مسـار العلاقات الخليجيـة الروسيـة المباشـرة، سـواء الثنائيـة أو الجماعية على مستوى مجلس التعاون ككل.

٢- تحالف موسكو- طهران:

كما أن لـدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتباطات وثيقـة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فـإن لروسيا أيضاً مصالح وارتباطـات قوية مع إيران. ولتلك الارتباطـات وجهان أساسيان، أولهمـا تعـاوني ينبـع بالأساس مـن حزمـة منافـع متبادلة على المستـوى الثنائي، خصوصاً في المجالين النـووي والعسكري. حيث تقدم موسكـو التكنولوجيا النووية والخبرة لطهـران، إضافة إلى منظومـات تسليح روسية متقدمـة، مقابل عوائد اقتصادية تسهم في تخفيـف الضغوط عـن الاقتصاد الروسي. فقـد تجاوزت قيمة واردات الأسلحـة الروسيـة لطهران ٣٠٠ مليـار دولارًا خلال ربع قـرن (١٩٩٥ – ٢٠١٥م). وبعد الاتفـاق النووي الإيراني الغربي، زادت قـدرة طهـران توفـير السيولـة اللازمـة لشـراء مزيد من الأسلحـة الروسيـة المتقدمـة. وبالفعـل أعلنت إيـران في سبتمبر الماضـي، أنهـا أبرمت صفقة جديـدة مع موسكو تبلـغ قيمتها ٢١ مليـار دولار، للتـزود بطائـرات سوخـوي طرازي إس ٣٠ وسوبر جيـت ١٠٠، إضافة إلى معدات وأجهزة أقمار صناعية. وفي سياق التعـاون الاقتصادي، تشهد العلاقات تطوراً مستمراً باتجاه مزيد من التقوية والترابط، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١،٦٨ مليـار دولارًا في عـام ٢٠١٤م. وفيما يتعلـق بالاستثمارات، ينتظـر أن تصـل قيمـة المشروعـات الاقتصاديـة المشتركـة في السنوات القليلة المقبلـة إلى ٤٠ مليار دولارًا. وهناك من الإشـارات ما يؤكد أن العلاقات الإيرانيـة الروسيـة تتمتع بحوافـز اقتصادية تدفع الطرفين للحفاظ عليها وتمتينها. من تلك الإشارات أن موسكو أبرمـت في أغسطس ٢٠١٤م، واحدة من أكـبر صفقاتهـا الاقتصادية مع طهـران بقيمة ٢٠ مليـار دولارًا لمدة خمس سنـوات. وتتركز بالأساس على قطاع الطاقة، بتدعيم وتطوير قطاع الصناعة النفطيـة وبنـاء منشآت وشبـكات جديـدة للطاقة في إيـران. إضافـة إلى التعـاون في نقل وتسويـق ومبيعات النفط الإيراني. وتوريد معدات ومستلزمـات صناعية وسلع استهلاكية. هـذه الصفقـة كانت رسالة واضحـة من موسكو وطهـران بأنهما ماضيتـان معـاً في التنسيـق لمواجهـة العقوبـات الغربيـة على كل منهمـا. وأن هذا التعاون ليس مرتبطـاً بمآلات المفاوضات النووية التي كانت تمر في تلـك الفترة بمرحلة حرجة ودقيقة للتوصل إلى الاتفاق المبدئي الذي وقع لاحقاً في نوفمبر ٢٠١٤م.

الوجـه الآخر في العلاقات بين طهـران وموسكو تنافسي. وهو غـير ظاهر حاليـاً، حيث يتعلـق بصفـة خاصة بالوضـع في بحر قزويـن حيث يوجـد خـلاف تاريخي بـين طهـران وموسكو حول المياه الإقليميـة والحدود البحرية وكيفية تقسيم واستغلال الموارد الاقتصاديـة بين الدول المُشاطئة. لكن في المجمل، تجميد الخلاف حـول بحر قزويـن مقابـل استمرار الدعـم الروسـي لطهران في أنشطتها النووية وطموحاتهـا التسليحية العسكرية، عوامل تجعل علاقة روسيا مع إيـران مرشحة لمزيد من التقارب والتقوية. ومن ثم تعد أحد أهم كوابح التقارب بين موسكو ودول الخليج العربية.

غـير أن ذلك الوجـه التنافسـي في العلاقات قـد يكشف عن

نفسه مجدداً في ملفات أو مناطق تبدو حتى الآن ساحات تعاون. على رأسها سورية التي يمثل التدخل الروسي فيها انتقاصاً من رصيد وثقل الدور الإيراني، حتى وإن كان الهدف الرئيس لكليهما واحد، بعدم السماح بانهيار نظام الأسد ولو مرحلياً. أما ما وراء الإبقاء على الأسد، فلكل طرف حساباته الخاصة وتقديراته لكيفية الاستفادة من الدور والحضور والتأثير في حاضر ومستقبل سوريا، ومن بعدها المنطقة ككل. هذا التسلسل قابل للتحقق ليس فقط في سوريا، لكن أيضاً في ليبيا، وربما أيضاً في اليمن. بالتالي، فإن تمايز المصالح ومن ثم السياسات بين طهران وموسكو في الملفات الإقليمية، مدخل مهم أمام دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة العلاقات مع موسكو حاضراً ومستقبلاً.

٣- الإسلاميون:

الموقف من «الإسلاميين» ليس محدداً ثابتاً لبوصلة العلاقات الخليجية الروسية، خصوصاً لجهة المستقبل القريب. ففي الماضي كان هذا الملف جوهر خلاف شديد بين الجانبين، نبع بالأساس من التناقض الجذري بين المرجعية الدينية التي تلتزم بها دول الخليج في سياساتها الداخلية والخارجية. مقابل المرجعية اللادينية للسياسات السوفيتية ثم الروسية. وتجسد هذا التناقض في محطات مهمة. منها الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، ثم التعامل مع تطلعات وتحركات بعض المناطق والجمهوريات (السوفيتية سابقاً) ذات الطابع الإسلامي، مثل القضية الشيشانية.

تقلص كثيراً ذلك التأثير السلبي للموقف من الإسلاميين على العلاقات بين الجانبين، بعد تفجيرات ١١ سبتمبر وما كشفت عنه من فرق واضح بين الإسلاميين الجهاديين الذين يتبنون العنف منهجاً ووسيلة لتحقيق أهدافهم وترجمة أفكارهم، والإسلام كدين والمسلمين الذي يعتنقونه كعقيدة دينية سلمية. وتزامن إدراك الدول الكبرى في العالم ومن بينها روسيا، هذا الفرق الجوهري. مع تأكيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية –عملياً– تمسكها الشديد بتعاليم ومبادئ وأسس عقيدتها الإسلامية، ونبذها العنف الحركي وما وراءه من تطرف فكري. فبدأ الاقتراب المتبادل والفهم المشترك حول ظاهرة انتشار حركات وتنظيمات الإسلام السياسي، الجهادي خصوصاً.

لكن في السنوات الأخيرة، تحديداً منذ بداية موجة الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية. اختلطت الأمور وتداخلت المعايير بشأن تحديد أي من الجماعات والفصائل الإسلامية تتبنى فكراً متطرفاً أو تمارس نشاطاً عنيفاً. وذلك على خلفية التباس وتباين المنطلقات بشأن تعريف «الإرهاب» والتمييز بينه وبين اللجوء إلى القوة المسلحة للدفاع عن النفس أو الأرض أو الشعب. الأمر الذي مثل – ولا يزال– مصدر اختلاف خليجي روسي، بشأن تقييم وتوصيف خارطة الفصائل الإسلامية المسلحة التي تقاتل في سوريا ضد نظام بشار الأسد. حيث تضعها موسكو جميعاً في سلة واحدة وتعتبرها كلها «إرهابية». فيما الصورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً على الجانب الخليجي، حيث تميز دول مجلس التعاون بين تنظيمات مثل «داعش»، وتنظيمات أخرى ذات مرجعية إسلامية، لكنها لجأت إلى حمل السلاح دفاعاً عن الشعب السوري الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية للنظام والأطراف الداعمة له.

على هذه الخلفية، من المتوقع استمرار الخلاف بين الرؤى الخليجية والروسية حول هذه الظاهرة، انطلاقاً من معطيات الأزمة في سوريا. وهو الخلاف المرشح للاستمرار مستقبلاً في أي أزمات أخرى قائمة أو محتملة، مثلاً بخصوص الوضع في اليمن والموقف من الجماعات والفصائل والقوى السياسية هناك.

التعاون النووي مدخل مهم لتطوير العلاقات الخليجية ـ الروسية

٤- الاقتصاد والطاقة:

تعتبر موسكو أن دول الخليج (خصوصاً السعودية) لعبت دوراً جوهرياً في الخفض المستمر لأسعار النفط. في سياق التعاون مع السياسة الأمريكية العقابية ضد موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية. الأمر الذي كبد الاقتصاد الروسي ١٠٠ مليار دولار خسائر نتيجة فروق الأسعار عن المقدرة سابقاً. فضلاً عن خسائر العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المباشرة. والتي بلغت قيمة أضرارها على روسيا في العام الأول لتطبيقها حوالي ٤٠ مليار دولارًا.

الاقتصاد هاجس يشغل روسيا، وهو في الوقت ذاته مصدر قوة وأداة حركة خليجية. الأمر الذي يعني وجود مساحة للتوافق والالتقاء بما يخدم أهداف الطرفين كل من منظوره. وهو ما بدأت إشاراته بالفعل في الأعوام الأخيرة، غير أنه لا يزال بانتظار مزيد من التطوير والترجمة على الأرض. مثلاً في مجال التبادل التجاري، وصل حجم التجارة الخليجية الروسية عام م،٢٠١٣ حوالي ٣,٧٥ مليار دولارًا، بزيادة نسبتها ٥٠٪ عن العام السابق ٢٠١٢ م. لكن يلاحظ أن الوزن النسبي للتجارة بين البلدين ضئيل بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية لكل منهما. فإجمالي التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وروسيا، لا يتجاوز إلا قليلاً حجم التبادل التجاري بين روسيا ومصر. كما أن توزيع حجم التجارة الخليجية ليس متوازناً بين الدول الست ولا يعكس

تحسين العلاقات الخليجية ـ الروسية ضرورة لأن الحضور الروسي في المنطقة واقع والمعطيات تؤكد تثبيته وتوسعه

أيضـاً القـدرات الاقتصادية الحقيقية لكل منهـا. حيث الإمارات هي الشريـك التجاري الخليجي الأكبر مـع روسيا، بنسبة تقترب مـن ٧٥٪ من إجمالي التجارة الخليجية الروسية. ولا شك أن هذا التفاوت ينعكـس بدوره على درجة الارتباط المصلحي أو ما يعرف اقتصادياً بالاعتمـاد المتبادل بين روسيا وكل من دول الخليج على حدة.

وينبغـي على دول مجلـس التعـاون التنسيق معاً وبلـورة رؤية عامـة متكاملـة للعلاقات مع موسكـو، يستفاد فيهـا من التجارب السابقـة مع القوى الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. ونشـير في ذلك إلى نموذج اتفاقات التجـارة الحرة بين واشنطن وبعض العواصم الخليجيـة. والتي اتبع التفاوض حولها اقتراب التفاوض الفردي وإبرام اتفاق مع كل دولة على حدة، وليس اتفاقاً جماعيـاً ينظم حريـة التجارة بين واشنطـن ودول مجلس التعاون ككل. ويزيـد من أهمية التنسيق الخليجي- الخليجي أمام روسيا، محوريـة الجانب الاقتصـادي في العلاقـات وفعاليـة تأثيره على السياسات والتوجهـات الروسية الخارجية. وهو ما أدركته بالفعل دول مجلـس التعاون، ليـس فقط في مجال التجـارة لكن أيضاً في نطـاق الاستثمار. غـير أن التعامل قُطـري أيضاً وليـس جماعياً. فيبـدو الأمـر -ولو ظاهريـاً- كأن هناك تسابقاً بـين دول الخليج ذاتهـا على توثيـق الروابط الاقتصادية مع موسكـو. ومن الأرقام ذات الدلالة في ذلك، أن الاستثمارات الإماراتية في روسيا تزايدت بمعـدل كبـير في السنوات الأخير حتى وصلـت قيمتها إجمالاً عام ٢٠١٤م، إلى حـوالي ١٨ مليـار دولارًا. فيمـا أعلنـت السعودية في يوليـو ٢٠١٥م، تخصيـص ١٠ مليارات دولار لشراكـة استثمارية بين صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي وصندوق الاستثمارات السيـادي السعـودي. وهو مـا يتجاوز حجم استثمـار الإمارات في الصندوق، بقيمة ٧ مليارات دولار.

٥-النووي العربي:

رغـم أن «النـووي» يندرج ضمـن الاقتصـاد والطاقة بصورة أساسيـة، إلا أنه مـن الأهمية بما يجعله بمفـرده مدخلاً مفتاحياً لتطوير العلاقات الخليجية الروسية. وفي هذا السياق يعد «النووي» محفـزاً على تقارب لا دافعاً نحو التباعد بـين الجانبين. فهو أحد المجالات التي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي بالاستفادة مالياً من تقـديم التكنولوجيا والخبـرة الفنية اللازمة للـدول الساعية إلى تشغيـل برامج نووية. وفي ظـل اتجاه عدد من الـدول العربية إلى البرامج النووية السلمية كمصدر نظيف ورخيص للطاقة، اكتشف الجانبان أن «النووي» مصدر التقاء وتبادل منافع دون أعباء عالية علـى أي منهما. بل يكتسب التعاون النـووي العربي الروسي مزايا خاصـة لا تتوافر في حالات أخرى، مـن أهمها أن محددات القرار الروسـي في التعاون النووي الخارجـي، اقتصادية بامتياز. وتأثير العوامل والقيود السياسية عليه يتضاءل كثيراً لصالح الاعتبارات الاقتصاديـة والفنيـة. مـع الالتـزام الثابت بخضـوع كل البرامج والاتفاقـات للمعايـير الدوليـة وإشـراف الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية. بينما تخضع الاتفاقيات والبرامج النووية التي تسهم فيها الـدول الغربية، خصوصـاً الولايات المتحدة، لشـروط وقيود فنية وسياسية تختلف من حالة إلى أخرى.

وقد انتبهـت دول مجلس التعاون الخليجي لهذا الفارق المهم، والذي ازداد وضوحاً وأهمية مع تقدم المفاوضات النووية الإيرانية واتضـاح أن إبـرام اتفاق نهائـي ليس إلا مسألة وقـت، وذلك قبل ثلاثـة أعوام تقريباً من التوقيع عليه فعليـاً. فطرقت دول المجلس البـاب النـووي الروسي مبكـراً، وسرعـان ما استجابـت موسكو للاتجـاه الخليجـي نحوهـا نوويـاً. فتـم بالفعـل في ١٧ ديسمـبر ٢٠١٢م، إبـرام اتفاقية تعـاون نووي بين الإمـارات وروسيا. وهي اتفاقية شاملة لمختلف مراحل البرنامج النووي، بما في ذلك إقامة المنشـآت اللازمـة وتوفير متطلبـات دورة الوقود النـووي، فضلاً عـن تقديم الخـبرة والدعـم الفني لإعـداد كوادر بشريـة وطنية متخصصة. ويشار هنا أن الإمارات أبرمت اتفاقات نووية مع دول أخـرى منهـا دول غربية، غير أن تعدد الـدول التي يجري التعاون معها، والاتجاه إلى روسيا تحديداً، له دلالات مهمة لجهة البوصلة المستقبلية للعلاقات سواء مع الدول الغربية أو مع روسيا.

وقامت السعودية أيضاً بخطوة مماثلة، ففي ١٨ يونيو ٢٠١٥م، وقعـت الرياض وموسكو اتفاق تعاون نـووي. يضمن أيضاً للمملكة امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية. وكان ذلك ضمن حزمة اتفاقيـات اقتصادية وفنية توجت زيـارة الأمير محمد بن سلمان إلى موسكـو. وكان مـن بين مجـالات التعـاون التـي شملتها تلك الاتفاقيـات، أبحـاث وتكنولوجيـا الفضاء. ومعـروف أن الرياض تخطـط لتوفير ٢٠٪ مـن احتياجاتها الطاقوية نوويـاً بحلول عام ٢٠٢٥ م. إضافـة إلى التوسـع في استخـدام تحلية الميـاه، والعمل بالنظائـر المشعـة في مجـال الطـب والأبحـاث العلميـة. وهو ما

استدعى توسيع نطاق البرنامج النووي السعودي ليصل حسب المخطط له إلى ١٦ مفاعل.

ويمثل المجال النووي فرصة تاريخية لمزيد من التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا. إذ يصلح أساساً لتشكيل هيكل قوي من المصالح المتبادلة بين الجانبين، قابلة للمقارنة بالروابط النووية الروسية مع طهران. والتي يمثل «النووي» فيها حجر زاوية.

في المحصلة النهائية، يمكن القول إن مصفوفة محفزات التقارب ودواعي التباعد، تنتهي في صالح التقارب الخليجي الروسي، لاعتبارين مهمين: أولهما أن محركات الاقتراب أكثر ديمومة وثباتاً من مبررات الخلاف. ثانيهما، أن منظومة العلاقات والتفاعلات الجارية إقليمياً وعالمياً في المديَيْن القصير والمتوسط، تدفع هي الأخرى باتجاه تقريب المسافة بين الخليج وروسيا. ويبقى أن اتجاه الطرفين فعلياً لتحقيق التقارب وتحسين مستقبل العلاقات بينهما، مرهون بالإرادة المشتركة، وكذلك بالقدرة على إدارة الملفات الخلافية –ليس بالضرورة حلها نهائياً– بما لا يعطل تطوير العلاقات الثنائية.

تراجع تأثير واشنطن وإفساح المجال لقوة عظمى أخرى له مبرراته

رؤية استشرافية:

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن تحسين العلاقات الخليجية–الروسية أمر ممكن بل مطلوب إلى حد الضرورة. لأسباب متعددة، أبرزها أن الحضور الروسي في المنطقة صار أمراً واقعاً. والمعطيات التي شكلت القرار الروسي بالتواجد الإقليمي في الشرق الأوسط بهذه الكيفية، كفيلة بتثبيته بل ربما توسيع نطاقه ليشمل نقاط تمركز أخرى إلى جانب سوريا.

الدور الروسي في الملف السوري بدأ فعلياً قبل ثلاثة أعوام، مع تبني موسكو موقفاً مسانداً على طول الخط لنظام بشار الأسد في الأزمة السورية. وتطور تدريجياً ليتحول من موقف دفاعي سياسي خصوصاً في مجلس الأمن، إلى تحرك هجومي عملي بالتدخل العسكري المباشر. الأمر الذي سيغير المعطيات السياسية والجيواستراتيجية في النطاق الإقليمي ككل وليس فقط بالنسبة لسورية. ما يجعل التعاطي الخليجي مع دور روسي شرق أوسطي أمراً اضطرارياً لا اختيارياً.

وفي المقابل، فإن البعد الاقتصادي في العلاقات بين الجانبين يمثل مصدر قوة للجانب الخليجي في مواجهة المستجد الجيواستراتيجي الذي استحدثته روسيا لصالحها عبر سوريا. بل إن ما تمتلكه موسكو في سوريا وإن طال أمده سيظل مؤقتاً. بينما الورقة النفطية ستبقى في صالح دول مجلس التعاون ربما لعقود مقبلة. وفي ضوء التضرر الشديد الذي يعانيه الاقتصاد الروسي مع استمرار انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، فإن تماسك وصمود السياسة الخارجية الروسية والطابع «الهجومي» الذي بدأت تصطبغ به، يواجَه بأعباء داخلية تتفاقم وتزداد صعوبة نتيجة ارتباك حسابات الموازنة والتراجع الهائل في الدخل القومي بسبب انكماش عائدات النفط والغاز.

بالإضافة إلى ذلك، تملك دول الخليج أوراقاً اقتصادية أخرى لا تقل أهمية، مثل الاستثمارات في روسيا، سواء القائمة أو المستقبلية، حيث توجد فرص استثمارية كبيرة في روسيا أمام رؤوس الأموال الخليجية، خصوصاً في بعض الأنشطة الصناعية والخدمية. وغني عن البيان ما سيكون لتلك الاستثمارات من تأثير إيجابي على إنعاش الاقتصاد الروسي عبر زيادة فرص العمل ورفع حجم احتياطي النقد الأجنبي. وهو ما ينطبق أيضاً على ضرورة رفع مستوى التبادل التجاري بين الجانبين، بما يخلق روابط مصلحية مباشرة لموسكو وبالتالي حرص سياسي على إبقاء الأسواق الخليجية مفتوحة أمامها. ما سينعكس بالضرورة على السياسة الروسية سواء تجاه دول المجلس بشكل مباشر، أو تجاه القضايا الإقليمية التي تهم الطرفين، خصوصاً تلك الخلافية.

إذا تحققت على أرض الواقع هذه الصورة المحتملة لعلاقات خليجية روسية جيدة وثابتة وظيفياً (اقتصادياً ونووياً)، أي بعيداً عن الخلافات السياسية. فمن المتوقع بقوة أن تدخل السياسة لاحقاً في نطاق التعاون، ليس بالضرورة في كل الملفات الخلافية. لكن ربما بشكل جزئي وتدريجي. وهو ما قد يفتح الباب لاحقاً إلى دور روسي إيجابي في بعض الملفات غير المطروحة على أجندة العلاقات بينهما حالياً. من أهمها مستقبل الأوضاع في اليمن وجنوب البحر الأحمر، والأمن في منطقة الخليج (في عام ٢٠٠١ م، طرحت روسيا تصوراً لأمن الخليج). وفي ضوء تأثر هذين الملفين تحديداً بالدور الإقليمي الإيراني، وبميزان القوى الإقليمية والعالمية في الشرق الأوسط ككل. فإن تأسيس روابط مصلحية عضوية بين دول الخليج وروسيا، من شأنه تغيير –أو على الأقل تطوير– ليس فقط مواقف موسكو تجاه هذين الملفين والنظام الإقليمي الخليجي، وإنما أيضاً الحسابات والسياسات الروسية في الشرق الأوسط بشكل عام.

* باحث بمؤسسة الأهرام – مصر

مستقبل القضية الفلسطينية بين النفوذ الأمريكي والدور الروسي في المنطقة

تثار خلال الفترة الأخيرة مناقشات وآراء حول مدى وجود تغيير حقيقى على مستقبل القضية الفلسطينية خلال المرحلة القادمة فى ظل بعض التقديرات بتراجع الوجود والتأثير الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط وبزوغ فجر التواجد الروسي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل هناك تبايناً جديداً حدث فى التأثيرات التى يمتلكها الجانبان الأمريكي والروسي على مستوى المنطقة؟ أم أن الأمر ليس بالشكل الذي يطرحه البعض وأن التغييرات الحالية فى طبيعة هذه الأدوار والتأثيرات هى مجرد عوامل مؤقتة لن تستمر طويلاً كما أنها لن تؤثر بصورة كبيرة على موازين القوى التقليدية لكلتا الدولتين فى المنطقة والتى لا تزال تميل حتى الآن بشكل واضح لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

اللواء محمد إبراهيم *

بداية يجب أن نشير إلى بعض المحددات الرئيسية ونحن نتناول هذا الموضوع شديد الأهمية وبما قد يساعدنا على مزيد من التعرف على طبيعة السياسات الأمريكية والروسية تجاه المنطقة في المرحلة المقبلة، وذلك على النحو التالي:

• أن منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة صراع حيوي في مجال الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لكل من واشنطن وموسكو سواء انعكس هذا الصراع في شكل نشوب عمليات عسكرية ذات أوجه متنوعة فى بعض دول المنطقة، أو كان تأكيداً لمظاهر الحرب الباردة التى تنطلق بين الدولتين على فترات.

• إن الولايات المتحدة كانت الدولة الأولى فى العالم التى اعترفت بإسرائيل بعد قيامها مباشرة تتويجاً للدور الذي قامت به لتسهيل إقامة هذه الدولة عام ١٩٤٨م، بينما كان الاتحاد السوفيتي هو الدولة الثالثة التي اعترفت بإسرائيل بعد جواتيمالا.

• استمرت العلاقات الأمريكية مع إسرائيل دون انقطاع منذ ١٩٤٨م، واتسمت بالدعم الكامل اللامحدود لها فى كل المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، بينما قطع الاتحاد السوفيتي علاقاته السياسية مع إسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ م، ولم يستأنفها إلا عام ١٩٩١ م، وبالتالي غاب عن الانخراط الحقيقي في جهود تسوية القضية الفلسطينية حوالي ربع قرن رغم علاقاته القوية مع مصر ولاسيما فى المجال العسكرى حتى عام ١٩٧٢م.

• المشروعات السياسية المؤثرة المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية كان مصدرها الرئيسى الولايات المتحدة سواء كانت منفردة أو بالتنسيق مع بعض الأطراف الدولية ونذكر فى هذا الشأن أن أول مبادرة سياسية للحل انطقت بعد حرب ٦٧ كانت مبادرة وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ويليام روجرز عام ١٩٧٠م، بينما لم يكن للاتحاد السوفيتي سوى إسهامات محدودة وغير مؤثرة فى مجال طرح مثل هذه المشروعات أو المبادرات.

• السياسة الأمريكية منذ بدء فترة حكم الرئيس باراك أوباما حرصت على عدم الإندماج بشكل قوى فى مشاكل الشرق الأوسط كما كان الأمر خلال فترة الرئيس السابق جورج بوش، وتركزت هذه السياسة على محاولة معالجة قضايا رئيسية محددة (أمن إسرائيل فى ظل أية تسوية سياسية للقضية الفلسطينية – الطاقة – العراق – إيران).

وبعيداً عن الدخول فى تفصيلات تاريخية لتوضيح مواقف كل من الطرفين الأمريكي والروسي على مدار تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فإن الواقع يؤكد أن الدور الأمريكي كان أكثر قوة وتأثيراً بل وقبولاً من كافة أو معظم الأطراف حتى لو لم يتم ترجمة هذا الدور إلى واقع على الأرض فى بعض الأحيان، وهو ما يفرض علينا أن نحاول تحديد أهم المحطات التى شكلت فى معظمها الرؤية الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية والتى أصبحت فى مجملها بمثابة الرؤية الدولية المقبولة للتسوية، وفى هذا المجال نشير إلى المحطات التالية:

• المحطة الأولى وهى إتفاقات أوسلو التى تم توقيعها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لأول مرة في واشنطن في ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣م، والتي أدت في النهاية إلى دخول القيادة الفلسطينية التي كانت تعيش في الخارج ممثلة في الرئيس الراحل ياسرعرفات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى تشكيل برلمان وحكومة فلسطينية ، كما تم تحديد فترة خمس سنوات

للإنتهاء من مفاوضات قضايا الوضع النهائي والتوصل إلى حلول لها يتم في أعقابها قيام الدولة الفلسطينية، إلا أن هناك العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية أدت إلى عدم الوصول إلى هذا الهدف .

• المحطة الثانية وقد تبلورت بشكل واضح في إتفاقية كامب ديفيد الثانية (يوليو عام ٢٠٠٠م) والتي استكملت بما يسمى مشروع كلينتون (ديسمبر عام ٢٠٠٠ م) الذي تناول بالتفصيل كافة المبادئ الرئيسية لحل القضية الفلسطينية وعرض مقترحات وأفكار جديدة لمعالجة كافة قضايا الحل النهائي وأهمها (القدس – المستوطنات – اللاجئون – الأمن – الحدود) ولكنها أيضاً لم تترجم إلى واقع على الأرض رغم الجهود المكثفة التي بذلها الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون مع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في مفاوضات ماراثونية مكثفة جمعت الأطراف الثلاثة فقط حيث استهدف كلينتون في هذا الأمر محاولة التحرك طبقاً لنموذج الرئيس الأسبق جيمي كارتر والذي أسفر عن توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، مع تحديد إطار لحل المشكلة الفلسطينية.

• المحطة الثالثة وهي أهم المحطات الحديثة التي وضعت أساساً لجوهر تسوية القضية حيث تبنى الرئيس السابق جورج بوش فكرة حل الدولتين بمعنى إقامة دولة فلسطينية تعيش في أمن وسلام بجوار دولة إسرائيل، ثم قامت واشنطن ببلورة هذه الفكرة بصورة تفصيلية وصاغتها بعد ذلك فيما سمى خريطة الطريق بمراحلها الثلاث والتي تم تقديمها باسم الرباعية الدولية للأطراف المعنية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٣م (تشكلت الرباعية الدولية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة).

وتأكيداً لما سبق فإننا لا نستطيع أن نحدد أي تحرك روسي مؤثر كان قد نجح فى طرح أفكار محددة لحل القضية الفلسطينية ووجد قبولاً عند كافة أو معظم الأطراف ، فعلى مدار التاريخ لم يتعدى الموقف الروسي حدود المبادئ العامة المعروفة لتسوية القضية مثلما ورد في المبادرة التي تعرف بإسم مبادرة بريجينيف (عام ١٩٨٢م) والتي اشتملت على مبادئ حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وفيما عدا ذلك لا يمكن لنا أن نرى أن هناك مواقف روسية أخرى يعتد بها في تاريخ تسوية هذا الصراع، كما أنه ليس من قبيل المبالغة إذا قلنا أنه حتى المواقف والمشروعات الهامة ذات التأثير لم تتم إلا برعاية مشتركة بادر بها الجانب الأمريكي بمعنى أن روسيا لم تنفرد بالتحرك الفعال في هذه القضية وهو ما كانت تعارضه – ولا تزال – الولايات المتحدة التي ترى في نفسها أنها الطرف الرئيسي المؤهل دولياً للقيام بالدور المطلوب لحل هذا النزاع وأن الأطراف الأخرى هي أدوار مساعدة أو مكملة .

وفي الوقت نفسه ليس من المنطق أن نقول أن روسيا لم تبذل الجهد الكافي لتحريك القضية الفلسطينية فقد حاولت في حدود امكانياتها وعلاقاتها مع أطراف الصراع، وسعت إلى القفز على المعطيات المعقدة لتفاصيل القضية ودعت أكثر من مرة إلى عقد مؤتمر دولي (في موسكو) يجمع كافة الأطراف المباشرة والمعنية لبحث كيفية التوصل إلى تسوية سياسية إلا أنها واجهت رفضاً من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي مما أدى إلى إفشال ما كانت تهدف إليه، ولا يفوتنا هنا أيضاً ونحن نتحدث عن هذه الجهود أو المحاولات الروسية أن نشير إلى أن موسكو رغم علاقاتها القوية مع السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن أسرعت إلى دعم علاقاتها مع حركة حماس عقب نجاحها فى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦م، وتم دعوة قيادات المكتب السياسي لحماس لزيارة موسكو والإجتماع مع القيادة السياسية الروسية حتى يكون لها السبق في هذه العلاقة خاصة مع الرفض الأمريكي والأوروبي التعامل مع حماس، إلا أن لأمر لم يتعدى حدود العلاقات الطيبة بين موسكو وحماس خاصة وأن الأخيرة تعلم أن التأثير الأكبر تمتلكه واشنطن وليس أي طرف آخر .

الدور الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية الأكثر قوة وتأثيراً وقبولاً من الروسي

وحتى يكون الأمر أكثر وضوحاً لابد من التعرض إلى أحد العناصر الهامة في معادلة طبيعة القوى بين الجانبين تجاه أطراف الصراع وأقصد هنا مدى إمتلاك كل من واشنطن وموسكو كروت ضغط على إسرائيل (بإعتبارها الطرف المطالب بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة) لتغيير سياساتها أو التجاوب مع بعض المقترحات، وفي هذا الشأن يتضح أن روسيا لا تمتلك أي من كروت الضغط الحقيقية على إسرائيل أو حتى على الجانب الفلسطيني ، بينما تمتلك الولايات المتحدة بعضاً من هذه الكروت حتى وإن لم تستخدمها لأسباب محددة ، وليس أدل على ذلك من موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الذي مارس ضغوطاً حقيقية على إسرائيل حتى وافقت على حضور مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م،بعد أن هدد (بوش) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق يتسحاق شامير بوقف ما قيمته ١٠ مليار دولار ضمانات قروض كانت مخصصة لإسرائيل مما دفع شامير إلى الرضوخ للتهديدات الأمريكية وبالتالي شارك في مؤتمر مدريد .

ولا يمكن لنا ونحن نعالج طبيعة الإنخراط الأمريكي والروسي

أهم المحطات لتسوية القضية الفلسطينية فكرة حل الدولتين وببلورة واشنطن الفكرة في خريطة الطريق بمراحلها الثلاث

في الشـرق الأوسط أن نتغاضى عن بعض المتغيرات التي شهدتها المنطقـة مؤخراً والتي أدت إلى حـدوث نوع من التغيير أو الحراك المختلـف في سياسة القوتـين العظميين تجاه المنطقـة، ويأتي على رأس هذه المتغيرات ثورات الربيع العربي في بداية عام ٢٠١١م، في كل مـن تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وكذا تصاعد الأوضاع المتردية في العراق، وما تلى كل ذلك مـن أوضاع غير مستقرة في هذه الدول تراوحت بـين اشتعال الحروب بها أو تصاعد الإرهاب داخلهـا وعبوره حـدوده الإقليمية إلى العالمية، ويمكـن رصد أهم مظاهـر هـذا التغيير في سياسات كل مـن واشنطن وموسكو تجاه المنطقة في العناصر الأربعة التالية :

الولايات المتحدة اضطـرت إلى إعادة الإنخراط في المنطقة بصـورة أقوى مـن ذي قبل حيث كان لزاماً عليهـا تحديد موقفها من ثورات الربيع العربي فانحازت إليها بشكل واضح، ثم أسرعت إلى التدخل عسكرياً في بعض الدول (في إطار الناتو أو التحالفات الدوليـة بقيادتهـا) مثلما حدث في ليبيا ثـم في سوريا تحت مبرر محاربة الجماعات الإرهابية.

واشنطـن كانـت حريصـة علـى ألا تمر فترة الحكـم الثانية للرئيـس أوباما دون أن ينهي مشكلة امتلاك إيران للسلاح النووي وبالتـالي زادت مـن تدخلهـا وتأثيرهـا وضغوطها حتـى تم توقيع الإتفـاق بين إيران ومجموعة ٥ + ١ وذلك في يوليو ٢٠١٥ م، والتي اعتبرهـا الرئيس أوباما انتصاراً للسياسـة الأمريكية بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي للأغراض غير السلمية (نشير إلى أن روسيا كانت ضمن مجموعة ٥ + ١).

روسيا اتخذت قـراراً بالانحياز الكامل لحليفها الإستراتيجى التقليـدي في المنطقـه بشار الأسد وتمسكـت بالحفاظ عليه وعلى نظامه مما دفعها إلى تأييد كل سياسات النظام السوري ثم بدأت في تطوير موقفها من خـلال إرسال الدعم العسكري الروسي إلى دمشـق في سبتمـبر ٢٠١٥ م، مـع المشاركة الكاملـة في العمليات الميدانيـة في سوريا من أجل استمرار هذا النظام، وفي هذا المجال من الضروري أن نشير إلى الدور الذي قامت به موسكو في أكتوبر ٢١٠٣ م، للحفـاظ على هذا النظـام من خلال إثناء واشنطن عن توجيـه ضربة عسكرية ضد الأسد في مقابل صفقة يتم بمقتضاها التخلص مـن ترسانـة السلاح الكيمـاوي الـذي كان يمثل أكبر تهديد لإسرائيل .

استثمرت روسيا تصاعد الإرهاب في المنطقة وما تعرضت له مـن عمليات إرهابية (سقوط الطائرة المدنية الروسية فوق سيناء في ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ م) كمبرر لمزيد من التدخل في الشأن السوري وزيـادة نفوذها تحت مـبرر محاربـة تنظيم داعش المسؤول عن إسقـاط الطائرة، وكذلك لمواجهة التحالف الـذي تقوده الولايات المتحـدة هناك، ثم حاولت موسكو تطويـر موقفها بأن تكون جزءاً مـن منظومة مواجهة الإرهاب أمـلاً في أن يسمح لها ذلك بإيجاد أرضية أوسع لها في المنطقة.

وبالرغـم من عـدم ترحيـب روسيا بثـورات الربيـع العربى بصفـة عامـة، إلا أن تأييدهـا السريع للثـورة الشعبيـة المصرية التـي قامت في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م والتي أزاحت نظام حكم الإخوان مثلت فرصـة جيدة أتاحت تحسن العلاقـات الروسية / المصرية بـل والعربية وتدعمت العلاقات العسكرية مع مصر وأصبح الرأي العام المصري مؤيداً وداعماً لهذه العلاقة خاصة في مقابل الموقف السلبـي الذي اتخذته واشنطن والـدول الأوروبية تجاه ثورة ٣٠ / ٦ ، ثـم بدأت الأمور تعـود إلى طبيعتها تدريجياً مع توالي اعتراف هـذه الدول الغربية بالثورة المصرية والنتائج التي تلتها لاسيما مع بـدء تنفيذ خريطة الطريـق المصرية (إقـرار الدستور – إجراء الإنتخابـات الرئاسيـة ثـم البرلمانية) مـا أدى إلى إغلاق المجال أمام تصاعد النفوذ الروسي في المنطقة كما كان يأمل .

ورغم هـذا الزخم الذي شهدته العلاقات الروسية مع الدول العربيـة مؤخـراً والتي نجم عنهـا عقد صفقات سـلاح بمليارات الـدولارات مع بعض هذه الدول إلا أن المحصلة النهائية تشير إلى أن هذه التوجهات الجديدة لم تعكس تغييراً حاداً في تزايد النفوذ الروسـي في المنطقـة وبدء تراجـع النفوذ الأمريكـي، الأمر الذي يمكن أن يجد تفسيره في المحددات الأربعة التالية:

النفـوذ الروسي في المنطقة لم يكسـب مناطق جديدة بالمعنى الاستراتيجـي بـل عمق نفـوذه في مناطقه القديمـة (سوريا) أما العامـل الجديد الذي يجب الإشـارة إليه فهـو أن واشنطن سعت لإقحـام نفسها في المعادلة السورية من خـلال التحالف العسكري الـذي ضم بعض الدول الأوروبيـة ونجحت في التواجد الميدانى في الساحـة السورية إلى جانب التواجد الروسي وإن اختلفت أهداف كلا الجانبـين، كما نجح الجانب الأمريكي في الوصول مع الجانب الروسـي إلى إطار للحـل السياسي للأزمة السوريـة والذي أعلنه الطرفان في اجتماع فيينا في نهاية أكتوبر ٢٠١٥م .

×× نجحـت الولايات المتحدة في عقـد اتفاق مع إيران بشأن

برنامجها النووي بما منح إيران عنصر قوة جديد في المنطقة وهو ما أحدث قدراً من التقارب بين الدولتين، والسؤال هنا هل سيؤثر هذا الإتفاق على العلاقات الروسية / الإيرانية مستقبلاً أم لا؟ ولكن من المؤكد أن هذا هو الهدف الذي سوف تسعى إليه واشنطن بل وتراهن على تحقيقه حتى على المديين المتوسط والطويل.

أن القضية الفلسطينية – فى ظل هذه المتغيرات الجديدة – لا زالت تتراوح مكانها دون أى تقدم ولم تستطع روسيا أن تتقدم خطوة واحدة لتحريكها مقارنة بالولايات المتحدة التي لا تزال لديها القدرة على تحريكها بغض النظر عن النتائج المتوقعة (زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيرى في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥ إلى كل من تل أبيب ورام الله في محاولة لاحتواء تصاعد الأوضاع في القدس والضفة الغربية) .

الساحة السورية بصفة عامة والجولان بصفة خاصة تعد من أهم دوائر الأمن القومي المباشرلإسرائيل التي لن تسمح لأى طرف المساس بها، وهو الأمر الذي دفع رئيس الوزراء ناتانياهو إلى زيارة موسكو في سبتمبر ٢٠١٥م، بعد قرار الأخيرة بالتدخل العسكرى في سوريا، وقد أسفرت هذه الزيارة عن التوصل إلى تفاهم من أجل التنسيق المشترك بين الدولتين فيما يتعلق بتجنب أي صدام عسكري محتمل كل طرف في مواجهة الآخر في سوريا، وهو ما يعد في تقديرنا اعترافاً روسياً بوجود مصالح حيوية لإسرائيل على الساحة السورية لا تستطيع روسيا منازعتها فيها .

أفشلت أمريكا وإسرائيل محاولات روسيا للدخول على خط التسوية الفلسطينية

وفي هذا الإطار يجب أن نشير أيضاً إلى حادث إسقاط تركيا للطائرة الروسية العسكرية سوخوي / ٢٤ في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥م، على الحدود التركية السورية حيث اقتصرت الإجراءات الروسية المضادة على عقوبات إقتصادية متنوعة وليست إجراءات عسكرية، ولا شك أن هذا الموقف الروسي يعكس أن هناك حسابات محددة لروسيا تحول بينها وبين تصعيد موقفها العسكرى تجاه تركيا وبمعنى أدق في مواجهة حلف الناتو، الأمر الذي يشير في النهاية إلى أن موازين القوة في المنطقة (بل وفي العالم) لا تزال تميل بشكل واضح إلى الطرف الأقوى والأكثر تأثيراً حتى الآن وهو الولايات المتحدة .

ولابد لنا في هذا الشأن أن نعيد التأكيد على أن المصالح الاستراتيجية لكلتا الدولتين هي التي تحرك سياساتهما في المنطقة، وبالتالي فإن الصراع الحالي القائم بينهما هو صراع على مناطق نفوذ ليس إلا، وفي تقديرنا أن واشنطن سوف تسمح لموسكو بمساحة حركة واسعة في حل المشكلة السورية دون تجاهل طبيعة الدور الأمريكي (وحلفائه) الذي لا زال يصر على رحيل بشار الأسد في التسوية النهائية للأزمة خلافاً للموقف الروسي الذي يصر على أن الشعب السوري هو صاحب القرار في اختيار من يحكمه، وفي تقديرنا أيضاً أن روسيا لن تجد في النهاية – وليس الآن – مفراً من التجاوب مع هذا المطلب الأمريكي الأوروبي الخليجي برحيل الأسد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية على أكثر تقدير حتى تستطيع أن تجد لها دوراً في حل المشاكل الأخرى في المنطقة .

ومن ثم فإننا نرى أن مظاهر الصراع بين الجانبين الأمريكي والروسي في المنطقة هي مظاهر حقيقية ولكنها تظل محكومة في النهاية بعدم الوصول إلى مرحلة المواجهة بينهما تحت أي ظروف، ومن الطبيعى أن يسعى كل طرف إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب لصالحه ، وحتى نكون منصفين فلا يمكن لنا أن ننكر أن النفوذ الروسي في المنطقة يعد أفضل مما كان عليه من ذي قبل بفعل تنشيط العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع بعض الدول العربية ولكن دون أن يصل ذلك إلى مرحلة التأثير الحقيقى في حل مشاكل المنطقة فيما عدا المشكلة السورية ، أما تحركات الحليف الإيراني في بعض دول المنطقة فلا شك أنها تتم بمباركة أمريكية (حتى وإن كانت مشروطة) اعترافاً بهذه المصالح الإيرانية ولاسيما بعد توقيع الإتفاق بشأن برنامجها النووي وهو ما يعد سحباً (جزئياً) من الرصيد الروسي لدى إيران وإن كان من المبكر الحكم على هذا الأمر بصورة نهائية .

وفي ضوء ما سبق فإنه حتى مع تسليمنا بتحسن النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط (في إطار وحدود معينة) إلا أنه يظل عاجزاً عن القيام بدور مؤثر في القضية الفلسطينية التي لا تزال إمكانية تحريكها ودفعها للأمام حكراً على الجانب الأمريكي وارتباطاً بحساباته الداخلية والإقليمية والدولية، وبالتالي لن تشهد هذه القضية تطورات إيجابية تخرجها من وضعها الحالي لا سيما وأن الصحوة الشعبية الفلسطينية التي كانت قد انطلقت في القدس والضفة الغربية بدأت تخفت جذوتها إضافة إلى التراجع الواضح في الإهتمام بهذه القضية في ظل تصاعد الأحداث الراهنة في المنطقة العربية سواء النزاعات العسكرية القائمة بها أو تزايد حدة الإرهاب على مستوى المنطقة والعالم .

* باحث ورئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

شمال إفريقيا..
بين التواري الأمريكي والبزوغ الروسي

مـع انحسـار التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الحروب التي خاضتها في العراق سنة ١٩٩١ م، ثـم سنـة ٢٠٠٣م، ومن قبلها في أفغانستان على أثر هجمـات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، التي أججت حربـا عالميـة على الإرهـاب، وتنامي العـداء للسياسـات الأمريكيـة المتغطرسـة في المنطقة والمنحـازة لإسرائيـل، اندلعت ثورة ١٤ يناير ٢٠١١م، في تونس لتزيد الأمور تعقيدا بعد أن تمددت لتشمل مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

العميد م. المختار بن نصر - العميد م. كمال الرويسي *

وإذا كان الوضـع في تونـس قـد استقر نسبيا منـذ انتخابات ٢٠١٤م، فـإن تردي الوضـع السياسي والأمنـي في بعض البلدان الأخـرى أدى إلى حروب أهليـة وفوضى عارمـة، خاصة في ليبيا وسوريـا واليمـن، وكان الغـرب وعلـى رأسـه الولايـات المتحـدة الأمريكية هو اللاعـب الرئيسي فيها. وبتدخل روسيا في الصراع الدائر في سوريا، انقسم العالم إلى شقين، وقد زاد ذلك من حدة التوتر وتفاقم الصراع السياسي بين الدول العظمى، كل منها يريد الدفاع عن مصالحه وفرض رؤيته حول كيفية إنهاء هذا الصراع الدامـي الذي أصبح يهدد العالم بأسره. ولم تسلم منطقة المغرب العربـي، وخاصة تونس، من تداعيات هذا الواقع المضطرب الذي تفشت فيـه ظاهرة التطـرف والعنف، وانتشـار الأسلحة وتفاقم التهريـب والجريمة المنظمة، مع بروز منظمـات إرهابية كالدولة الإسلاميـة في العراق والشـام التي بات طموحهـا يتجاوز هذين البلديـن ليصبح عالميا بعـد نشر خرائط مجالهـا المرتقب الذي يضم أجزاء مـن آسيا وأوروبا إضافـة إلى كامل المنطقة العربية بعـد أن بدلت اسمها ليصبح « الدولـة الإسلامية». فبايعتها عدة منظمـات إرهابية أخرى «كأنصـار الشريعة» المتمركـزة أساسا بالقطر الليبي والتي تهدف إلى زعزعة النظام في تونس تساندها «القاعـدة في بلاد المغرب الإسلامي» وكتيبة «عقبة بن نافع». فما هو تأثـير التواري الأمريكـي والبزوغ الروسـي في منطقة الشرق الأوسط على الدول العربية في شمال إفريقيا؟ وما مدى تداعيات هذا الواقع الجديد المتسم بتغـير موازين القوى بالشرق الأوسط وتفـكك الدولة في ليبيا على مواجهة الإرهاب والتطرف في شمال إفريقيـا، وما هو مستقبـل المنطقة في ظل هذه المتغيرات؟ هذا ما سنحاول طرحه في هذه الورقة البحثية.

١. فتور اهتمام واشنطن بمنطقة الشرق الأوسط وتقدم روسيا

لا يمكـن القول بـأن الولايـات المتحدة الأمريكية بـدأت تفقد نفوذهـا في منطقة الشـرق الأوسط منذ اندلاع مـا يسمى بثورات الربيـع العربي، ذلك أنها لا تـزال تمسك بخيوط اللعبة السياسية رغـم التدخـل الروسـي القوي في سوريـا، وقبله في الملـف النووي الإيراني. ورغـم أن التواجد العسكري الأمريكي في العراق، وقبله في أفغانستـان البلـد القريب والمتواصل جغرافيـا مع المنطقة، قد انحسـر بجلاء معظـم القوات، فـإن الولايات المتحـدة الأمريكية لا تـزال تمتلـك أوراقـا هامـة أولهـا التحالـف الاستراتيجي مع إسرائيل، ومـع تركيا القوة الرئيسية للحلف الأطلسي في المنطقة، كمـا تربطها عدة اتفاقات تعاون عسكـري واستراتيجي مع بلدان المنطقـة كالسعودية وقطر والبحريـن والكويت. ولكن يمكن القول بـأن منطقة الشـرق الأوسط كانـت في السابق ثـم أصبحت الآن تعـد إحدى ساحـات التنافـس الرئيسية على النفـوذ بين القوتين الأمريكيـة والروسيـة؛ فسوريـا ساحة صـراع واشتبـاك سياسي وعسكـري، وكذلك العراق. أما مصر، فهي ساحة تنافس سياسي ودبلوماسـي وكذلك اليمـن. ويسعى الطرفـان إلى الحصول على مكاسب أهمها اقتصادية، ثم دبلوماسية مع إيران.

لكـن السياسة الخارجية الأمريكية تمـر بتحولات كبيرة منذ بدء فترة الرئيـس «باراك أوباما» الثانيـة، أبرزها اعتماد نظرية «الارتـكاز الآسيـوي (Asian Pivot) الـذي أعلنـه «أوبامـا» عـام ٢٠١١م، والـذي بمقتضاه تصبح منطقة شـرق آسيا منطقة ذات أولويـة قصوى بالنسبـة للسياسة الأمريكية ، التـي تشهد صعودًا غـير مسبوق للصـين، وتوسعا لها في منطقـة بحر جنوب الصين، بما يهدد التوازن الاستراتيجي مع دول مثل اليابان وأستراليا، وهو

التوازن الذي تمثل الولايات المتحدة عماده الأساسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية صعود الصين في تلك المنطقة من المحيط الهادي تهديدا لمصالحها، ليس عسكريًا واستراتيجيًا فقط، ولكن اقتصاديًا أيضًا، لأن دولا مثل اليابان وأستراليا ومجموعة «الأسيان» تمثل ركائز هامة للاقتصاد الأمريكي.

هذا الالتفات الأمريكي نحو شرق آسيا صاحبه انطواء و انسحاب جزئي من منطقة الشرق الأوسط، برغم الحاجة المتواصلة لموارد الطاقة فيها، التي لم تعد تمثل الأهمية القصوى بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك بسب استكشاف واستغلال «الغاز الصخري» الذي جاء بثورة جديدة في عالم الطاقة، وامتلاك أمريكا لكميات هائلة منه، والذي من المتوقع أن يجعل من الولايات المتحدة لاعبًا مهمًا في عالم الغاز، ومصدّرًا ذا وزن خلال عقود، وهو ما يعني تحرّرًا جزئيًا من أعباء الإدارة اليومية لشؤون الشرق الأوسط، التي فرضتها أهمية النفط الخليجي للاقتصاد الأمريكي على امتداد عقود ..

وقد نتج عن هذا الانسحاب الجزئي الناتج عن تحويل الجهد إلى آسيا قصد احتواء الصعود السريع والمتنامي للصين، وبعد خروج القوات الأمريكية من العراق، ودخول «إيران» كلاعب قوي في السياسة الشرق أوسطية، إعادة الحسابات من طرف الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة، خاصة منها المملكة العربية السعودية وتركيا، وذلك فيما يتعلق باعتمادها على الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي؛ فوجدت هذه الدول نفسها مضطرة للتصرّف في «الإرث الاستراتيجي» أو الفراغ السياسي والعسكري الذي تركته أمريكا وأن تلعب دورها في التعامل مع التعقيدات الأمنية في المنطقة الأمر الذي حدى بالمملكة العربية السعودية أن تشرع في معالجة القضايا الأمنية بالمنطقة دون ترقب الدعم أو حتى الموافقة الأمريكية لانطلاق عمليات عاصفة الحزم . ولكن هذا لا يعني تخلي الولايات المتحدة الأمريكية نهائيًا عن المنطقة نظرًا لخطورة ملف الإرهاب، ثم لسعيها للمحافظة على استقرار أسعار النفط واستمرار تدفقه، ولوجود مصالح سياسية واقتصادية كبيرة مع دول الخليج، لأن عدم استقرار هذه الدول سيؤثر بشكل كبير على أمريكا.

ويعود عدم رغبة الولايات المتحدة في التدخل البري العسكري في الصراعات الدائرة في المنطقة إلى الكلفة العالية لهذا التدخل في الأرواح والمال من جهة، وإلى التخوف من إثارة الرأي العام الداخلي الذي يخشى التدخل في هذه المنطقة من جهة أخرى، ثم إلى أن حماية إسرائيل تأتي على رأس الأولويات وليست كالملفات الأخرى التي يمكن معالجتها سياسيًا ودبلوماسيًا.

ويمكن اختصار الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي والشرق الأوسط الكبير في جملة المبادئ ووسائل العمل التالية:

- أولا العمل على تحقيق إصلاحات سياسية في بلدان هذه المناطق والتعامل مع مسألة تكريس الديمقراطية بها حسب الحالة.
- ثانيا، تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الدول والتحكم فيه.
- ثالثا، اعتماد رؤية ليبرالية جديدة في الملف الاقتصادي.
- رابعا، تحقيق الاستقرار العالمي من خلال شبكات من القواعد العسكرية المنتشرة حول العالم، وقوات منتشرة بأوروبا جاهزة للتدخل السريع في المنطقة، بالإضافة إلى جملة المعاهدات الثنائية مع عدة بلدان بالشرق الأوسط.

انتهاك الناتو وأمريكا قرار مجلس الأمن في ليبيا دفع روسيا إلى التدخل في سوريا

أما فيما يتعلق بالحضور الروسي، تشير بعض التحاليل إلى أن سبب دخول روسيا إلى سوريا هو تراجع قوات «بشار الأسد » أمام هجمات الدولة الإسلامية، وأن ميناء «طرطوس» أصبح مهددًا مما سيحرم روسيا من المرفق الاستراتيجي الوحيد الذي مازالت تمتلكه في المنطقة ويبقى هذا التحليل بسيطًا نوعًا ما لأن ما هو أهم هو سياسي دبلوماسي أكثر منه عسكري. ذلك أن الرئيس فلاديمير «بوتين» يريد أن يؤكد شيأين رئيسيين: الأول هو أن روسيا تعارض تغيير النظام في سوريا لأسباب سنبينها لاحقا ،وأنها ستدافع عن حلفائها في كل مكان في محاولة لإبراز أنها لا تزال قوة عظمى يحسب لها حساب. وأن مسألة بقاء «بشار الأسد» في الحكم هي مسألة ثانوية بحيث لا يتم تغييره إلا عبر اتفاق تكون روسيا طرفا قويًا فيه أثناء التفاوض عليه وليس طرفًا ضعيفًا. و يتمثل السبب الثاني في أن روسيا يجب أن تكون طرفًا متعاونًا مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الدولة الإسلامية، والإرهاب الجهادي في العالم، وأنه يتعين التنسيق معها في هذا المجال لأن روسيا تعتبر أكثر عرضة لتداعيات هذا الإرهاب من «أمريكا» في إشارة واضحة إلى منطقة «القوقاز» .

وبالتالي، فإن استراتيجية روسيا تكمن في أن التحالف الذي يمكن إرساؤه مع الولايات المتحدة الأمريكية في ملف مقاومة الإرهاب سيكرس الإقرار بأن «روسيا» لا تزال قوة عالمية كبرى لها شأن في السياسة العالمية، الشيء الذي سيخرجها من العزلة وانحسار النفوذ والتهميش، إذا صح القول، والتي تردت فيه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية

سيبقى الوضع في المغرب العربي غير مستقر لسنوات بسبب غياب الدولة في ليبيا وعدم استقرار الساحل والصحراء والمغرب العربي برمته

بالساحـة الدوليـة. وهذا التحالـف سيحرك الجمـود الذي باتت عليه لأزمة بينهما في الملف الأوكراني.

كمـا أن روسيـا تريـد أن تستغـل الكراهيـة المتنامـية للعرب والمسلمـين لتدخل القـوى الغربية وعلى رأسهـا أمريكا في المنطقة العربيـة وهو مـا جعل منها منطقـة توتر متواصـل وخراب يخدم بالأساس المصالـح الغربيـة وإسرائيـل، بإعطاء الانطبـاع بأنها الدولـة الوحيدة التـي تدافع عـن الشرعية الدولية وتقـاوم فعلًا المنظمات الإرهابية.

وبعـد إن لعبـت روسيـا دورًا مهمًـا ورئيسيًا في الملـف النووي الإيـراني الذي أدى إلى إبـرام اتفاق نهائي مـع الولايات المتحدة الأمريكيـة وحلفائها، ورفع العقوبـات الاقتصادية على هذا البلد، تمكنت روسيا من المحافظة على مصالحها وتقويتها مع إيران التي أصبحـت حليفًا استراتيجيًا لها ممـا سيمكنها من السيطرة على الحدود التركمانية الإيرانية وسيؤمن لها منطقة القوقاز من مزيد التوتر، وهي المنطقة التي تخشـى روسيا تنامي الجهاد الإسلامي فيها، بالإضافة إلى صفقات الأسلحة والتعاون الاقتصادي والفني المتزايد مـع سوريا التي تمثل البلد الأهم في الشرق الأوسط الذي لا يمكن لروسيا ترك تقرير مصيره إلى الغرب وحده.

لقد بدأ التعاون السوري- الروسي على إثر حرب السويس سنة ١٩٥٦م، وتدعـم في أواخر الخمسينات. ودفعـت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل روسيـا، التي رأت في مصر حلقة ضعيفة من بـين حلفائها في المنطقـة، إلى مزيـد التعاون مـع سوريا وتحقيق تـوازن استراتيجـي من خـلال التحالـف معها لمجابهـة التحالف الجديد الذي كرسته معاهدة « كامب ديفيد». أما بالنسبة لسوريا فإنهـا رأت أن التعـاون العسكري والفني مع روسيـا سيمكنها من تحقيـق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وبالتالي يصبح حافظ الأسـد المحـاور الذي لا يمكـن تجاهله في كل المفاوضـات المتعلقة بالصـراع العربي الإسرائيلي. ورغم أن روسيا زودت سوريا بأنواع مـن الأسلحـة لا تمكن من تحقيـق التفـوق الاستراتيجـي، فإنها أعطت الانطبـاع بأنها تساند جبهة الرفض والممانعة التي تتمحور حول سوريا وجبهة التحرير الفلسطينية.

وعنـد وصـول « ميخائيـل غورباتشوف» إلى سـدة الحكم بدأ الوضـع يتغـير، ذلـك أن الاتحـاد السوفيتـي لم تعد لـه الوسائل الكافية لتقديم الإعانات العسكرية لسوريا في ظل تفكك الاقتصاد الروسـي في ذلـك الوقت. ونتيجـة لذلك، غيّر حافـظ الأسد من سياسـته فدعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، ثم ونتيجة لمسـار « برشلونة» ازداد التقارب بـين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في التسعينات وتمتين العلاقة مـع قطـر والسعوديـة؛ إلا أن التعـاون العسكـري مـع «روسيا» لم يتوقـف، بـل تقلص وأصبـح مربوطا بمدى قـدرة سوريا على دفع المستحقات من شراء الأسلحة.

وفي ظـل تنامي معاداة الولايـات المتحدة الأمريكيـة على إثر الحـرب في العـراق، شرعت روسيـا ابتداء مـن ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م، في إعـادة ربط علاقاتها بالشـرق الأوسط، وكانـت سوريا إحدى حلقات السياسـة الروسية في المنطقة. ففي سنة ٢٠٠٥ أعاد بشار الأسـد محاولة تمتين العلاقات مع روسيا مـن جديد فتمكنت من محـو حوالي ٧٥ بالمائة مـن ديونها. ولكن اغتيـال رفيق الحريري في لبنان واتهام سوريا بتدبير ذلك، زاد من عزلة النظام السوري وساعـد على جلاء القوات السورية من لبنان. ثم عادت العلاقات بـين البلدين مـن جديد علـى إثر أحـداث ٢٠١١ نظـرا للروابط القديمـة والقوية بين الشعبين السوري والروسـي فتكرس التعاون العسكـري والدبلوماسي مـن جديد. وقد لعب البعـد الديني دورا مهمـا لأن روسيـا رأت أنهـا مطالبة بحمايـة الأقليـات المسيحية الأرثوذكسية بالخصوص، التي تمثل نسبة كبيرة منهم، وبالتالي فإن مسانـدة النظام البعثي العلماني يكتسي أهمية كبرى لمجابهة الإسـلام السياسي المنتشـر بقوة في الشـرق الأوسط والذي يمثل تهديدا مباشر لروسيا.

لقد كانت التسعينات بالنسبة لروسيا بمثابة العشرية السوداء نظـرا لتدهـور نفوذها أمام قـوة عظمى «فائقة القـوة» كما يقول « هوبـرت فيدريـن» وهـي الولايات المتحـدة الأمريكيـة. فقد كان تدخـل الحلف الأطلسي في« صربيـا» سنة ١٩٩٩م، وفرض وجود « كوسوفو» كدولة مستقلـة ذات سيادة بمثابة الإهانة لروسيا، ولكن أحداث ١١ سبتمـبر ٢٠١١ م، طورت العلاقات مع «أمريكا» باسم المقاومة المشتركة للإرهاب الشيء الذي مكنها من المعالجة القوية للملف الشيشاني.

ويتجـاوز الرهان الحالي في المنطقة الملف السوري، فالولايات المتحـدة متوطنـة في المنطقة منذ معاهدة « كانسـي» Quincy سنة ١٩٤٥م، المبرمـة بين روزفلت والملك «عبد العزيـز آل سعود» على مـتن الباخـرة الحربية التـي تحمل نفـس الاسم والـذي يقتضي التعـاون لحمايـة أمن السعوديـة لمدة ٦٠ سنة والتـي تم تجديدها

لنفس المدة سنة ٢٠٠٥م، مع الرئيس «بوش الابن». فتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي يمثل إحدى دعامات قوتها العالمية التي لا يمكن الاستغناء عنها خاصة مع تطلع الصين إلى الثروات الطاقية الموجودة فيها، وإلى المواقف الروسية من مختلف القضايا بالمنطقة. وبالتالي فإن المحافظة على ميناء «طرطوس»، وهي القاعدة البحرية الوحيدة لروسيا في البحر الأبيض المتوسط، يمثل رهانا هاما لها دون أن يكون هذا الرهان هو الأهم، فالروس لا يريدون الاستغناء عن هذا الميناء تماما كما أنهم لا يريدون الاستغناء عن ميناء « سيبستيبول» في «أوكرانيا». ولا يخفى أن محطات الرادار الروسية الموجهة نحو تركيا، ومنها ما هو موجود في المنطقة الشمالية الغربية بسوريا، لا تزال تحت السيطرة الفنية والمتابعة من طرف خبراء روس. ولهذا السبب احتجت روسيا عندما قام الحلف الأطلسي بنشر صواريخ « باتريوت» على الحدود التركية السورية لأن ذلك يهدد المصالح الروسية في سوريا.

ثم إن تصلب الموقف الروسي في الملف السوري يعود أساسا إلى عدم رضا روسيا عن تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا إبان الثورة الذي أدى إلى تفكك الدولة. فقد امتنعت روسيا التي تبعتها الصين باتخاذ نفس الموقف عن التصويت على القرار ١٩٧٣م، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١م، الذي أوجد منطقة حظر جوي في ليبيا رغم أن هذا القرار لم يحتو على ما يفترض تغيير النظام بهذا البلد. ولكن تورط الحلف الأطلسي ومسؤوليته في القبض على «معمر القذافي» ثم إعدامه مباشرة بعد ذلك جعل روسيا تعتبر أن هذا القرار تم خرقه. وبالتالي، أخذت روسيا هذه المعطيات في الاعتبار فلم تسمح لمجلس الأمن بأخذ قرار يجيز استعمال القوة في سوريا تحت الفصل السابع في مناسبات متعددة. وهذا الموقف، جعل روسيا تبدو أمام الرأي العام في البلاد العربية والإسلامية، وخاصة لدى ذوي التوجه العروبي والقومي، الدولة الوحيدة التي تتمسك بالشرعية الدولية، والقوة العالمية التي يمكن لها الوقوف أمام التدخل الغربي في سوريا. وقد تمكنت روسيا من اقتلاع موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فيما يسمى باتفاق «جنيف» في ٣٠ جوان ٢٠١٢ م، حول سوريا حيث وافق الجميع على عدم الاشتراط المسبق لرحيل بشار الأسد لحل المعضلة السورية والاكتفاء بتكوين حكومة انتقالية تضم عناصر من النظام. ولكن «أمريكا» سرعان ما تراجعت عن هذا الموقف. وأصبح اتفاق « جنيف» محل جاذبات بين كل الأطراف. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم ردة فعل روسيا عندما تم الاعتراف بالتحالف الوطني السوري الذي تم إرساؤه في «الدوحة» في ١١ نوفمبر ٢٠١٢ والذي اعتبرته غير مقبول، لأن من شروط الحكومة المؤقتة التي تم الاتفاق عليها هو شرط ذهاب بشار الأسد وعدم الدخول في مفاوضات مع النظام في سوريا. وبالنسبة لروسيا، فإن هذا الاتفاق يتضمن التفكيك السياسي لسوريا وحل الجيش كما حصل بالعراق بعد احتلالها سنة ٢٠٠٣ وهو أمر شديد الخطورة على السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها. ويتمثل الهدف الرئيسي للدبلوماسية الروسية في التشبث بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة في سوريا. كما أن الروس يرون أن عسكرة الصراع في سوريا، وتسليح المعارضة، يمثل خطرا جسيما على الغرب نفسه وعلى روسيا، ذلك أن ما حصل في الشيشان لا يزال عالقا في نفسية الروس. وقد حذرت روسيا الغرب من تسليح المعارضة بأسلحة متطورة ومضادة للطائرات لأن ذلك لن يزيد المشكل إلا تعقيدا. وبالتالي فإن روسيا لا تريد إتباع استراتيجية في الشرق الأوسط تعود عليها بالمضرة وهي البلد الذي يعيش فيه أكثر من ٢٢ مليون مسلم.

عدم الاستقرار في شمال إفريقيا يضاعف مخاوف تونس والجزائر ومصر

٢. الوضع في ليبيا وتأثيره على مقاومة الإرهاب والتطرف في شمال إفريقيا

مع سقوط نظام «القذافي» وبروز المظاهر المسلحة التي تقودها الجماعات الإسلامية المتشددة، عادت النزعات القبلية إلى ليبيا بصورة أكثر تعقيدا من السابق، وعادت النزعات الانفصالية، لاسيَّما في منطقة «الزنتان» وفي الشرق الليبي الذي يتباهى سكانه بأنهم يمتلكون الثروة النفطية المنهوبة من قبل العاصمة طرابلس بوصفها مركز السلطة.

وبدل أن يكون سقوط «القذافي» فرصة لإعادة بناء الدولة الوطنية، فرضت الحركات الإسلامية الجهادية والعصابات المسلحة منطقها الخاص القائم على تصدير الإرهاب إلى الخارج، والعمل على تفكيك وتقسيم ليبيا إلى دويلات القبائل والحركات الجهادية التكفيرية المرتبطة بتنظيم «القاعدة» و« الدولة الإسلامية».

لقد كانت لسقوط النظام السابق في ليبيا تداعيات إقليمية كبيرة. فهناك إجماع داخل الدول الغربية والمغاربية، ودول الساحل الإفريقي، حول خطورة انتشار الأسلحة بصورة كبيرة في ليبيا، وانتقالها أيضاً عبر الحدود إلى الدول المجاورة (تونس، الجزائر، مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا) وهي مناطق الصحراء الكبرى، التي ينشط فيها تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وكتيبة «عقبة بن نافع» والمرابطون» والموقعون بالدم» و« حركة أنصار الدين» بالإضافة إلى المتمردين الطوارق في الصحراء الكبرى.

التواري الأمريكي لن يكون نهائيا والتقدم الروسي لن يرقى إلى مستوى المنافسة والتواجد العسكري للناتو وفرنسا وبريطانيا لصالح واشنطن

فمنذ الإطاحة بنظام «القذافي»، ظلت تونس ومصر تكافحان لضبط حدودهما مع ليبيا من أجل وقف تدفق الأسلحة. وكانت تونس أعلنت في شهر فبراير / شباط ٢٠١٢م، تفكيك تنظيم إرهابي تدرب في ليبيا، وسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في تونس. وما زاد مخاوف الدول الغربية من استفادة تنظيم القاعدة من وفرة السلاح المسروق من المخازن الليبية، هو مقتل السفير الأمريكي في قنصلية بنغازي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م، والهجوم الذي شنه المتمردون الطوارق («الحركة الوطنية لتحرير أزواد»، «حركة أنصار الدين» الإسلامية المسلحة من الطوارق، التي أسسها إياد آغا غالي أحد القادة السابقين لحركة تمرد الطوارق في التسعينات)، ضد القوات المسلحة المالية في منطقة «كيدال» و «ميناكا»، في ١٧ من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ م، للمطالبة بحق تقرير مصير المنطقة الشمالية من مالي، المتاخمة «لموريتانيا» و«الجزائر» و«النيجر» و«بوركينا فاسو». وقد حقق «الطوارق» نجاحاً عسكريا لافتاً من خلال سيطرتهم على شمال مالي، أي ما يعادل ٨٥٠ كلم مربع. ويمثل شمال «مالي» المنطقة الأكثر خطورة على أمن الجزائر وتونس أيضا.

لقد كانت «حركة أنصار الدين » تطالب بفرض الشريعة في مالي، بعد أن سيطرت على ثلثي التراب المالي، ولولا التدخل العسكري الفرنسي في بداية سنة ٢٠١٣م، لسقطت مالي لقمة سائغة في أيدي تنظيم « أنصار الدين» و «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وكانت حكومة مالي اتهمت تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» الذي يقيم قواعد في شمالي البلاد بشن هجمات على العديد من دول الساحل انطلاقاً من أراضيها.

وقد صعد تنظيم «القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» من وتيرة تحركاته مستفيداً من مساحة الحرية المستجدة في تونس، والفوضى العارمة في ليبيا، بهدف رفع الضغط عن عناصره الناشطة بالجزائر. وقد استفاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عوامل عديدة حصلت في مرحلة انطلاقة الثورة في تونس ومنها عدم قدرة الدولة على التحكم في الحدود الغربية والجنوبية الشرقية وتفاقم التهريب وتدفق مئات الآلاف من المهاجرين الليبيين الذين فروا بسبب المعارك في بلدهم، وخصوصا عودة المئات من المتشددين والتكفيريين إلى البلاد. هذا بالإضافة إلى الخطاب السياسي الجديد الذي جاءت به أحزاب دينية وإثارتها لعديد من المسائل التي لم تكن تطرح من قبل كمسألة الهوية.

وتمثل هجمات الإسلاميين المتشددين في تونس على رموز المعارضة اليسارية والليبرالية، والتواجد العسكري الذي حافظ عليه تنظيم «أنصار الشريعة» في تونس بمنطقة جبل «الشعانبي» على الحدود الجزائرية، وتكرر المواجهات المسلحة بين أجهزة الأمن والجيش التونسية والمجموعات الجهادية التكفيرية المرتبطة بتنظيم القاعدة، نقطة تحول في رؤية الدولة التونسية والدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، على الخطر الذي باتت تمثله ليبيا في ظل سيطرة المجموعات الإسلامية المقاتلة على مناطق شاسعة من البلاد، وامتلاكها ترسانة كبيرة من الأسلحة، وإقامتها معسكرات تدريب للإسلاميين الجهاديين القادمين من تونس وسوريا والعراق.

فبعد الاستقرار النسبي «بمالي» تظهر تقارير الاستخبارات الأمريكية والفرنسية أن المقاتلين من تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» تمكنوا من اجتياز الحدود من مالي وإنشاء قاعدة جديدة لهم في جنوب غربي ليبيا. وتعتقد أمريكا بأن الزاوية الجنوبية الغربية من ليبيا تجذب حالياً المقاتلين الإسلاميين من جماعة «أنصار الدين» وتنظيم «القاعدة في بلدان المغرب الإسلامي» الذين فروا من مالي وتختلط هاتان المجموعتان مع المجموعات المسلحة المحلية وبينها «أنصار الشريعة» التي تؤكد واشنطن إنها متورطة في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي.

٣. مستقبل منطقة المغرب العربي في ظل المتغيرات بالشرق الأوسط

في هذا الإطار، سيبقى الوضع في منطقة المغرب العربي غير مستقر لعدة سنوات أخرى، حيث لا يوجد في الأفق القريب ما يبشر بحل للمشكل في ليبيا، ومن ورائه استقرار الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء (مالي والنيجر) وكذلك المغرب العربي برمته، ذلك أن عدم الاستقرار في هذه البلدان سيضاعف من مخاوف تونس والجزائر ومصر من تفشي التهريب وانتشار الأسلحة، وتفاقم الجريمة المنظمة، وكلها عوامل تساعد على مزيد من ترسيخ وجود الجماعات الإرهابية وتطوير شبكاتها وأنشطتها وتدعيم قدراتها البشرية واللوجستية والعملياتية.

وينطبق هذا على المغرب وموريتانيا نظرا لموقعهما الجغرافي الحدودي مع الجزائر والمحاذي لمنطقة الساحل والصحراء. ويعلم هذان البلدان الخطر الداهم، خاصة وأنهما يمثلان منطقة تهريب وعبور وهجرة غير شرعية إلى أوربا. ومن المتوقع أن تستفيد « القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و»الدولة الإسلامية» من تعثر حل مشكل الصحراء الغربية للتسلل عبر هذا الملف إلى هذين البلدين.

ويسعى تنظيم «داعش» في ليبيا إلى إيجاد ملاذ آمن وملجئ جديد له جنوب البلاد بعد نجاحه في السيطرة على مدن في الشرق (سرت) وفي مناطق أخرى مثل « درنة» و» بنغازي» في حين يضع التنظيم مدينة « أجدابيا» نصب عينيه ويسعى لاتخاذها معقلا له. ويبقى وصول « داعش» إلى جنوب ليبيا وربط قنوات اتصال بين التنظيم وبقية التنظيمات المتطرفة المسيطرة على حقول النفط مهددا بإنشاء تحالفات وجبهات قتال جديدة ستزيد من التوترات والتعقيدات في المنطقة برمتها.

ونتيجة لتداعيات الثورة في تونس نشأت في هذا البلد أزمة فاعلية سياسية أنتجت بدورها أزمة فاعلية إنمائية، فانكمش الاقتصاد منذ سنة ٢٠١٤ م، وأصبح النمو الاقتصادي في أدنى مستوياته حيث لم تستطع البلاد تحقيق نسبة نمو ايجابية طيلة سنة ٢٠١٥م، وهذا الأمر زاد من الاحتقان الاجتماعي فكثرت الإضرابات والاضطرابات وتقلصت نسب التشغيل وخلق الثروة الشيء الذي أدى بالشباب العاطل والفاقد للأمل في غد أفضل إلى انتهاج السلوك الاحتجاجي والفوضوي وشجعهم على الهجرة غير الشرعية إلى أوربا والى الانضمام إلى الجماعات المسلحة في مناطق الصراع بكل من سوريا والعراق وليبيا وحتى مالي والى اعتناق الفكر التكفيري والفكر الجهادي والانخراط في مسالك الجريمة والجريمة المنظمة. ونتيجة لذلك كانت أولويات السياسة في تونس متمثلة أساسا في محاربة الإرهاب، حيث أعلن رئيس الجمهورية «الباجي قائد السبسي» الحرب على الإرهاب بعد الهجوم المسلح على متحف «باردو» بتونس العاصمة والذي ذهب ضحيته ٢٢ سائحا أجنبيا و ٥٠ جريحا، والذي تبعه هجوما آخر على نزل « مرحبا» بمدينة «سوسا» الساحلية والذي أسفر عن ٣٩ قتيلا و٣٩ جريحا. ومثلت هاتان العمليتان الضربة القاصمة للسياحة في تونس التي تدهورت بشكل كبير وعلى بقية القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعات التقليدية وعلى كل فرص الاستثمار. وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ م، تم تفجير حافلة للأمن الرئاسي في قلب العاصمة تونس وعلى مقربة ٢٠٠ متر من مقر وزارة الداخلية مما يزيد من احتمال وقوع هجمات نوعية أخرى، ويجمع المحللون اليوم بأن الحرب على الإرهاب في تونس ستتواصل لسنين طويلة أخرى، ما دام تردي الوضع في ليبيا وغياب الدولة متواصلا.

وختاما يمكن القول بأن تواري التواجد الأمريكي وبزوغ النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط سيؤثر حتما بشكل ما على الدول العربية بكامل المنطقة وبشمال إفريقيا مع التأكيد على أن التواري الأمريكي لن يكون نهائيا كما أن التقدم الروسي في المنطقة سيظل سلسا ولا يرقى إلى مستوى التواجد العسكري الأمريكي، فالمنطقة العربية تحتوي على عديد من القواعد الأمريكية المنتشرة هنا وهناك من الخليج إلى البحر الأحمر إلى المتوسط ،مع تواجد الأسطول الخامس الأمريكي الّذي يتخذ من المنامة مقرا له بشكل دائم في مهمة مراقبة و ردع دائمة وتموقع الأسطول السادس الأمريكي بالمتوسط مع التواجد العسكري لقوى اخرى كفرنسا وبريطانيا بينما يقتصر الحضور العسكري الروسي على سوريا والبحر الأسود و المتوسط يقابله التواجد الدائم لأساطيل الحلف الأطلسي ويكفي أن نضع أمام أعيننا خرائط نفط وغاز المنطقة ونتفحص شبكة أنابيب وأساطيل نقل الطاقة ونطلع على العدد اليومي لناقلات الغاز والنفط العملاقة التي تتحرك في المضائق وفي المتوسط ويكفي أن نعرف بأن المنطقة تحتوي على ستين بالمائة من الاحتياطي العالمي للطاقة ونلاحظ توسع» داعش» في قلب المنطقة العربية وفي ليبيا على امتداد سنتين برغم تشكل حلف دولي ضدها بقيادة الولايات المتحدة منذ أكثر من سنة ونلاحظ تفشي الفوضى العارمة وانتشار السلاح والاقتتال على أوسع نطاق نعي ما يحاك من مقالب ومخاطر وتهديدات جمة لأمن المنطقة ومستقبلها ومستقبل شعوبها وثرواتها ●

* باحثان تونسيان في الشأن العسكري والاستراتيجي

المراجع والدراسات:

-La puissance Russe au Moyen orient retour au declin ineluctable—Clement Therme
-Enjeux Regionaux au moyen orient et Etat Islamique en Irak et au Levant—Irnerio Seminatore
-Geopolitique, Renouveau de l'influence Russe sur la scène moyen orientale –Marie France Chatin
-Le grand livre de la geopolitique—Pascal Boniface

ضرورات التقارب الإيراني-الروسي.. وتأثيره على دول الخليج

كثيرة هي النتائج التي ترتبها الأزمات الإقليمية والدولية ويأتي في مقدمتها استدعاء أطراف مباشرة وغير مباشرة في تلك الأزمات الأمر الذي لا يؤدي إلى التأثير في مسار الأزمات فحسب بل إعادة ترتيب الأدوار الإقليمية بل والدولية ،ولا يعني ذلك أن تلك سمات لكل الأزمات بل يرتبط ذلك بشكل وثيق بمدى أهمية تلك الأزمة للأطراف الإقليمية والدولية ،وتقدم الأزمة السورية نموذجاً واضحاً على كيفية تحول الأزمات من المستوى المحلي نحو الإقليمي ثم العالمي وانطلاقاً مما سبق تقدم هذه الرؤية تحليلاً لتطور العلاقات الروسية الإيرانية ضمن الأزمات الإقليمية، ومع أهمية تحليل مصالح الطرفين فإنه سيكون من التبسيط بمكان أن يتم تناول تلك العلاقات بمعزل عن البيئتين الإقليمية والدولية اللتان بقدر ما أتاحتا فرصاً لتعزيز تلك العلاقات بين الجانبين فإنها في الوقت ذاته قد أفرزت تحديات لكبح جماح تلك العلاقات.

د أشرف محمد كشك *

تستهدف تلك الرؤية الإجابة على أربعة تساؤلات:

– الأول: هل كانت الأزمة السورية منشأة للتقارب الروسي الإيراني أم كاشفة له؟

– الثاني: ما هي المؤشرات المهمة في ذلك التقارب؟

– الثالث: ما هي نقاط الالتقاء والتباين الروسي الأمريكي حول الدور الإقليمي لإيران؟

– الرابع: ما هي الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون تجاه تطور العلاقات الروسية الإيرانية؟

أولاً: الأزمة السورية والتقارب الروسي الإيراني:

بداية ينبغي التأكيد على أن الأزمة السورية لم تكن منشأة للتقارب الروسي الإيراني بل كانت كاشفة لتلك العلاقات التي تضم «ندين متنافسين» لكل منهما مصالح تتلاقى أحياناً وتتقاطع أحايين أخرى.

بالنسبة لروسيا:

إن المسألة تتجاوز التقارب مع إيران حيث أنه منذ أن تولى بوتين سدة الحكم لديه رؤية استراتيجية لنهوض روسيا مجدداً كقطب دولي وقد أتاحت له البيئتان الدولية والإقليمية ذلك كما يلي:

فمن ناحية أولى: فإن التصعيد الأمريكي تجاه روسيا، فضلاً عن محاولات حلف الناتو للتمدد في المجال الجيواستراتيجي لروسيا كان دافعاً لروسيا لمناوأة الولايات المتحدة وحلف الناتو في مناطق تحتوي على مصالح استراتيجية لكل منهما وذلك للحد من الضغوط الغربية على روسيا بشأن الأزمة الأوكرانية والقبول بالوضع الراهن ،وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى المناورات الضخمة التي بدأها حلف الناتو في البحر المتوسط في أعقاب التدخل الجوي الروسي في سوريا في التاسع عشر من أكتوبر ٢٠١٥م، والتي استمرت خمسة أسابيع وكانت الأكبر من نوعها منذ أكثر من عقد من الزمان وشارك فيها ٣٦ ألف جندي و٢٣٠ وحدة عسكرية و١٤٠ طائرة وأكثر من ٦٠ سفينة حربية.

ومن ناحية ثانية تذبذب السياسة الأمريكية تجاه الأزمات الإقليمية –حيث لم ترد الولايات المتحدة إنهاء تلك الأزمات بل إدارتها دون وجود أفق زمني محدد لإنهائها وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح نائب وزير الدفاع الأمريكي أمام حوار المنامة أكتوبر ٢٠١٥م، بأن الولايات المتحدة نفذت ٧ آلاف ضربة جوية ضد تنظيم داعش على مدى أربعة عشر شهراً ذلك التردد كان أمراً مواتيًا لروسيا للتدخل وبقوة في تلك الأزمات ومحاولة ملء الفراغ الإقليمي من خلال الاعتماد على شريك إقليمي وهو إيران.

ومن ناحية ثالثة تعد الأزمة السورية فرصة سانحة لروسيا التي طالما رغبت في تغيير معادلة النظام الدولي الراهن من خلال الدخول على خط التفاعلات مع الولايات المتحدة وحلف الناتو ومناوأتهما في نقاط التماس الاستراتيجية ومنها سوريا ومما يؤكد ذلك الطرح تأكيد ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين «أن إيران وروسيا أكدتا على وجهة نظر واحدة بينهما لمواجهة الطابع غير المقبول لمحاولات خارجية لإملاء فرضيات

حول تسوية سياسية في سوريا» وذلك خلال مشاركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في منتدى الدول المصدرة للغاز بإيران في الثالث والعشرين من نوفمبر ٢٠١٥ ،وربما أرادت روسيا عدم تكرار الأخطاء الاستراتيجية السابقة وهي الابتعاد عن الأزمات الإقليمية في السابق وخاصة أزمتي الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، والتدخل الأطلسي في ليبيا عام ٢٠١١ م، حيث أن تداعيات هاتين الأزمتين كبدتا روسيا ثمناً باهظاً سواء على صعيد النفوذ الدولي أو على صعيد مصالحها مع الشركاء الإقليميين.

بالنسبة لإيران:

من ناحية أولى: ترى إيران أن التعاون مع روسيا ضرورة استراتيجية لتعزيز نفوذها الإقليمي حيث يلاحظ أن الوجود الإيراني الآن يتمركز في مناطق النفوذ السوفيتي السابق وهي سوريا والعراق واليمن ومن ثم فقد التقت مصالح الطرفين حيث أن التدخل الروسي في الأزمة السورية قد يكون مقدمة لاستعادة ذلك النفوذ الروسي السابق بدعم إقليمي من إيران ،بمعنى آخر فإن النفوذ الإقليمي لإيران يمنح روسيا عمقاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط مما يعد فرصة لروسيا للدخول على خط التفاعلات الإقليمية ومن ذلك على سبيل المثال صدور تصريحات عراقية مضمونها إمكانية طلب العراق من روسيا توجيه ضربات مماثلة لتنظيم القاعدة على أراضيه، فضلاً عن تأكيد المسؤولين في بغداد مشاركتهم مع روسيا وإيران وسوريا لمواجهة تنظيم داعش بهدف تكوين مركز تنسيق تتكون قيادته من الدول الأربع .

ومن ناحية ثانية تتمثل المصالح الاستراتيجية لإيران في الاحتفاظ بحلفائها الإقليميين سواء من الدول» سوريا» أو الجماعات دون الدول» حزب الله» في ظل صراعها «المزمن» على الصعيدين الإقليمي والدولي – وفقاً للرؤية الإيرانية في هذا الشأن–بما يعني أن مسألة بقاء الأسد أو وضع سوريا مستقبلاً ليس هو هدف إيران من التدخل في المسألة السورية وإنما عدم فقدان سوريا كحليف حتى لو أن هناك بديل مقبول للأسد في المناطق التي يسيطر عليها النظام في الوقت الراهن بما يضمن المصالح الإيرانية في سوريا.

وواقع الأمر أنه لا يمكن الفصل الحاد بين مصالح الجانبين حيث أنه في ظل عدم قدرة الولايات المتحدة على إنهاء الأزمة السورية فإن كافة السيناريوهات تظل قائمة بما فيها نجاح الجماعات المناوئة للنظام السوري السيطرة على أجزاء أكبر من سوريا وهو ما يمثل تحدياً مباشراً لكل من إيران التي تعتبر سوريا حليفاً إقليمياً مهماً وروسيا التي تخشى من وصول تلك الجماعات إلى أراضيها من خلال الشيشان ومناطق القوقاز الشمالية.

ثانياً: مؤشرات التقارب الروسي-الإيراني:

تتعدد مظاهر التعاون الروسي–الإيراني وبوجه عام يلاحظ أن أهم مجالات التعاون هي الاقتصاد والتسلح لسببين:

السبب الأول: هو سعي روسيا لاقتناص الفرص المواتية للخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة بتعزيز التعاون الاقتصادي مع إيران ومن ذلك ما أشارت إليه التقارير من أن روسيا وإيران تعملان على إبرام صفقة قيمتها ٢٠ مليار دولار تتضمن شراء النفط الإيراني مقابل سلع روسية ومعدات عسكرية الأمر الذي دفع الكونجرس الأمريكي بالتهديد بإيقاف قرار تخفيف العقوبات عن إيران ،فضلاً عن تأكيد النائب الأول لوزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني أن روسيا وافقت على منح قرض لإيران بقيمة ٨ مليارات دولار لتنفيذ مشروعات مشتركة ،الجدير بالذكر أن الجانبين اتفقا خلال العامين الماضيين على مشروعات مشتركة تبلغ قيمتها نحو ٤٠ مليار دولار.

الأزمة السورية كشفت علاقات بين ندين متنافسين على المنطقة

أما السبب الثاني فهو أن غالبية الدول العربية لاتزال تعتمد في مشترياتها من الأسلحة على الأسواق الغربية ، فيما تعد إيران الشريك الثالث لروسيا على المستوى العسكري، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إعلان روسيا خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥م، عن عزمها تسليم إيران أنظمة صواريخ سطح جو إس٣٠٠ وذلك بموجب صفقة تم توقيعها بين البلدين عام٢٠٠٧م، بقيمة٨٠٠ مليون دولار، وتعد تلك الصواريخ ضمن سلسلة من الصواريخ بعيدة المدى وقد نشرت للمرة الأولى في روسيا عام ١٩٧٩م، وهي تشبه صواريخ باتريوت الأمريكية ويمكنها استهداف المقاتلات كما يمكنها الاشتباك مع الصواريخ الباليستية . والجدير بالذكر أن السفير الإيراني في موسكو مهدي صانعي أكد أن روسيا بدأت بالفعل إجراءات تسليم إيران تلك الصواريخ تزامناً مع زيارة الرئيس الروسي لإيران للمشاركة في منتدى الدول المصدرة للغاز، فضلاً عن قرار الرئيس الروسي برفع الحظر عن نقل التكنولوجيا النووية المتعلقة بتطوير منشأة آراك وأجهزة الطرد المركزي، كما تضمن القرار ذاته السماح باستيراد اليورانيوم المخصب من إيران بكمية تفوق ٣٠٠ كجم في مقابل تسليمها يورانيوم مخصب بدرجة أقل وذلك وفقاً للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول ال٥+١ الموقع في ١٥ يوليو٢٠١٥ م، ويلاحظ أن الرئيس الروسي قد التقى خلال تلك الزيارة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي والذي أشاد

بدور الرئيس الروسي تجاه التطورات الإقليمية والدولية الراهنة وقال المرشد الأعلى «أن الخطة بعيدة المدى للولايات المتحدة سوف تلحق الضرر بشعوب ودول المنطقة وتحديداً روسيا وإيران وأنه يتعين إحباط هذه الخطة بحذر وبتعاون أوثق بين الجانبين»

ومع التسليم بأهمية العلاقات الثنائية بين الجانبين بمستوياتها المختلفة فإن هناك ثلاثة أطر أخرى جماعية يتحرك خلالها الطرفان بما يعزز أهدافهما الاستراتيجية السابق الإشارة إليها وتتمثل تلك الأطر فيما يلي:

الإطار الأول: تتمتع كل من روسيا وإيران بعضوية منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان وأوزبكستان بينما لاتزال كل من منغوليا والهند وإيران وباكستان بصفة مراقب إلا أن مساعد الرئيس الروسي لشؤون السياسة الخارجية يوري أوشاكوف قد أكد على أن مسألة انضمام إيران إلى المنظمة بشكل دائم ستكون في أعقاب رفع العقوبات الأممية المفروضة عليها ،وتكمن أهمية تلك المنظمة في كونها تضم دولاً تناوئ السياسات الغربية عامة وحلف الناتو على نحو خاص ويطلق عليها» الحلف الآسيوي الجديد» وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى استطلاع أجراه مركز الدراسات العربي الأوروبي ،حيث يرى حوالي ٦٦٪ من المستطلعة أن «إيران ذات النوايا النووية تعد العدو المفترض لحلف الناتو مستقبلاً.»

بينما يتمثل الإطار الثاني في كون الدولتين من الدول المطلة على بحر قزوين الذي يمثل أهمية استراتيجية بالغة لكليهما.

أما الإطار الثالث: فهو مشاركة إيران في المؤتمر الذي دعت إليه روسيا للأمن الدولي في موسكو (إبريل ٢٠١٥م) ويعد الصيغة المناوئة لمؤتمر ميونخ للأمن، وقد استهدف ذلك المؤتمر تعزيز التعاون بين روسيا والصين والهند وإيران الأمر الذي يعد رسالة واضحة ومباشرة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بأن تلك الدول- والتي تعد أعضاء في منظمة شنغهاي في الوقت ذاته - ستكون طرفاً أصيلاً في صياغة النظام الدولي حالياً ومستقبلاً وهو الأمر الذي حذر منه الخبير الأمني الأمريكي زبيجنيو بريجنسكي بالقول»تحالف أوراسيا الأوروبية يمكنه أن يمثل تحدياً للهيمنة الأمريكية حيث أنه ربما تراه الصين البديل الأبرز لمواجهة تحالف الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بل أن تحالف أوراسيا الأوروبية يمكنه أن يمثل عامل جذب قوي للدول التي بدت ليس لديها رضاء عن السياسات الغربية الراهنة عموماً»

وعلى الرغم من أهمية تعدد العلاقات على المستويين الثنائي والجماعي بين الجانبين فإن ذلك لا يعني التطابق التام في مصالحهما وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ثلاث نقاط:

أولها: أن الوصف الأقرب لذلك التقارب هو «تقارب الضرورة» لأن الندية والتنافس أقرب لوصف العلاقات بين الدولتين من وصف» التعاون والشراكة» صحيح أن الطرفين قد التقيا في المسألة السورية بيد أنهما يعملان بالتوازي والتكامل بما يحقق هدف مرحلي لهما وهو دعم نظام الأسد كمعبر مهم نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي والذي يتمثل في تعزيز دور كل من روسيا وإيران ضمن أي ترتيبات مستقبلية بشأن سوريا ومن ثم منظومة الأمن الإقليمي برمتها.

وثانيها: لم تتردد روسيا في فرض عقوبات أممية على إيران

عام ٢٠١٠م، جراء برامجها النووية إلا أنها في الوقت ذاته عارضت أي توجيه ضربة عسكرية لإيران ليس بهدف الحفاظ على النظام الإيراني أو طموحاتها النووية ولكن لإدراكها أن توجيه أي ضربة عسكرية لإيران لن يكون من شأنها فقدان روسيا شريك إقليمي فحسب وإنما المزيد من تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي والذي تمثلت بدايته في الغزو الأمريكي للعراق بما يعني في الوقت ذاته إعادة هيكلة الشرق الأوسط برمته وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح مدير الاستخبارات الفرنسية برنار باجوليه بالقول» إن الشرق الأوسط الذي عرفناه لم يعد موجوداً حيث بدأ الزلزال في العراق عام ٢٠٠٣ الذي يعد بداية عملية إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والتي ستكون مرتهنة بالوقائع على الأرض»

وثالثها: إن تتبع المسار التاريخي للعلاقات بين الدولتين لا يعكس نهجاً تعاونياً بل تأرجح ذلك ما بين الصراع والتعاون، فخلال حقبة روسيا القيصرية اندلعت حروب عديدة بين الجانبين حيث قامت روسيا باستغلال ضعف الدولة المركزية في إيران بعد سقوط الصفويين، كما قامت روسيا بدعم أحزاب يسارية إيرانية ،فضلاً عن دعم الحركات الانفصالية في إقليمي أذربيجان وكردستان الإيرانيين وذلك إبان حقبة الاتحاد السوفيتي، وبعد قيام الثورة الإيرانية دعم الاتحاد السوفيتي السابق العراق خلال حرب الثماني سنوات مع إيران وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي كانت هناك شكوك روسية بدعم إيران للجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، إلا أن إيران وروسيا قد وقعتا اتفاقية للصداقة عام ١٩٩٢م، لبناء مفاعل بوشهر النووي، وبالتالي فإن تطور تلك العلاقات على هذا النحو أو ذاك لم يكن انطلاقاً من رغبة من الجانبين وإنما وفقاً لما اقتضته التطورات الدولية آنذاك بما يعني أن تلك العلاقات هي «علاقات الاحتياج المتبادل».

ثالثاً: أوجه الالتقاء والتباين الروسي الأمريكي حول الدور الإقليمي لإيران:

لا شك أن توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول الـ ٥+١ لم يكن سوى جزءً من توجه غربي مفاده الرغبة في دمج إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي ومن ثم فإنه في ظل التنامي الواضح للعلاقات الإيرانية الروسية يثار تساؤلان:

الأول: هل إيران تواجه حالة من الاستقطاب الروسي الغربي أم أن هناك «تفاهمات» بينهما حول الدور الإقليمي الذي يتعين أن تنهض به إيران؟

والثاني: هل يمكن لأي من الولايات المتحدة أو روسيا التضحية بمصالحهما لدى الآخر لصالح إيران؟

وللإجابة عن التساؤل الأول :من الصعوبة بمكان القول بأن هناك تفاهمات أمريكية-روسية على تعزيز الدور الإقليمي لإيران الساعي للهيمنة لأنه ببساطة يمكن أن تتحول إيران إلى قوة مناوئة لمصالح الطرفين ولكن ربما رأت كل من الولايات المتحدة وروسيا التعامل مع حقائق التفاعلات الإقليمية الراهنة وموقع إيران من تلك التفاعلات، ويعزز من هذا الطرح عدة أمور، الأول: على الرغم من اختلاف المصالح الإيرانية مع الولايات المتحدة عن تلك التي تربطها بروسيا فربما يكون هناك تفاهم بين كل من الولايات المتحدة وروسيا على الاعتراف بحقائق الوضع الراهن وهو أن إيران جزء من المشكلة وجزء من الحل في الوقت ذاته في كافة الملفات الإقليمية (سوريا، لبنان، العراق، اليمن) مع تحديد سقف أعلى لهذا الدور بحيث لا يمثل تهديداً للمصالح الروسية والأمريكية وليس أدل على ذلك من دعوة إيران للقاءات الخاصة بسوريا ،وقيام المبعوث الأممي إلى اليمن بزيارة إيران ولقائه مسؤولين إيرانيين لبحث الأزمة اليمنية.

أهمية تعزيز الشراكة الخليجية ـ الروسية وعدم اختزالها في التسليح فقط

والثاني: كان الاتفاق النووي تتويجاً لمظاهر التقارب الأمريكي- الإيراني المعلن وغير المعلن خلال السنوات الأخيرة فبالإضافة إلى أوجه التعاون المتوقعة بين إيران والدول الغربية فإن النتيجة الأهم هي تراجع الولايات المتحدة عن الإطاحة بالنظام الإيراني وهو ما يلتقي مع الرؤية الروسية لأمن الخليج العربي والتي تنهض على عدة مبادئ منها ضرورة حل المشكلات الإقليمية على مراحل على أن يتم البدء بالأكثر حدة ومنها البرنامج النووي الإيراني، وضع تصورات أمنية وإقامة إجراءات لبناء الثقة بين دول المنطقة ،حل النزاعات والمشكلات في منطقة الخليج بالوسائل الدبلوماسية، إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، الاعتراف بالمصالح الدولية غير الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وقد تلتقي الرؤية الأمريكية مع بعض من تلك الأسس وتتقاطع مع بعضها إلا أن الأمر اليقين هو أنه في ظل حالة السيولة الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية عموماً فإن ثمة مصالح مشتركة لكل من الولايات المتحدة وروسيا في تعزيز التعاون مع إيران وربما تتخذ تلك العلاقات أبعاد أخرى ،بمعنى آخر قد تتحول إيران في أعقاب رفع العقوبات الأممية إلى محوراً للتنافس الأمريكي- الروسي.

أما بالنسبة للإجابة على التساؤل الثاني فيمكن التأكيد على ثلاثة أمور:

الأول: أن الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا دائما يوصف

لا توجد تفاهمات أمريكية-روسية لتعزيز دور إيران الإقليمي لكن اعتراف مشترك بالأمر الواقع

«بالصراع المنضبط» الذي لا يصل إلى حد التصادم حتى في ذروة الحرب الباردة خلال حقبة الاتحاد السوفيتي السابق وتقدم أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١م، دليلاً على ذلك حيث كان الطرفان على شفا مواجهة نووية إلا أنهما تجاوزا تلك الأزمة.

والثاني: أنه بغض النظر عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه العلاقات الروسية الإيرانية، فإن روسيا لا يمكنها مقايضة علاقاتها بالولايات المتحدة بعلاقاتها مع إيران.

والثالث: هناك أطر للتنسيق الأمريكي-الروسي منها مفاوضات نزع التسلح بين الجانبين، حتى في الأزمة السورية الراهنة برغم الانتقادات الأمريكية للتدخل الجوي الروسي فإنه كانت هناك عدة لقاءات بين الجانبين بهدف عدم التصادم الجوي بين الجانبين، فضلاً عن وجود إطار للتنسيق بين كل من روسيا وحلف الناتو وهو مجلس الناتو – روسيا والذي أنشئ عام٢٠٠٢ كآلية للتشاور والتنسيق بين الجانبين، صحيح أنه ربما تجمدت أعماله بسبب الأزمة الأوكرانية ولكنه لايزال قائماً.

رابعاً: الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون تجاه تطور العلاقات الروسية الإيرانية:

مما لا شك فيه تطور العلاقات الروسية الإيرانية من شأنه أن يمثل تحدياً للمصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون وبالتالي أمام دول مجلس التعاون ثلاثة خيارات وهي:

الخيار الأول: تعزيز الشراكة الخليجية-الروسية والتي يتعين أن تؤسس على عدة أمور منها ألا تختزل هذه العلاقات في مجرد شراء دول مجلس التعاون الأسلحة الروسية، أو ضخ الاستثمارات الخليجية في روسيا ولكن ينبغي أن تكون أوسع من ذلك بحيث يتم خلق شبكة من المصالح التي لا يجوز التحلل منها أو تكون مرتبطة بتطورات إقليمية أو دولية ما ، ولعل الإعلان عن توقيع ٦ اتفاقات ومذكرات تعاون بين روسيا والمملكة في مجالات الطاقة والفضاء والإسكان والاستثمار يأتي ضمن هذا السياق بالإضافة إلى الاتفاقية العسكرية التي تم توقيعها بين الجانبين، فضلاً عن إعلان المملكة عن بناء ١٦ مفاعل نووي وإعطاء روسيا الدور الأكبر في تشغيل تلك المفاعلات، بالإضافة إلى معدل التبادل التجاري بين الجانبين والذي بلغ ١،٤٦ مليار دولار نهاية العام ٢٠١٤ م، خلال زيارة ولي ولي عهد المملكة العربية السعودية لروسيا في مايو٢٠١٥م، فضلاً عن الزيارة التي قام بها سمو أمير دولة الكويت لروسيا خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ من شأنهما الدفع بتلك الشراكة إلى آفاق أرحب، ومن ناحية ثانية يتعين أن تتفهم روسيا مصالح دول مجلس التعاون وكذلك مخاوف دول المجلس وخاصة تجاه البرامج النووية الإيرانية والتسلح الإيراني التقليدي وهو ما تسهم فيه روسيا بنسبة كبيرة حيث تشير التقارير إلى أن قيمة المبيعات الروسية لإيران من الأسلحة عام ٢٠١٤م، بلغت نحو ٤ ملايين دولار، فضلاً عن صفقة الصواريخ إس ٣٠٠ والتي من شأنها تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي الخليجي ،ومن ناحية ثالثة يجب أن تقوم روسيا بدعم المواقف الخليجية تجاه القضايا الإقليمية وخاصة داخل المنظمات الدولية ومن ذلك تصنيف روسيا للمتمردين الحوثيين في اليمن» كجماعة دينية» بل ودعوة وفد منها لزيارة موسكو، وتأسيساً على ذلك فقد امتنعت روسيا عن التصويت في إبريل ٢٠١٥ على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الذي يطالب الحوثيين بالانسحاب من المناطق التي قاموا بالاستيلاء عليها في اليمن.

أما الخيار الثاني: فهو تعزيز الشراكة الخليجية-الآسيوية وخاصة مع الدول التي ترتبط مع إيران بعلاقات مميزة ومنها الهند والصين وذلك لموازنة العلاقات الروسية-الإيرانية.

بينما يتمثل الخيار الثالث في الحد من النفوذ الإقليمي لإيران من خلال التعاون مع الدول العربية المحورية وذلك بالانتهاء من تنفيذ مقترح إنشاء القوة العربية المشتركة التي ستكون آلية عربية مهمة لحسم أي أزمات قد تمثل تهديداً للأمن الإقليمي ومن ثم تجريد إيران من أوراقها الإقليمية، بالإضافة إلى أنها ستكون عامل ردع إقليمي من شأنه تحقيق مفهوم توازن القوى الذي يعد الأساس الأهم في تعزيز الاستقرار في الأقاليم عموماً.

والخلاصة الرئيسية هي أن المشكلة لا تكمن في تكوين المحاور أو التحالفات من عدمه حيث أن التحالفات لا تدوم وإنما تظل مرتبطة بالظروف التي أوجدتها وبالتالي مضمون تلك التحالفات ومساراتها المستقبلية بل والأهم البيئة التي تعمل فيها والتي يتعين أن تسعى دول مجلس التعاون لجعل تلك البيئة أكثر تعقيداً بما يحفظ المصالح الاستراتيجية الخليجية ضمن استراتيجية استباقية بحيث تكون دول مجلس التعاون في بؤرة أي ترتيبات إقليمية متوقعة. ●

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية -
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

التصعيد الروسي الأخير في سوريا: الدوافع والأهداف والمعوقات

تبلور نمط جديد في السياسة الخارجية لموسكو منذ إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا الاتحادية عام ٢٠٠٤م، حيث ركّزت إدارة بوتين بعد تدعيم سلطة الدولة المركزية على صياغة اتجاه جديد للسياسة الخارجية الروسية يعيد لها موقعها المتميز في النظام السياسي الدولي، وذلك عبر دعمها لدوائر إقليمية في مجالها الحيوي بشكلٍ رئيس. وضمن هذا الإطار، تبوأت سوريا مكانة جيوسياسية متقدمة في الاستراتيجية الروسية، لكونها مكاناً مهماً لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي بالإضافة إلى اعتبارها موطئ قدم على شواطئ المتوسط يتيح لأسطولها البحري المرابط في قاعدة «سيفاستوبول» منفذاً من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط، وأتت أحداث الثورة السورية وما أفرزته من انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل المباشر محفزاً لموسكو للقيام بمهام وأدوار مقابلة لاستراتيجية البيت الأبيض.

د. سنان حتاحت *

ترى القيادة الروسية الحالية أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها حتى وإن أصابه الوهن والضعف، كما أن دعمها له يبقيها حاضرة في مسرح العمليات السياسية سواءً عبر سياسات محاربة الإرهاب أو حماية الأقليات. ولا يمكن لإدارة بوتين أن ترى نظام الأسد الذي بلغت تكلفة الاستثمار فيه عشرات السنين ومئات المليارات آيلٌ للسقوط، خاصة وأنه الحليف الاستراتيجي الأوحد الذي احتفظت به موسكو في المشرق العربي، كما أن بقاءه يشكل الفرصة الوحيدة لضمان تحقيق مصالح روسيا في أي ترتيبات ناشئة في إعادة تشكيل النظام الإقليمي بعد أن خسرت فيه روسيا كثيراً منذ حرب العراق ٢٠٠٣م، وثورات الربيع العربي.

الموقف الروسي في سورية

منذ بداية الثورة السورية في آذار/مارس ٢٠١١م، كانت الحكومة الروسية ترى سياق الأحداث على أن حكومة دمشق تواجه تحدّياً من قبل مجموعة متنوّعة من المحتجين. وحفاظاً على إظهار دبلوماسية متزنة طالبت موسكو النظام بمزيج من الحزم الحكومي وتقديم بعض التنازلات للمعارضة، إلا أنها قدّرت أن بشار الأسد يستطيع الصمود في وجه «أعدائه» وأنه من غير الممكن للأقليات أن تنسجم مع القوى الثورية ذات الأغلبية السنية. فاعتبر الروس أن أي تغيير سريع للنظام في دمشق سيكون ناتجاً عن تدخّل خارجي.

تزامنت العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا مع الفترة السلمية للثورة السورية، وأثناء اشتداد زخم وحدية الأحداث الاحتجاجية، كانت عمليات المجلس الانتقالي العسكرية بإسناد جوي من الناتو تسير بخطوات متسارعة نحو إسقاط القذافي وأضحت تشعر روسيا حينها بالخسارة المتجددة، لذا أصبح الهمّ الرئيس لصناع القرار السياسي في موسكو هو منع تكرار حدوث "السيناريو الليبي" في سوريا. فأضحت روسيا تصدر موقفاً سياسياً اعتبرت فيه الحراك الثوري ومجموع مؤسساته التمثيلية مجموعات مكونة من متطرفين موالين للغرب.

وفي سبيل صد الاقتراحات الغربية التي تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، قدمت روسيا والصين لمجلس الأمن مشاريع قرارات تضمن بقاء حكومة الأسد في السلطة، بالإضافة

الوجود العسكري الروسي في سوريا لعرقلة الإطاحة بالأسد وكسر احتكار واشنطن للحرب والسلم في الشرق الأوسط

إلى استخـدام حق النقض أربع مرات معطلة بذلك مجلس الأمن، ففي الخامس من تشرين الأول عام ٢٠١١ أفشل الفيتو الروسي -الصيني المزدوج محاولة الدول الغربية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري، وفي الرابع من فبراير/ شباط عام ٢٠١٢م، استخدمت روسيا والصين حق "الفيتو" ضد مشروع قرار عربي/ غربي يدين القمع الدامي في سوريا. ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة في سوريا ويندد بانتهاكات حقوق الإنسان، وتكرر نفس السيناريو في التاسع عشر من يوليو/تموز عام ٢٠١٢م، لمشروع قرار غربي في مجلس الأمن الدولي تقدمت به بريطانيا وفرنسا بشأن وقف العنف في سوريا. ومرة رابعة وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢م، ضد مشروع فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

مبدأ إدارة «الأزمة السورية»

أسس الصلف الروسي مقترنا بالزهد الأمريكي في سوريا لبدء مرحلة جديدة في تفاعلات الملف السوري وهي إدارة الأزمة وتبادل الأدوار، وضمن هذا السياق تم في جنيف في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢م، التوصل إلى اتفاق بين مجموعة العمل حول سورية التي تدعمها الأمم المتحدة، يدعو لتشكيل "هيأة حكم انتقالي، مكوّنة من عناصر من الحكومة الحالية والمعارضة لقيادة الشعب السوري نحو المصالحة الوطنية والتسوية السياسية. وساهم التأويل المتناقض للفاعل الروسي والأمريكي لصلاحيات الهيأة الانتقالية في تعميق الأزمة سياسياً وأطلق العنان للمسارات العسكرية بالتحكم والتأثير في أبعاد المشهد المحلي وجعلها عرضة لاستقطاب إقليمي ودولي حاد فرض نفسه بحكم الآثار والتداعيات الجيوسياسية للجغرافية السورية على المستويين الإقليمي والدولي.

برز بوضوح خلال الأزمة ارتفاع مستويات القمع الحكومي والتدرج السريع باستخدام الأسلحة في سبيل ذلك، وصولاً لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٣م، التي راح ضحيتها أكثر من ١٤٠٠ شهيد، وسارعت روسيا لطرح مبادرتها المتعلقة بالكيماوي وذلك قبل ساعات من بدء مناقشة الكونغرس الأميركي التفويض الذي طلبه أوباما لتوجيه ضربة عسكرية كعقوبة للنظام السوري،

لا شك أن «المبادرة» الروسية بوضع الترسانة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية قد خلطت أوراق الإدارة الأميركية، حيث أدت بالرئيس الأميركي إلى تأجيل «مؤقت» لضربته العسكرية ودعوة الكونغرس إلى إرجاء التصويت عليها، لإفساح الطريق من جديد أمام الحلول السياسية للأزمة السورية. وفي الحقيقة، فإن المبادرة الروسية كانت محاولة لحفظ «ماء وجه» جميع الأطراف الدولية المنخرطة في الأزمة السورية، وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي بارك أوباما، الذي يلعب الكرملين، على زهده الشديد في القيام بعمل عسكري ضد النظام السوري، فأعادت هذه الأزمة السورية «مرحلياً» إلى طريق الحلول السياسية والدبلوماسية.

أسباب التصعيد الروسي الأخير

يمكن إرجاع سبب تعزيز الوجود العسكري الروسي في سورية إلى استمرار جهود موسكو بعرقلة أي تحركات للإطاحة بالأسد، وإجبار الغرب على قبوله شريكاً في مكافحة الإرهاب، وذلك ضمن سياق الرد على عقدين من احتكار واشنطن عملية الحرب والسلم في المشرق العربي، مستفيدةً من محددات إدارة أوباما في التعاطي مع ملفات المنطقة والتي خلقت فراغات عدة يتنافس الفاعلون الإقليميون على إشغالها واستثمارها. ولذلك تشكل الجغرافية السورية والحرب ضد الإرهاب فرصة ذهبية تسعى موسكو جاهدةً لاقتناصها من أجل زيادة فاعليتها في المنطقة وإعادة بناء التحالفات فيها بعد غياب طويل. وفي حين دفعت روسيا بكل جهودها الدبلوماسية في حماية مصالح الأسد لضمان استمرار الأخير في الحكم استمر تراجع سيطرة قوات النظام على العديد من المناطق في سورية، ومنيت بسلسلة من الانتكاسات العسكرية خلال النصف الأول للعام ٢٠١٥م، كان أهمها فقدان سيطرتها الشبه كامل لمحافظة إدلب بعد سيطرة قوى جيش الفتح على مدينة إدلب وهي مقر المحافظة، ومدينة جسر الشاغور الاستراتيجية، وكذلك مدينة أريحا تلاها تحرير مطار أبو الظهور العسكري.

موسكو استثمرت زهد أوباما في المنطقة وملأت الفراغات

وفي ذات السياق أتى التدخل الروسي جراء تراجع وظائف الأسد وعدم قدرته على تنفيذ الحد الأدنى من المستوى الأمني والعسكري المطلوب، كما أنه مرتبط بحالة المؤسسة العسكرية التي لم تعد تحظى موسكو بدرجة تأثير عالية عليها من خلال الضباط المتخرجين والمتدربين عندها، الأمر الذي يستوجب زيادة مستوى التدخل سواء على مستوى التسليح ونوعيته أو عبر الإشراف المباشر على هذه المؤسسة التي استثمرت فيها روسيا طويلاً. وعلى الرغم من كثرة ظهور علامات فقدان الثقة لدى موسكو بأداء الأسد إلّا أن الاستغناء عنه غير مطروح اليوم لما يمتلكه من ميزات وشرعية تحتاجها روسيا في المرحلة الحالية.

إن طبيعة التدخل الناشئ لا يمكن تفسيره بعيداً عن استشعار موسكو لخطورة وضع النظام العسكري التي تستوجب تدخلاً سريعاً يقللون به الضرر الناشئ من تعاظم نفوذ المعارضة واحتمالية تضاعفه في حال طبقت المنطقة العازلة في الشمال، وبالتالي يؤمن الروس أن اشرافهم على إدارة المعارك سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فرص تدعيم نظام دمشق في مواجهاته ضد تنظيم الدولة الذي أضحت عملية توظيفه صعبة مع اقترابه لحدود "سورية المفيدة" أو على مستوى مواجهته مع قوى المقاومة التي تتنامى قواها وتتعزز عقيدتها العسكرية. إذاً خطة موسكو أتت بدافع رئيسي مباشر وهو مساعدة قوات النظام على التماسك واستعادة الأراضي التي خسرتها.

مسعى موسكو في سورية

يُدرك الروس جيداً أن تدخلهم المباشر في ميدان المعركة دفع بشار الأسد للارتماء في أحضانهم بعد أن أعياه تدخل طهران المستمر والعنيف في شؤون إدارة مؤسساته الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يُفضي بطبيعة الحال إلى إمساك القيادة الروسية بشكل كامل بمصيره لأول مرة منذ بداية الأزمة السورية، وبالتالي إمساكهم بورقة تفاوض مهمة للغاية رغم رمزيتها. تقوم الاستراتيجية الدبلوماسية الروسية بشكل رئيس على تلويحهم وتلميحهم لاستعدادهم التخلي عنه نزولاً عند رغبة أطراف عديدة في المجتمع الدولي مقابل تحقيق مكاسب مستدامة تمكّنها من التحكم في مصير سورية ما بعد الأسد. وفي الحقيقة تسعى روسيا لتحقيق الأهداف التالية في سورية:

- الحفاظ على منفذها الأخير على البحر الأبيض المتوسط.
- التحكم في مستقبل خطوط الطاقة من غاز ونفط في المنطقة التي يُمكن أن تعبُر من الأراضي السورية.
- الحفاظ على مؤسسة الجيش السوري ومحاولة إنقاذ استثمارها القديم والهائل في عتاده وفي ضباطه وعلى رأسهم الأقلّيات.
- محاربة تنظيم الدولة الذي بات يشكل مهدداً حقيقياً لأمنها القومي لكُمونه الهائل في منطقة القوقاز ودول الجوار الروسي الجنوبي.
- مُزاحمة الولايات المتحدة في إدارة شؤون المشرق العربي وما يترتب عليها من تخفيف الضغوط الاقتصادية عليها بهدف:
- التخفيف من الحصار الاقتصادي الأوروبي والأمريكي عليها.
- إيجاد اتفاق مع الفاعلين الرئيسيين لتحديد سعر النفط عالمياً.

لتحقيق ما سلف تسعى موسكو لخلق مناخ يشبه إلى حد كبير المناخ الذي أتاح لها التحكم في صيغة الحل النهائي في الشيشان، وذلك من خلال تشكيل مرجعية دولية جديدة للحل السياسي في سوريا أولاً، ويتجلى ذلك من خلال دعوتها إلى اجتماعات فيينا وتهدف فيها للوصول إلى صيغة توافق يلزم الحاضرين بقرارات تُمليها بشكل رئيسي المصالح الروسية، أو تتفق على أقل تقدير مع أهدافها العامة. وفي هذا السياق نجد أن دور أمريكا الوسيط

موسكو تمسك مصير بشار بمفردها وتلوح باستعدادها التخلي عنه مقابل مكاسب مستدامة للتحكم في مصير سوريا ما بعد الأسد

في نقاشات فيينا يشير إلى قبول الإدارة الأمريكية المبدئي لهذه الصيغة. ثانياً، من خلال استمالة معارضة سياسية وعسكرية حقيقية للنظام، وخلق خرق حقيقي في جبهة المقاومة الوطنية لقوى الاحتلال والاستبداد في سورية، حيث يدرك الروس جيداً أن استراتيجيتهم السابقة في الاتكّاء على هيأة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة وبعض شخصيات المعارضة الداخلية لن تُحقق شرعية شعبية كافية من شأنها إرضاء قطاعات هامة من المجتمع السوري المعارض، وبالتالي تسعى موسكو إلى تكوين كتلة حرجة في أوساط المعارضة التقليدية تخلق حالة الشك في أوساط المعارضة وتشرعن تدخلها بالحد الأدنى. وأخيراً من خلال إعادة بث الروح في مؤسسات الجيش العسكرية وترميمها بغية الاعتماد عليها بشكل كلي في حكم البلاد وضبط مظاهر التسلح، فالجيش كمؤسسة يُسيطر عليها ضباط متعاونون معها يضمن استمرارية مصالحها. ولذا تسعى روسيا اليوم إلى حل أجهزة الدفاع الوطني واللجان الشعبية للتحكم أولاً في عسكرة المجتمع الموالي. علماً أن الميليشيات غير التابعة لوزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الرسمية للنظام يُسيطر عليها حالياً الحرس الثوري الإيراني.

حدود السياسة الروسية في سورية

لقد جاء التصعيد الروسي الأخير في سورية واشتراك سلاحه الجوي في ضرب المعارضة السورية كمتغير جديد في المعادلة السورية لينسف مجموعة من الثوابت في العلاقات الدولية التي ترسخت أثناء سنوات الأزمة، ونجح في إرساء قواعد جديدة للعبة. فلقد حال أولاً دون تدخل أي قوة إقليمية أو دولية أخرى في الصراع لصالح المعارضة السورية، وإلّا فالاصطدام مباشرة مع موسكو. ثانياً، ضمنت روسيا في تواجدها على الميدان السوري ضرورة إشراكها على نحو مرضي في أي تسوية سياسية في سوريا، فاكتسبت إلى جانب حق النقض في مجلس الأمن حق نقض آخر ولكن في ميدان المعركة هذه المرة. ثالثاً، كفت موسكو واشنطن شر تصدر المشهد، وباتت الأخيرة راضية في موقعها المتفاعل مع الواقع الجديد، وتنازلت بمحض إرادتها لروسيا في قيادة المشهد العسكري وبالتالي السياسي في سوريا. رابعاً، نجح بوتين ولأول مرة منذ اندلاع الثورة في ضبط شريكه المحلي الأسد، وشريكه الإقليمي إيران، وباتا الأخيران أسرى إرادته السياسية وأضحى هو ضامناً التزامهما في مخرجات الحل النهائي في سورية.

إلّا أن الأداء الروسي في سورية يعتريه مجموعة إشكالات تدلل على الحدود المتوقعة من هذا الأداء، وتنبع بعض هذه الإشكاليات من رؤية روسيا لدورها دولياً وإقليمياً وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر يتأتى عن مقاومة بعض القوى الإقليمية للدور الروسي باعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة، في حين تملي أزمات روسيا الداخلية والاقتصادية خيارات موسكو الدبلوماسية وتحد من قدرتها على إيجاد بدائل أكثر نجاعة.

وعلى الرغم من تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية، وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، إلا أنها مرتبطة بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التي تنشب من آن لآخر مع واشنطن، وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي. وبالتالي فإن روسيا حريصة على ألا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء ووكلائهم.

وميدانياً تشير المعطيات العسكرية الحالية، من تنامي قدرة قوى المقاومة الوطنية على التكيف مع الضربات الجوية واستمرار قدرتها على توجيه ضربات موجعة للنظام، وتضاؤل فرص روسيا في ترميم حالة الجيش السوري شبه المنهارة، إلى حتمية توصل موسكو عاجلاً أم آجلاً إلى التفاهم مع مجموع القوى الوطنية والدول الإقليمية الداعمة لها حول مستقبل البلاد. ومع زيادة وعي الأخيرة حول ضرورة التعامل مع الوجود الروسي في سوريا، فإنه من الممكن إنجاز اتفاق يحفظ مصالح موسكو من جهة ويحقق مقاصد الثورة السورية، إلّا أن العقبة الرئيسية التي تقف دون نجاح أي مسعى سياسي جدي في سورية تتمثل في الصلف الإيراني والهامش الذي يخلقه للنظام للمناورة. وفي حين يرى بعض المراقبين أن الحل في سورية يبدأ من خلال إحداث شرخ بين طهران وموسكو فإن التعويل على إرادة إحداهما في فض شراكتها مع الأخرى غير مبرر ذاتياً. لذا وفي ظل وجود قوات إيرانية في البلاد وضعف احتمال إرسال قوات برية روسية إليها، يجب على مجموع القوى الوطنية الاستمرار في ضرب المصالح الإيرانية فيها لخلق واقع جديد يدفع روسيا لإعادة التفكير في خيارها الاعتماد على طهران في سوريا.

* باحث ونائب المدير التنفيذي - مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

التواجد الروسي في إفريقيا: الفرص والمخاطر

لم تخرج شمال إفريقيا من مجال الاهتمام الروسي في أي من المراحل التاريخية، سواء المرحلة الإمبراطورية القيصرية، أم السوفيتية، أم الروسية، وذلك من منطلق الامتداد الجغرافي والطبيعة الجيوسياسية لتلك المنطقة، فضلا عن طبيعة المصالح الروسية المصيرية الرئيسية الحاكمة لحدود حركتها الدولية كدولة ذات دور، وإلى جوار ذلك استحوذت تلك المنطقة على ذات الأهمية بالنسبة لأوروبا أو الولايات المتحدة وذلك من منطلق الاعتبارات ذاتها. ولا شك أن جملة من التحولات والعوامل قد شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١١م، أدت إلى بروز تحديات جديدة فرضت بدورها اختبارات مهمة لحدود وقدرة القوى الإقليمية والدولية، وفى مقدمة تلك القوى روسيا، لا سيما أن تلك التحولات قد جاءت بينما الولايات المتحدة تعول على الفوضى كحالة لإدارة مصالحها في المنطقة، في حين كانت روسيا تعول على الاستقرار كبيئة مناسبة لاستعادة مكانتها، وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى العناصر التالية:

محمود حمدي أبو القاسم *

أولا: روسيا وإعادة بناء علاقاتها مع دول شمال إفريقيا

لا شك أن الجهود الروسية لتفعيل دورها في الشرق الأوسط ككل وفى شمال إفريقيا بالأخص أتت في سياق تأكيد مكانة روسيا في نظام دولي ترى روسيا أنه قيد التشكل، وأن لديها مسئولية في صياغة ملامحه، وهذا التوجه العام للسياسة الخارجية الروسية قد بدأت ملامحه منذ مجيء بوتين إلى السلطة، ومنذ أن أطلق مبدأه المعروف بـ«مبدأ بوتين» في عام ٢٠٠٠ والقاضي بالمساهمة في بناء «عالم متعدد الأقطاب.. يكون لروسيا دور أساسي فيه».

وقد جاءت الصيغة الجديدة للعلاقة بين دول شمال إفريقيا وروسيا إيجابية لصالح الطرفين، وذلك بالنظر إلى أن التوجهات الروسية الجديدة، اختلفت عن التوجهات التي تم اعتمادها في العلاقة مع دول المنطقة في الحقبة السوفيتية، والتي كانت تعطى أولوية للتنافس الايديولوجي والصراع على النفوذ مع الولايات المتحدة، والتوجهات الجديدة بدورها شكلت حافزا لعلاقة جديدة بين تلك الدول وروسيا، وأولى تلك التوجهات هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وثانيتها التصدي لحالة الفوضى في المناطق المتاخمة لحدود روسيا، وثالثتها، مكافحة الإرهاب، ورابعتها، إيقاف تسييس الولايات المتحدة والغرب لآليات الشرعية الدولية، وآخرتها الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية المباشرة في حالة تهديد المصالح المباشرة. ويقابل ذلك معانة دول تلك المنطقة من تبعات غياب التوازن في النظام الدولي، بجانب التداعيات السلبية لضغوط وتدخلات الولايات المتحدة في شؤون الدول، وجهودها في تغيير بعض الأنظمة، والتسبب في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي، فضلا عن تصاعد موجات الإرهاب، ومن ثم كان الالتقاء الروسي مع دول المنطقة بمثابة «مصلحة متبادلة». ويمكن الإشارة إلى أهم المرتكزات التي حرصت عليها روسيا لإعادة بناء علاقاتها مع دول شمال إفريقيا على النحو التالي:

١- إحياء الاتفاقيات مع الحلفاء التقليديين: اتجه الرئيس بوتين إلى تعزيز علاقاته في المنطقة من خلال إحياء الاتفاقيات القديمة، والتي كانت قد جمدت نتيجة عدم التزام الدول بسداد ديونها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك لأجل إنعاش التعاون في المجالات التجارية والعسكرية، وفى هذا السياق تم إسقاط جزء من الديون عن بعض الدول، وإسقاط كامل الدين عن بعضها الآخر، كما حدث مع ليبيا، التي وصل حجم ديونها ٤,٦ مليار دولار، والجزائر التي وصل حجم دينها حوالي ٤,٧ مليار دولار.

٢- توقيع عقود جديدة وتنشيط الاستثمارات: تركزت الجهود في هذا الصدد على قطاعات النفط والطاقة والبنية التحتية لتعويض خسائر الديون، وشملت تلك العقود دول ليبيا والجزائر، هذا فضلا عن اتفاقية للتبادل التجاري والسياحي مع مصر وكذلك تونس.

أمريكا تعول على الفوضى لإدارة مصالحها بينما تعول روسيا على الاستقرار كبيئة لاستعادة مكانتها في المنطقة العربية وإفريقيا

٣- استعـادة روسيـا لمركزهـا في عقـود تصديـر السلاح: تعتـبر دول شمال إفريقيـا سوقا مهما للسـلاح الروسي، والذي يسهـم في الاقتصاد القومي بنسبة مهمة، وقد كانت البداية من الجزائر بصفقة سلاح بلغت قيمتها ٧,٥ مليار دولار، ثم ليبيا في ٢٠٠٨م، بلغت ٢ مليار دولار، وتم استكمالها بصفقة أخرى في ٢٠١٠م، بقيمة ١,٨ مليار دولار، كما تم توقيع اتفاقيات تصدير سلاح مماثلة مع كل من مصر والسودان.

٤- تنشيط التعـاون السلمي في مجال إنتاج الطاقة النووية: لروسيـا باع طويل في هذا المجال وقـد استفادت من الطموحات النوويـة لبعض دول المنطقـة، فوقعت عقود مهمـة مع عدد من الـدول في مقدمتهـا مصـر وليبيـا والجزائـر والأردن ولبنان واليمن لغرض إنشاء مفاعلات نووية للأغراض السلمية.

٥- تعزيـز الوجـود العسكـري في البحـر المتوسـط: في هذا الصدد طورت روسيا وجودها في ميناء طرطوس في سوريا، فضلا عن وجودها العسكري على الشواطئ الليبية، ناهيك عن نقل أسطولها من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، وذلـك في سيـاق تصاعـد المخاطـر التـي تهدد المصالح الروسية في المنطقة.

٦- تأمـين خطـوط إمـداد النفط والحفـاظ على أسعاره مـن التقلبـات: روسيا ليسـت بحاجة لاستـيراد أي من مصادر الطاقـة (النفط والغاز والكهرباء)، لكـن كون تلك المصادر لها تأثيرهـا على الاقتصـاد الروسي بصورة مباشـرة، فقد عملت علـى اتجاهـين الأول، الحفـاظ علـى استقـرار أسـواق النفط عالميـا، والثاني، هو تأمين إمـدادات النفط التي تمر بأراضيها، وتأتـى أهمية شمال إفريقيا بحكم ما تملكه من احتياطي نفطي مؤثر على هذا السـوق على المستوى الدولي، لهذا اهتمت روسيا بالتعـاون مع بعض الـدول لإنشاء منظمة الـدول المصدرة للغاز والمكونة من دول الجزائر ونيجيريا وقطر وإيران وفنزويلا.

بتلـك السياسة بدا أن روسيا حولـت سياستها من المواجهة إلى سياسـة المنافسـة وتبـادل المصالـح أو تقاسـم النفـوذ مع المزج بين سياسة المساومـة والتدافع لتحقيق مزيد من المكاسب الاقتصاديـة والاستثمارات، وبطبيعـة الحال بعد انهيار الاتحاد السوفيتـي لم تكن روسيـا تمتلك القدرة علـى مواجهة الولايات المتحـدة، لكنهـا لم تكن بالعجـز الكامل بما يمنعهـا من تحويل استراتيجيـة المواجهـة إلى استراتيجيـة جديـدة تحقـق فيهـا مكاسب سياسية واقتصادية تُبقى لها مصالحها ونفوذها، ومن ثـم طورت شراكتهـا بالولايات المتحدة من منطلـق تأمين بعض المصالح.

روسيا تحولت من المواجهة إلى المنافسة وتقاسم المصالح والنفـــوذ

ثانيا: الولايات المتحدة والواقع المأزوم في شمال إفريقيا

لم تشهد الدولـة في منطقة شمال إفريقيا موقفا أشد خطورة مـن المشهد الحالي، وقـد لعبت الولايات المتحـدة دورا رئيسيا في هذا المشهد المرتبك منذ انهيار الحرب الباردة، وتزايد هذا الدور السلبي بعد ما يعرف بالحرب على الإرهاب منذ عام ٢٠٠١، فهناك وجهـة نظر وتتبناها روسيا تـرى أن الولايات المتحدة تحرض على قيـام ثورات تسهم في خلخلة الأوضـاع داخل بعض الدول «فوضى خلاقـة»، كاستراتيجيـة منخفضـة التكلفـة لخلق عـدم استقرار يسمـح لواشنطن بالتدخـل في تلك الدول متى شـاءت، والإطاحة بحكومات كما حـدث في بلدان مثل ليبيا ومصـر واليمن وسوريا.

تتعزز وجهة النظر تلـك بالموقف الأمريكي المتراجع من الانخراط في تسوية حقيقة لتلك الأزمات.

وبصـرف النظر عن حدود هذا الدور الأمريكي في المشهـد الحالي؛ فإن المرحلة برمتها أفرزت حالة مـن عدم الاستقـرار والفوضى وتصاعـد المخاطر، وهنـا يمكـن الإشـارة إلى أن كل تلـك التحديـات المطروحـة هـي نتيجـة لسيـادة نمطـين مـن الدول في منطقـة شمـال إفريقيـا كلاهما يمثـل عبئًا على المنطقة وعلى المجتمع الدولي، هذين النمطين هما:

- الدولـة الفاشلـة: ويشير هـذا المفهوم لتلك الـدول التي تفتقـد السيطـرة على إقليمهـا وتعجـز سلطتها عن حمايـة مواطنيهـا وتوفـير الخدمـات الرئيسيـة لهم، مـع وجود فوضـى من سماتها انتشار العنف والجريمـة والفساد، وهنا تبرز ليبيـا كنموذج واضح لدولة فاشلة في شمال إفريقيا، ونمط الدولة الفاشلـة الموجود بالفعل في ليبيا والمرشحة له بعض الدول الأخرى في شمال إفريقيا تطرح عددًا من التحديات.
- الدولة الضعيفة: وهي تلك الدول التي لم تتعرض لانهيار تـام، ولكنهـا تعرضت لأخطـار تختـبر باستمرار كفاءتهـا، وهنا تبرز عدد مـن الدول في شمال إفريقيا مـن ضمنها مصر وتونس والجزائر، وربما المغرب بدرجة أقل.

ثالثا: مستقبل الدور الروسي في إفريقيا

لا شـك أن روسيـا اجتهـدت في استعـادة نفوذهـا في الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا، في سياق استراتيجية متكاملة لاستعادة الفاعليـة علـى المستـوى الـدولي، وحققت نجاحـات مهمة خلال سنـوات قليلة، لكن جملـة التحديات وضعت موسكـو أمام اختبار لحدود تلك المكانة والنفوذ، ومدى إمكانية الحفاظ عليها وضمان استمراريتها.

بطبيعـة الحـال الـدول الكـبرى لديهـا برجماتيـة عالية في التعامـل مـع مصالحها، وروسيـا كانت قد أمنـت علاقات جيدة

مع دول شمال إفريقيا قوامها التعاون وتبادل المنافع، وكان حجم هذا التعاون متواضعا في بعض الأحيان كما هو مع تونس، التي بلغ معها حجم التبادل التجاري مليار دولار بجانب عائدات السياحة الروسية، في حين أخذ هذا التعاون صورة اتفاقيات شراكة استراتيجية، وعقود تسليح، وعقود بناء برامج ومفاعلات طاقة نووية سلمية، فضلا عن تعاون واستثمارات في مجالات إنتاج الطاقة والنفط والغاز في أحيان أخرى، كما هو الوضع مع الجزائر ومصر وليبيا.

كان التعاون مثمرا في ظل حكومات قوية ومستقرة، لكن تعرضت مصالح روسيا لعدد من المخاطر مع اندلاع الثورات التي اجتاحت تونس ثم مصر ثم ليبيا، وانعكاس تلك الثورات على وضعية تلك الدول، وهنا يمكن فهم الموقف المتردد من جانب بعض الدول تجاه التطورات السياسية التي حدثت في تلك الدول عقب الثورات الجماهيرية، ومنها الموقف الروسي الذي بدا ضد التغيير والحفاظ على الأوضاع القائمة في دول شمال إفريقيا. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك التحديات والمخاطر التي فرضها هذا الوضع على روسيا من خلال استعراض النقاط التالية:

١- المخاطر: أ. احتمال فقدان روسيا لعلاقتها مع بعض الدول الحليفة في المنطقة، نتيجة تصاعد الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي صاحبت الربيع العربي، وكانت أغلب تلك الحالات في دول تتمتع فيها روسيا بنفوذ تقليدي.

وكان انهيار نظام القذافي في ليبيا جرس إنذار لمكانة ومصالح روسيا في الشرق الأوسط، لأن مواقف روسيا المتردد تجاه الأحداث في ليبيا، وتدهور علاقاتها بالقوى السياسية والثورية، فضلا عن تهميش دورها في العملية العسكرية كانت عوامل أخرجتها من ليبيا خالية الوفاض، بل إن الاستثمارات التي كانت في عهدة الشركات الروسية انتقلت إلى الشركات الفرنسية والايطالية، وشعرت روسيا بمدى الخطأ الذى قد وقعت فيه بالسماح بتمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣م، الذى استندت إليه الدول الغربية في الشروع في عملية عسكرية لحماية المدنيين في ليبيا، في حين كان يمكن لروسيا المساومة بالفيتو من أجل تأمين مصالحها في ليبيا، ولكنها وقعت تحت تأثير الضغوط الفرنسية والبريطانية التي دفعت باتجاه التدخل لأسباب إنسانية في مقدمتها حماية المدنيين فضلا عن الإجماع الدولي حول الأزمة، وربما هذا كان دافعا للموقف المتشدد لروسيا تجاه الأزمة في سوريا حيث وقفت عقبة أمام تمرير أي قرار دولي من مجلس الأمن واستخدمت حق الفيتو ثلاث مرات بشأن الأزمة السورية لمنع التدخل.

ب. تصاعد دور التيارات الإسلامية في تلك المنطقة، تلك التيارات التي لا تحمل ودا لروسيا، وهو ما قد يهمش دورها وينهي تواجدها ودورها الذي اجتهدت بالكاد في استعادة بعضًا منه بعد نهاية الحرب الباردة. وهنا تتبدى العلاقات غير الجيدة مع نظام الإخوان في مصر قبل سقوطه في ٢٠١٣م، وكذلك موقفها مع حركة النهضة في تونس والذي لم يراوح الموقف من إخوان مصر، بجانب موقفها من المجلس الانتقالي الليبي بعد الثورة.

ج. المخاوف الروسية من الثورات بصفة عامة، حيث أثارت عملية التغيير المتواترة في المنطقة مخاوف روسيا من تمددها لتصل إلى تخومها حيث الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى والتي تحلم بالانفصال عن روسيا وتعاني من اضطرابات، بل ما زاد الترقب الروسي أن تداعيات الثورات العربية قد وصلت للمعارضة الروسية التي خرجت في تظاهرات تحمل شعارات مشابهة لتلك التي كانت في مصر اعتراضا على عمليات تزوير شابت الانتخابات التشريعية في ٢٠١٠م، لهذا أبدت روسيا عدم ارتياح من التغيير الذى يحدث في المنطقة بل فسرته على أنه تحالف أمريكي مع قوى الإسلام السياسي ضدها.

الحركات الجهادية تمثل تهديداً لروسيا وعلى استثماراتها الخارجية

د. تصاعد الحركات الجهادية في المغرب العربي، وانعكاس ذلك على استقرار دول مثل ليبيا ومصر وتونس وربما الجزائر والمغرب وهو ما يعد تهديدا مباشرا لمكانة روسيا في تلك الدول، سواء المكانة الاقتصادية نتيجة تأثير هذه الحالة تدفقات الطاقة في المنطقة وعدم الاستقرار في الأسواق العالمية، فضلا عن تهديد الاستثمارات الروسية المنتشرة في تلك الدول، وكذلك التهديدات الأمنية للسائحين الروسيين كما حدث في تفجير الطائرة الروسية فوق شبه جزيرة سيناء.

٢- الفرص: على الرغم من أن تطورات الأحداث في ليبيا قد كشفت عن مدى تأثير روسيا على مجريات الأحداث في المنطقة وعلى مدى ضعفها في مواجهة التحالف الأمريكي الغربي، لا سيما أن الموقف الروسي اتسم بالتردد الشديد فلا هي أيدت الثورات ولا تمكنت من الإبقاء على الأنظمة القائمة، كما أنها لم تكن تملك استراتيجية لمواجهة المتغيرات، وفي الوقت ذاته لم يكن لديها خطة لتعطيل الاستراتيجيات الغربية، لكن روسيا عبر سياسة اتسمت بالثبات والاستمرارية استطاعت تجاوز التداعيات الخطرة على مصالحها، وأصبحت مع الوقت مطلوبة للعب دور وظيفي في استعادة الأمن والاستقرار. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما يلي:

أ- يمثل الانخراط الروسي المباشر في أزمات المنطقة عاملا مهما يمكنها من أن تكون لاعبا رئيسيا في كافة الملفات، كما حدث

بدت روسيا فاعل رئيسي داعم للاستقرار في منطقة غير مستقرة

ما أكسبها مصداقية أمام تردد أمريكا في المشهد العربي الدامي

مع الملف النووي الإيراني مرورًا بالملف السوري، لا سيما في الدول التي تتصاعد فيها حدة العنف والإرهاب، ناهيك عن دخولها بقوة على خط مواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة.

ب. أدت الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى إعطاء أولوية إلى الشرق الأقصى لمواجهة الصعود الصيني والهندي إلى فراغ ما، يمكن أن تملأه روسيا؛ تأكيدا لدورها في تلك المنطقة، وبصرف النظر عن حديث البعض أن هذه التوجهات تتم في سياق تبادل الأدوار أم لا، فإن الحضور الروسي القوى ومقارباته تبدو أكثر واقعية مع الأزمات المطروحة على الساحة الإقليمية في شمال إفريقيا.

ج- لا شك أن منح التغيير السياسي الذى حدث في مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣م، والذى أنهى حكم جماعة الإخوان المسلمين، وأسس لنظام جديد فرصة أخرى لروسيا تمكنت من خلالها العودة إلى لعب دور رشحته الظروف السياسية التي تمر بها مصر، التي كانت تبحث عن حليف قوى يؤمن دعما في مواجهة التحديات التي تفرضها الولايات المتحدة والغرب على النظام، كما أن هذا الدور رشحته أيضا المراجعة الروسية لاستراتيجيتها وإدراكها للأخطاء التي قلصت من فرص وجودها في المنطقة ككل.

د- وبما يمكن اعتباره نموذجًا يمكن تعميمه أو على الأقل مدخل لعلاقة جديدة مع بعض الدول، فقد طورت روسيا علاقاتها بمصر، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بشكل واضح خلال عام ٢٠١٤ م، بنسبة ٨٦٪، ليصل إلى ٥,٤ مليار دولار، كما ارتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٢,٣٪ لتصل إلى ٥٤٠ مليون دولار. كما أشار التقرير، وبلغت إجمالي الاستثمارات الروسية في مصر نحو ٧٠ مليون دولار معظمها في قطاعات السياحة والإنشاءات في حين بلغت الاستثمارات في روسيا نحو ٩ ملايين دولار، كما اتفقت مصر وروسيا على إنشاء منطقة التجارة الحرة والمنطقة الصناعية الروسية في منطقة قناة السويس، فضلا عن صفقات السلاح التي تم إبرامها، والاتفاق الخاص بإنشاء مفاعل للطاقة النووية السلمية في الضبعة، وقد مثلت حادثة الطائرة الروسية التي تم إسقاطها فوق شبه جزيرة سيناء بمعرفة عناصر من تنظيم داعش اختبارا للعلاقات تُمكن الطرفين من تجاوز تداعياته بالنظر على حجم التعاون وطبيعة المصالح المتبادلة. ولا شك أن تطور العلاقات الثنائية بين البلدين قد انعكس على مجمل القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، فنجد تقارب مصري روسي في المواقف من الأزمتين السورية والليبية، سواء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في البلدين، أو في الحفاظ على وحدة أراضيهما، وكذلك الموقف من دور بشار الأسد في سوريا وكذلك دور برلمان وحكومة طبرق في ليبيا.

هـ- بدت روسيا فاعل رئيسي داعم للاستقرار والحفاظ على الدولة في المنطقة بحكم سياساتها، وهى سياسة تجد ترحيبا من بعض الدول، لا سيما وأن الموقف الأمريكي المتردد كان عاملا رئيسيا في المشهد الدامي الذي تعيشه عدد من دول المنطقة، كما أن الوضوح الروسي على مخاطره وتهديداته لمصالح بعض الدول يبدو أكثر جاذبية للبعض الأخر من الغموض الأمريكي والغربي.

في النهاية لا يسعنا القول إلا أن السنوات الأخيرة تعكس حضورا قويا لروسيا في المنطقة وأن هذا الحضور أصبح خيارا روسيا استراتيجيا يعكسه حجم العمليات العسكرية شرق البحر المتوسط في سوريا، والانتشار العسكري في البحر المتوسط وتعكسه العلاقات المتطورة مع دول في شمال إفريقيا كمصر والجزائر وتونس وربما ليبيا في المستقبل، هذا في الوقت الذي تبدو فيه الولايات المتحدة أكثر ترددا وغموضا في تحديد خياراتها، وتبدو علاقاتها متوترة مع بعض حلفائها التقليديين في المنطقة نتيجة مواقفها السلبية من حالة عدم الاستقرار التي تهدد بقاء بعض من هذه الدول، هذا بجانب المخاوف الأوروبية من انهيار الأمن الإقليمي في المنطقة، وتداعي بعض الدول واحتمال امتداد هذا التداعي إلى دول أخرى، وهو ما يزيد من عمق التحديات المطروحة وفي مقدمتها تصاعد موجة الإرهاب وعبوره للحدود، وضغوط المهاجرين غير الشرعيين، وهو الأمر الذي يرشح روسيا لدور ربما يكون مطلوبا دوليا أو إقليميا من البعض مع تزايد حالة الفوضى وحاجة تلك الأنظمة للاستقرار، لكنه في النهاية دور سيتوقف على مدى واقعية روسيا واستعدادها للتعاون مع الأطراف الفاعلة في النظام العربي وفى مقدمتها دول الخليج باعتبارها المحرك الرئيسي للسياسات العربية خلال المرحلة الراهنة.

* باحث بمركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ومدير تحرير مجلة رؤى مصرية

(أراء حول الخليج) تتابع الانتخابات الأمريكية 2016 «2»

استطلاعات الرأي متغيرة.. ومقدمة السباق للمرشح الهجومي

تدخل الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة السباق الحقيقي مع اقتراب موعد المؤتمرات الوطنية بولاية أيوا والانتخابات التمهيدية لنيوهامبشاير التي ستنعقد بعد أقل من شهر واحد، ومع بداية الحملة الحقيقية سوف يضيق مضمار السباق الذي لا يزال مزدحما على الجانب الجمهوري بتسعة مترشحين مقابل ثلاثة في الجانب الديمقراطي، كما أن ذلك سيمكن المترشحين الجدّيّين من الصعود إلى المرحلة الوطنية.

د. أمل مدللي *

كانت هذه الحملة خارجة عن المألوف منذ البداية حيث استولت عليها ثلّة من الدّخلاء، لاسيما من الجانب الجمهوري، مما جعلها تبدو كإحدى أبشع السباقات وأكثرها غموضا على الإطلاق في تاريخ عمليات اختيار مرشح الرئاسة. حيث تفرز استطلاعات الرأي كل أسبوع مرشحا مفضلا مختلفا، في تأرجح مذهل بين الدخلاء والغرباء المتناوبين على مركز الصدارة محولين سباق ٢٠١٦ إلى مسابقة بين أقدرهم على التهجم والعدوانية للفوز بالقدر الأكبر من الاهتمام.

ثم أتت الهجمات الإرهابية على باريس وسان برناردينو في كاليفورنيا لتدفع بقضايا الأمن القومي والإرهاب إلى الصدارة حيث أصبحت تشكل الأولوية القصوى للحملة الانتخابية. وتحوّل النقاش عن الهجرة إلى هجوم على اللاجئين السوريين والمهاجرين من المسلمين في هذا البلد. وأصبح الاستفتاء يركز على أكثر المرشحين شدّة وبأسا ومن يستطيع الإدلاء بأكثر التصاريح عنفاً لكسب تعاطف القواعد الانتخابية الأمريكية المذعورة. أصبح الخوف سيّد الموقف في هذه الحملة وخيمت عليها أجواء الحرب. في خضم هذا الرعب الذي ساد الحملة، أصبح الإسلام والمسلمون الأمريكان في مقدمة الضحايا.

وقد تحول تركيز الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية نحو السياسة الخارجية والأمن القومي فور وقوع هجمات باريس. وهو ما ذكّر الناخبين الأمريكيين بأن الحملة ليست مسابقة ملكات جمال وإنما عملية انتخاب جدية لاختيار قائد أعلى ليكون زعيما للبلاد ويحفظ أمن أمريكا وهيبتها في العالم. وها قد آن الأوان للانتقال من مجرد الانجذاب إلى الصفات الشخصية نحو تقييم السمات القيادية والخبرة. وقد احتلت قلّة الخبرة والدراية لدى المترشحين الأوفر حظا صدارة المواضيع المتداولة في النقاشات الدائرة. إلا أن ردة فعل وأداء أبرز مرشحين جمهوريين، دونالد ترامب وبن كارسن، ترك قيادة الحزب الجمهوري في حالة من الهلع من أن يكون هذين المرشحين أو أحدهما في مواجهة هيلاري كلينتون كمرشح محتمل للرئاسة الأمريكية. ويكمن الخوف في أن هيلاري كلينتون سوف تفوز في مواجهة أي من هذين المترشحين.

وقد كانت هجمات سان برناردينو بمثابة قارب النجاة بالنسبة لدونالد ترامب الذي كان مركزه قد بدأ في التراجع حسب استطلاعات الرأي مع ارتفاع المخاوف الشعبية من التهديدات

الخوف سيّد الموقف في حملة خيمت عليها أجواء الحرب .. والإسلام والمسلمون الأمريكان ضحاياها

الإرهابيـة في عقـر ديارهم. وقفـز ترامب على الفرصـة واستغل عامـل الخوف لنيـل المزيد من الدعـم من الأمريـكان الغاضبين الخائفـين، لاسيمـا في الأوسـاط المسيحيـة مـن أنصـار الحزب الجمهـوري. وقد فعل ما يحسن فعله أكثر. وارتقى إلى القمة. وقد دعى ترامب إلى «إغلاق كامل وشامل» للحدود ومنع كافة المسلمين من دخول الولايات المتحدة. حيث قال « إنه أمر بديهي لأي شخص أن الكراهية بلغت حدا يتجاوز المعقول. من أين تأتي هذه الكراهية ومـا سببها، سـوف يتوجب علينا تحديد ذلـك. وإلى حين نصبح قادريـن على فهم هـذه المشكلة والتهديد الخطـير الذي تمثله، لا يمكـن لبلادنا أن تكون ضحية للهجمـات البشعة من طرف هؤلاء الذيـن لا يؤمنون إلا بالجهاد وليس لديهم أي حس عقلاني ولا أي تقدير للنفس البشرية».

وقد أثارت تصريحاته سخطًا كبيرا ليس فقط بين المسلمين في أمريكا وحول العالم ولكن أيضا لدى المسؤولين الأمريكان ومؤسسة الحزب الجمهوري التـي كانت قلقة من أن ترامب قد يكون تجاوز حـدوده في الإسـاءة لمكانة الحزب وسمعته ممـا قد يكلف الحزب خسارة هذه الانتخابات.

وقـد تواترت ردود الفعل عن هـذه التصريحات من كل حدب وصـوب. وأدان رئيس البرلمان بول رايان بيـان ترامب وقال إن ما صـرح به «لا يمثل الحزب في شيء» و«الأهـم أنه لا علاقة له بقيم هذا البلـد ومبادئه». وانتقد المرشحون الآخـرون ترامب وتبرأوا من هجومه على المسلمين. وقد وصف حاكم فلوريدا السابق جيب بوش ترامب بـ«المختل عقليا» في تغريـدة له مضيفا بأن «سياساته المقترحة خاليـة من الجدّية». وقد وصفـت ليندسي غراهام هذه التصريحـات بأنها «خطر داهم» ودعت المرشحين الآخرين لإدانة مثل هـذه التصريحات. بينما يدعي بن كارسن بأنه يشجع الزوار «للتسجيـل» عند دخول الولايات المتحـدة، يتضح من خلال حملته أنه «لا يدعم التمييز بين الأشخاص على أساس الانتماء الديني».

أما عضو مجلس الشيوخ السيناتور ماركو روبيو فهو لا يتفق مع ترامب في تصريحه حيث قال « ما اعتاد عليه ترامب من تصاريح عدوانية وغريبة لن يساعد في التقريب بين المواطنين الأمريكيين».

وقد لاقـت دعوة ترامب لفرض حظر علـى المسلمين معارضة شعبيـة واسعة النطاق، غـير أنها قسمت الحـزب الجمهوري إلى قسمـين حسـب نتائج استطلاعـات الرأي. حيث اعترض أغلبية الشعـب الأمريكـي بنسبة ٥٧٪ على مقترح ترامـب بمنع المسلمين من القدوم إلى البلاد، في حين ساندته نسبة ٢٥٪ في ذلك.

لكـن مما فاجـأ الجميع، وخاصة داخل حزبـه، هو أن ترامب لم يعـاني من تبعـات تصريحاته. وأشـارت الاستطلاعات إلى أن شعبيتـه ظلت ثابتة، حيث عارض ٣٩٪ من الناخبين الجمهوريين فكرتـه وأيّدهـا ٣٨٪ منهـم. الخبر السـار هـو أن الاستطلاعات أظهـرت أن ٦٠٪ مـن الأمريكيـين لديهـم موقـف إيجابـي تجاه المسلمـين ولكن ليـس ذلك حال الجمهوريين. حسـب صحيفة وال ستريـت جورنـل، تشـير الاستطلاعـات إلى أن «نصـف القاعدة الانتخابيـة للجمهوريين في هذه الانتخابـات التمهيدية لهم وجهة نظر سلبية عن المسلمين».

في الأثنـاء يستـولي سبـاق الترشـح للحزب الجمهـوري على كافـة الأضـواء وينـال القـدر الأكبر مـن الاهتمام علـى حساب سباق الحـزب الديمقراطي. حيـث أن الغضـب والذعر والمنطق السـيء والتصريحات المثيرة للانقسام كلها تأتي على ألسنة أبرز المرشحـين الجمهوريين، وكلمـا ارتفعت أصواتهـم، كسبوا مزيدا من الدعم من الناخبـين المنتمين لذلك الحزب. خلال التجمعات المناصـرة لترامـب زاد تعصـب الجمهوريين إلى حد أنهـم بدأوا بالاعتـداء بالعنـف الجسدي علـى المحتجين المعارضـين له، وقد بلـورت حملتـه استراتيجيـة «للتعرف علـى المحتجـين والتخلص منهـم». وفي إحدى المناسبات، دعا ترامب شخصيا لإقصاء أحد المحتجين بالقوة ولم يقم بإدانة ما لحق هذا المحتج من اعتداء من قبل أنصاره.

لا يعتبر هذا مجـرد قلة تسامح. ويعرب قادة الأحزاب وعامة الشعـب عن قلقهم مـن حساسية ترامـب المفرطـة وكرهه للنقد والمساءلـة حول سياستـه أو مواقفه. وقد بدأوا يتساءلون عن مدى التزامـه بالتعديـل الأول للدستـور الذي يكفل الحريـات وخاصة حرية التعبير. وقد وصل به الأمر للدعوة إلى «غلق جزء من شبكة الانترنت» للحد من إمكانية داعش لاستقطاب مزيد من المنتسبين مما أثار غضب المرشحـين الآخرين وخاصة راند بول، واستهجن الجمهور هذا المقترح.

أمـا السيناتـو تيد كروز الذي يتنافس مـع ترامب في أيوا على أصـوات الإنجيليـين والقواعـد المحافظة للحزب، فهـو يحاول أن يكـون مضاهيـا لترامـب من حيـث التصريحات المثـيرة للجدل. ويتمحـور خطابـه أساسـا حـول هزيمـة مـا يسميـه «الإرهـاب الإسلامي» والتهجم على الرئيس بـاراك أوباما بسبب رفض هذا

هجمات باريس في صالح الصقور وجعلت الأمن القومي أولوية الناخب وورقة للمزايدة بين المرشحين

الأخير تسمية الهجمات الإرهابية بنتيجة «الإرهاب الإسلامي».

وقد تغلب كروز على ترامب قبل أيام قليلة من آخر مناظرة لهذا العام، حيث حصل على ٣١٪ من الدعم متقدما على منافسه الحاصل على ٢١٪ بـ ١٠ نقاط وفق استطلاع أجرته جريدة دي موان ريجستر. ولم يتوان ترامب على مهاجمة جريدة ريجستر مدعيا أنها صحيفة منحازة ضدّه وداعيا الشعب بعدم الوثوق باستطلاعاتها. واستند إلى استطلاع أجرته CNN يظهره متقدما على كروز محققا نسبة ٣٣٪. ولكن في اليوم التالي، كشف استطلاع جديد أن شعبية ترامب ارتفعت إلى سقف جديد غير مسبوق في الحملة حيث بلغت ٤١٪ لأول مرة على المستوى الوطني بين الناخبين الجمهوريين.

أراد بن كارسن أن ينافس ترامب وأن يحصل على رضا ناخبيه أيضا حيث قال لمستجوبيه أن شخصا مسلما لا يمكن أن يكون رئيسا للولايات المتحدة لأن ذلك سوف يكون مخالفا لمبادئ الدستور.

السؤال الذي يتبادر لذهن أي شخص هو: من هم هؤلاء الأشخاص؟ من هم مؤيدي ترامب وكارسن والخطاب الخطير الصادر عن الجمهوريين؟ ولماذا يلقى خطابهم صدى بين الناخبين الأمريكيين الجمهوريين؟ لماذا يساندون مثل هؤلاء المترشحين الذين يزرعون الفتنة والانقسام في البلاد ويشوهون صورتها كمثل يحتذى به في العالم؟ وقد يتساءل المرء من يقود من؟ هل هم المترشحون المحافظون الذين ينشرون خطاب الكراهية أم الناخبون الذين يعربون عن نزعة يمينية متطرفة أكثر فأكثر، مناوئة للهجرة وللمسلمين؟

إن أفضل تفسير لما يجري في الحملة الانتخابية الأمريكية لعام ٢٠١٦ هو ما أسفر عنه استطلاعان للرأي أجرتهما مؤسسة بيو للأبحاث Pew المرموقة ونشرت نتائجهما مؤخرا.

الاستطلاع الأول بعنوان «استطلاع مركز بيو للأبحاث عن التركيبة الدينية في أمريكا، والصادر في نوفمبر الماضي يكشف بأنه للمرة الأولى في تاريخ أمريكا يفقد العرق الأبيض المسيحي مكانة الأغلبية في المجتمع الأمريكي. فهم أصبحوا يمثلون أقل من نصف السكان، أي نسبة ٤٦٪، بعد أن كانوا يمثلون ٥٥٪ في ٢٠٠٧. وقد خلص الاستطلاع إلى حقيقة أن هؤلاء المسيحيين البيض «يتميزون عن أغلبية معظم المجموعات السكانية مع استثناء جدير بالذكر: الحزب الجمهوري.»

وقد توصل الاستطلاع إلى أن ما يقارب ٧ من ١٠ مسيحيين بيض، أو ٦٩٪ يتعاطفون مع الحزب الجمهوري أو يميلون إليه، مع ٣١٪ فقط منهم يميلون إلى الحزب الديمقراطي. ويتبنى ١٣٪ فقط من غير البيض المسيحيين فكر الحزب الجمهوري فيما يتبنى ٣٢٪ فكر الديمقراطيين أو يميلون نحو هذا الحزب.

ما نستنتجه من هذه الأرقام هو أن الحزب الديمقراطي يمثل أمريكا أكثر من الحزب الجمهوري الذي أصبح حزب البيض المسيحيين في أمريكا. وعلاوة على ذلك، نلاحظ تحول الأمريكان البيض نحو اليمين سياسيا وأنهم يصبحون محافظين أكثر فأكثر مع تراجع أعدادهم وانزوائهم عن بقية السكان. تشير البيانات إلى أن نزعة التدين في تراجع في الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٧، وفقا لنفس الاستطلاع، عرف ٨٨٪ من الجمهوريين و٧٠٪ من الديمقراطيين أنفسهم على أنهم مسيحيون. وتراجع هذا الرقم في ٢٠١٤ لكلا الحزبين، وخاصة بالنسبة للديمقراطيين، حيث عرف ٨٤٪ من البيض الجمهوريين أنفسهم على أنهم مسيحيون مقارنة بـ ٥٧٪ فقط من البيض الديمقراطيين، أي بفارق ١٣ نقطة هبوطا. حيث كان الفارق بين الجمهوريين والديمقراطيين ٢٧ نقطة. ويميل معظم الأمريكيون الذين لا ينتمون لأية ديانة بشكل أكبر نحو الفكر الديمقراطي.

وقد علقت الصحيفة الوطنية The National Journal التي نشرت الدراسة بأن «نهاية صفة الأغلبية للمسيحيين البيض تمثل منعطفا آخر في تحول المجتمع الأمريكي إلى مجتمع متعدد الأعراق والأجناس دون هيمنة لأي مجموعة كانت». وأضافت الصحيفة بأن «هذا المزيج الديني الذي يزداد تباينا» يفسر «تباعد المسافة بين وجهات نظر مختلف الأطراف حول المسائل الثقافية».

تشكل هذه التحولات الدينية والمجتمعية تأثيرا كبيرا على التوجهات السياسية الأمريكية. إن التحالف بين الحزب الجمهوري واليمين المسيحي، وخاصة الانجيليين بما فيهم خمسي الحزب الجمهوري يؤثر بشكل كبير على الحزب وعلى مواقفه إزاء عدة قضايا مثل الهجرة والصحة والسياسات الخارجية والأمنية. وهذا بدوره يؤثر على توجهات ومواقف وأجندات المترشحين.

وقد كتب إي جاي. ديون، الأصغر، الصحفي بنيويورك تايمز أن «التركيبة السكانية الأمريكية المتغيرة تثير ضغينة الكثير وخوفهم على منزلتهم (المسيحيين البيض)».

فكلما ازداد خوفهم «ازداد ولاؤهم للمترشح الذي يعبر عن مخاوفهم ويضخمها ويجعلهم محور التركيز في خطابه».

الناخبون الأمريكيون يبحثون عن المرشح القوي

الشتام لحفظ هيبة أمريكا وليس لاختيار ملكة جمال

نزعة التدين في تراجع بأمريكا .. أنصار ترامب من غير الجامعيين .. جيب بوش يختفي في استطلاعات الرأي

لكـن الجديـر بالاهتمام هـو انجـذاب شخص مثـل ترامب المليونـير للطبقـة العاملة من البيض في أمريـكا، وخاصة هؤلاء الذيـن لا يملكـون شهـادة جامعيـة. وقد أبـرز استطـلاع لـ CNN أن ٤٦٪ مـن الجمهوريـين غـير الحائزين على شهـادات جامعية يساندون ترامب، فيما يساند ١٢٪ منهم فقط كروز و١١٪ كارسن و٨٪ يدعمون روبيو. ولسوء حظ جيب بوش الذي اختفى عن رادار الاستطلاعـات ولم يعد بين المرشحين الأوفر حظا رغم كونه يمثل بديلا معتدلا معقولا للحزب الجمهوري عن فوضى هذه الحملة.

ولكـن في أوساط الجمهوريين مـن ذوي الشهادات الجامعية، يحتـل كـروز مركز الصـدارة بنسبـة ٢٢٪ من الدعـم، وكارسن وروبيـو ٢٢٪ ويليهـم ترامـب في آخر الترتيب بنسبـة ١٨٪. يفسر الملاحظـون المتابعون للحملة شعبية ترامب بين الفئة الأقل مستوى مـن ناحية التعليم ببساطة لغتـه وخطابه الفظفاظ وخطابه الذي يفتقـر للمعنـى مقابل أنه يلعـب على مخاوفهم. فهـو بكل بساطة يستغـل الغضـب والتبعية التـي تتصف بها مجموعـة عصفت بها الأزمـة الاقتصادية وتبعاتها السلبية. يمكن تفسير جاذبيته بكونه دخيلا ومستقلا ويجسد ما يعتبرونه قصة نجاح تجاري. وقد أدى ذلك بعض الملاحظين إلى اعتبار أن الحملة الانتخابية في صفوف الجمهوريين أصبحت عبارة عن «صراع طبقي».

أمـا الاستطلاع الثاني لمركز بيـو للأبحاث فقد شكل موضوع مقالـة في صحيفة واشنطن بوست بعنوان «تخطيط صعود ترامب من خلال أفول الطبقـة الوسطى». اعتمد المقال على بحث المركز الذي «يرسـم التراجع المطرد للطبقة الوسطـى على مدى العقود الأربعة الماضية». ويتناول العلاقة بين هذا التراجع وصعود ظاهرة ترامـب. وقد كتب دان بالز من واشنطن بوست: «ليس هناك شك بأن ما حدث للطبقة الوسطى الأمريكية قد ساعد على خلق المناخ المناسب الذي ساعد على صعود ترامب».

وتشـير النتائـج إلى أنـه يوجـد «تفريغ للطبقـة الوسطى من محتواها»، وإلى «نقطة فاصلة» حيث «لم تعد الشريحة الاجتماعية الوسطـى تمثل أغلبيـة السكان». حيث كانـت الطبقة الوسطى في ١٩٧١ تشـكل نسبـة ٦١٪ مـن السكان، بينمـا أصبـح اليوم عدد السكان من الطبقة العليا مع الطبقة السفلى مجتمعتين يفوق عدد سكان الطبقة الوسطى»، حسب نتائج الدراسة.

ويضيـف التقريـر بـأن «الطبقـة الوسطى لعـام ١٩٧٠ كانت تحصـل على ٦٢٪ من الدخل القومـي. وبحلول ٢٠١٤ تراجع ذلك الرقـم إلى ٤٣٪.» كما أن نصيب الأسر مـن الطبقة الأعلى ارتفع مـن ٢٩٪ إلى ٤٩٪ مـن الدخـل القومي. و«خلال الأعـوام الأربعة الأخـيرة، ازداد دخـل الطبقـة الميسـورة بنسبـة ٣٪ وبنسبـة ١٪ بالنسبة للطبقة الوسطـى ولم يسجل أي ارتفاع بالنسبة لأصحاب الدخل المتدني».

وقـد خلص البحث إلى أن الحصول على شهادة علمية يحدث فارقـا. فقـد اكتشفـت أبحـاث مركز بيـو أن «الأشخاص الذين ليـس لديهم شهادة بكالوريوس تقهقـروا إلى أسفل سلم الدخل»، و«ضمـن المجموعات السكانيـة المتنوعة التي تمـت دراستها، فإن البالغـين الذيـن ليـس لديهـم شهـادات فـوق الثانوية هـم أكثر الخاسرين اقتصاديا».

وتقع قاعدة ترامـب الانتخابية ضمن هذه المجموعة الأخيرة. هـذه البيانات مرتبطة بشـكل مباشر بالمنـاخ السياسي في البلاد وبحملة للانتخابات الرئاسية ٢٠١٦.

وقد وجد دراسة أجريت عن طريق واشنطن بوست ووكالة أي بـي سي للأنباء أن ترامب كان متقدمـا على غيره من المترشحين بنسبة ٣٢٪ بين الجمهوريين وبنسبة ٢٣٪ منهم ممن لديهم شهادة جامعيـة. وفي صفوف الذين ليـس لديهم مؤهل جامعي ارتفع هذا الدعم إلى ٤١٪، متقدما كثيرا على كارسن وكروز وروبيو.

وقد ساء الوضع الاقتصادي لهؤلاء الذين لا يحملون شهادات جامعيـة خـلال العقود الأربعـة الماضية «(فقـد زادت نسبتهم في الطبقـة السفلى للدخـل مـن ١٧٪ في ١٩٧١ إلى ٣٦٪ في ٢٠١٥)» حسب ما ورد في المقال.

وتـرى هذه المجموعة في الهجـرة تهديدا وجوديا لها ولبقاءها الاقتصـادي. فقـد أصابهم الهلع في المـرة الأولى من جراء تدفق العمال المكسيكيـون وهم يقفون اليوم صفا واحد للتصدي لدخول المهاجريـن السوريـين. وهـم يـرون أيضـا أن أمريـكا في تراجع وينتابهم «الحنين» إلى الماضي المجيد عندما كان لديهم أمل بتغيير حياتهم عن طريـق تحسين وضعهم الاقتصادي، حسب ما ورد في واشنطن بوست. أما الآن فيبدو أنهم فقدوا الأمل بأن تتغير الأمور من حولهم ولأجلهم وهم يلقون اللوم على الحكومة، على واشنطن وعلـى الأجانب. ويستغل شعار حملـة ترامب يأس هذه الفئات من النـاس ومخاوفهم. فيجيئ بطائرته الخاصة الضخمة التي تحمل اسمه اللمـاع وشعاره الانتخابي «لنسترجع مجـد أمريكا». وهو لا يشـرح أبـدا كيف سيفعـل ذلك، ويكتفـي بالقـول: «سوف نحظى بازدهار عظيم سوف نكسب، سوف يصيبكم الذهول». فيصيبهم الدوار من كثرة الوعود.

لأول مرة يفقد العرق الأبيض المسيحي الأغلبية في أمريكيا فهم ٤٦٪ بينهم ٦٩٪ يتعاطفون مع الجمهوريين

وهذا يفسر أيضا جاذبية ساندرز في الجانب الديمقراطي عندما يقول للناس بأنه يريد استرجاع أمريكا من أيدي الأغنياء. كتب بالز أن «كلنتون وساندرز ركزوا على قضايا عدم المساواة وركود الأجور لبناء صورة جذابة لدى الناخبين. وقد دأب فريق كلينتون على الاعتقاد بأن نتائج الانتخابات سوف تتأثر بشكل قطعي بقضايا الطبقة الوسطى الاقتصادية.»

ولكن هذا لم يتم حتى ذكره في النقاش الجمهوري الأخير هذا العام إذ ركز المترشحون على الأمن القومي والإرهاب وداعش وسوريا وكيفية إحلال الأمن مجددًا بالبلاد. فقد اشتد النقاش بين هؤلاء الذين يريدون «إمطار سوريا والعراق بالقنابل» لتدمير داعش (كروز) وأولئك الذين يريدون قتل عائلات مقاتلي التنظيم (ترامب) والآخرين ممن يعتقدون بأن تغيير الأنظمة هو الذي جلب الخراب للشرق الأوسط وأن بشار الأسد يجب أن يبقى لمحاربة داعش (راند بول) وغيرهم ممن يظنون أن أمريكا تحتاج لقيادة حقيقية وأن ترامب سوف يقودها للفوضى وأنه «لا يمكنك الفوز بمنصب الرئاسة من خلال كثرة الشتائم» (جيب بوش). دون أن نسى الذين يعتقدون أن نفوذ أمريكا في تراجع وأنه يجب استرجاع ذلك النفوذ (روبيو).

قدم المترشحون مواقف متشددة للغاية خلال المناظرات وأقروا بأن أمريكا «في حالة حرب»، على حد تعبير كروز، كما دعوا لفرض قيود على شبكة الانترنت على لسان ترامب الذي رد عليه الجمهور باستهجان وراند بول بأن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تضحي بقيم الحرية من أجل ذلك. وقد شكل موقف راند بول المشار إليه في الواقع نقطة فصل بين المترشحين الذين يرغبون في خلق التوازن بين الاستجابة للتهديدات ضد أمن أمريكا ولكنهم يريدون حماية الحريات المدنية وبين الذين يرون في تحقيق الأمن أولوية قصوى حتى ولو اقتضى الأمر التضحية بقيم الولايات المتحدة الأساسية.

وقد تم انتقاد الخطاب الفظّ لمرشحي الحزب الجمهوري للرئاسة بشدة واعتبر «خطابا للكراهية». وقد هاجمت هيلاري كلينتون المرشحة الديمقراطية هذا الخطاب التي يبدو خطابها أفضل بكثير مقارنة بما يصدر عن مرشحي الحزب الجمهوري. حيث قالت بأن «الشعارات الفارغة لا ترتقي لمرتبة الاستراتيجية. والوعد برمي القنابل حتى تضاء الصحراء لا يجعلك تبدو قويا، بل تجعلك تبدو وكأنك تتخبط في حيرة من أمرك. ولا يمكن الاعتداد بالتبجح والتعصب للفوز بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.»

وكان النقاش النهائي قد رسم خارطة الوجهة السياسية لموسم المؤتمرات الوطنية والانتخابات التمهيدية. سوف تكون المنافسة في أيوا بين ترامب وكروز على جوهر القاعدة الانتخابية للإنجيليين المحافظين. من فاز بأيوا لن يكون بالضرورة هو مرشح الحزب، لكن ذلك قد يعطي إشارة عن مدى قوة المرشح الأول. وقد سبق أن كسب العديد من المرشحين الجمهوريين أيوا ولكنهم خسروا في الفوز بترشيح الحزب لهم.

سوف تكون الانتخابات التمهيدية لنيو هامبشاير أكثر أهمية لأنها سوف تكشف على المرشح الجمهوري الأكثر اعتدالا. سوف تكون المنافسة بين كريس كريستي وبوش بالنسبة للمعتدلين وبين روبيو وكروز. سوف يكون كل من ترامب وكروز على أرض غير موطنهم الأصلي لأن الناخبين في نيو هامبشاير ليسوا بمحافظين يمينيين ويبحثون عن مرشح جمهوري معتدل يمثلهم. وعلى غرار أيوا، فالفائز بنيو هامبشاير لن يكون بالضرورة هو المرشح ولكن الفوز يؤدي إلى تلك الغاية.

إن أفضل ميزة من ميزات المؤتمرات الوطنية والانتخابات التمهيدية هو أنها سوف تُضيّق مضمار السباق. سوف يتخلى العديد من المترشحين على السباق بعد أن يدركوا بأن حظوظهم معدومة في الترشح. كما أنها سوف تُلطّف من اللغة وتحد من شحنة الكراهية لأن المترشحين سوف يبدأون في التوجه إلى عموم الناخبين المختلطين والذين لا يتفقون بالضرورة مع الإنجيليين المحافظين في القناعات ولا في الأجندة السياسية.

تبرز التركيبة السكانية الأمريكية الجديدة بلدا مختلفا عن الصورة التي رسمها المترشحون الجمهوريون عنه وذلك يعطي الديمقراطيين فرصة أفضل للفوز بالانتخابات العامة إذا ما لم يغير المرشح الجمهوري اللهجة التي عرفناها خلال الحملة. هذه حملة تستطيع أن تكسبها هيلاري كلينتون وأن يخسرها الجمهوريون. لربما تنقذ نيو هامبشاير الجمهوريين بمنحهم مرشحا يتجاوب مع كافة الأمريكيين وليس مع حفنة من الناخبين الناقمين والمحرومين.

* خبيرة في العلاقات الدولية - واشنطن

تركيبة المجتمع الدولي
مقدمة لدراسة العلاقات الدولية

كتاب «تركيبة المجتمع الدولي. مقدمة لدراسة العلاقات الدولية» ترجمه وأصدره مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٤م، للمؤلف جيفري ستيرن الأستاذ بكلية لندن للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ويأتي محور الكتاب من حيث فلسفته، لمعالجة تعقيدات السياسة والاقتصاد والقانون الدولي. ومن حيث المنهج فهو يهتم بالعموميات (كالحروب) لا بالأحداث الفردية (كحرب بعينها). ويعرض «النظريات الكلاسيكية» الخاصة بالعلاقات الدولية.

آراء حول الخليج - جدة

يستعرض الكتاب عبر أجزائه الثمانية رؤى وتصورات أصحاب النظريات الواقعية الحديثة وما قاله البعض عن إعادة صياغة الواقعية وغير ذلك من الرؤى المختلفة. ويبحث المؤلف جيفري ستيرن موضوع ارتقاء المجتمعات ومفهوم الدولة والسيادة، ويستجلي عند دراسة السلوك بين الدول محددات وضوابط ذلك السلوك، ويبحث في الدبلوماسية وتطوراتها. ويهتم بالعناصر الفاعلة والمؤثرة في المسرح السياسي الدولي، ويستعرض الأصول التاريخية للاقتصاد السياسي الدولي، نابذاً فكرة فرض نظام اقتصادي معين على دولة لا يناسبها. وينتهي الكتاب إلى إبراز ما يرى أنها ورقة عمل للقرن الحادي والعشرين، وهي ذات مجالات أربعة مترابطة: الأمن الدولي والاقتصاد العالمي والبيئة العالمية وحقوق الإنسان.

ويقول جيفري ستيرن في مقدمة هذا الكتاب الذي جاء في ٥١٣ صفحة من القطع المتوسط: بعد أن قضيت أكثر من ثلاثين عاماً مدرساً للعلاقات الدولية ونشرت سلسلة من الكتب والمقالات حول موضوعات كانت إلى حد ما بعيدة عن النقاط الرئيسية، رأيت أن الوقت قد حان لتقديم كتاب يتناول أهم القضايا في العلاقات الدولية، فرغم أن هذا المجال يبدو مثقلاً بالمجلدات التي تعالج الأمر بحسبانه مألوفاً إلا أن هناك نقص واضح في المقدمات المقروءة الموثوق بها، وهذا ما حملني على الاعتقاد بأن الأفضل هو تقديم كتاب للمبتدئين ، وربما وجد الطلاب حديثو العلاقة بالموضوع في الفصول الخمسة الأولى من الكتاب ما يثبط هممهم لمواصلة القراءة ، لكن أرجو أن يثابروا لأنهم ما أن يتمكنوا من الأجزاء النظرية والتاريخية في بداية الكتاب سيصبح استيعاب الأجزاء الأخرى أكثر يسراً.

ويقول المؤلف إذا كان هذا الكتاب يمثل نحو أربعة عقود تقريبا من الدراسة والتفكير العميق، فهو أيضا نتاج الأساس القوي الذي استطال عبر سنواتي في كلية لندن لدراسة الاقتصاد كطالب أولاً ثم كزميل لأساتذة بارزين .

بين الأفول والزحف.. تبدأ مرحلة الاعتماد على الذات

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

بين الحديث عن الأفول الأمريكي والزحف الروسي، وتبعات ذلك من القلق والبحث عن البدائل والخيارات. بزغ نجم جديد يلمع في الأفق العربي والإسلامي تحمله مرتكزات. الاعتماد على الذات. والتكامل العربي والإسلامي لملء الفراغ ووضع حد للاستقطاب الدولي الذي ظل من سمات المنطقة منذ اتفاقية سايكس. بيكو، وما قبلها وما بعدها مروراً بالعواصف التي هزت المنطقة كتوابع لتبدل النفوذ الدولي بتغير موازين القوى العالمية صاحبة اليد العليا في تسيير شؤون الشرق الأوسط لحقب زمنية طويلة، وهذه القوى رسخت أهمية تواجدها تحت شعارات عديدة بزعم تثبيت أمن واستقرار هذه المنطقة الحساسة وحل المشكلات التي تختلقها هذه القوى لإطالة أمد تواجدها، مع حجب دول المنطقة عن اكتشاف مواطن قوتها الذاتية واستثمارها.

وظلت بعض النخب في المنطقة تؤصل لمخططات القوى الخارجية دون النظر إلى ما تملك المنطقة من مقومات وتوظيفها لتحقيق التكامل الذي ينطلق من الاعتماد على المزايا النسبية لدينا. بينما في ظل هذا الانكفاء ذهبت قوى أخرى صاعدة لتشكيل تكتلات اقتصادية عملاقة، وتحالفات عسكرية مؤثرة على موازين القوى العالمية والإقليمية، بل أصبحت تزاحم القوى الكبرى التقليدية على المسرح الدولي.

وفي ظل التطورات العالمية والإقليمية التي طرأت مؤخراً وما تحمله من مشاريع وأجندات تستهدف دول المنطقة العربية تحديداً، ورغم حالة اليأس التي تبعت ثورات ما يسمى بالربيع العربي، ظهرت بوادر أمل وبزوغ فجر جديد يوقظ المنطقة من ثباتها العميق، ولعل عام ٢٠١٥م، شهد العديد من الخطوات الإيجابية التي تحمل بوادر هذه اليقظة التي بدأت مع بدء عاصفة الحزم لتثبيت الشرعية في اليمن الدولة العربية التي كادت أن تذوب تحت أسلحة ميليشيات مدعومة من إيران تلك الدولة التي تباهت بأنها تسيطر على أربع دول عربية، وكأن هذه الدول مكتشفة للتو في صحراء مهجورة، لذلك كانت لعاصفة الحزم آثار متعددة، فإضافة إلى ما حققته من انتصار عسكري، أشعرت المواطن العربي أن قرار الدفاع عن منطقتنا جاهز ونحن قادرون على اتخاذه دون استئذان.

ثم جاءت القمة العربية في شهر مارس الماضي بشرم الشيخ لتلقي حجراً في بحيرة الدفاع العربي المشترك بالدعوة إلى تشكيل قوات عربية مشتركة، ثم توالت خطى التكامل فعلاً وقولاً وكانت الرياض والقاهرة منطلقاً لهذا التكامل، والتأسيس لعصر عربي وإسلامي جديد عنوانه التكامل الذي هو ليس ضد أحد بقدر ما يعيد اكتشاف قدرات الاعتماد على الذات واستثمارها في الدفاع عن النفس وتثبيت الاستقرار والسلم الإقليمي. فجاء إعلان القاهرة في ٣٠ يوليو بين مصر والسعودية ليرسم استراتيجية جديدة للعلاقات العربية. العربية بقيادة جناحا الأمة : السعودية ومصر، ثم جاءت القمة العربية مع دول أمريكا اللاتينية في الرياض لتؤكد تنوع الصداقات وتعدد الشراكات بما يخدم الجميع ويفتح نوافذ جديدة للتعاون الدولي، وعلى هامش هذه القمة تم التوقيع على إنشاء مجلس التنسيق السعودي. المصري الذي تم تفعيله على الفور باجتماعات رفيعة المستوى في الرياض والقاهرة.

والشهر الأخير من عام ٢٠١٥م، شهد عدة أحداث مهمة بدأت بمؤتمر الفكر العربي بالقاهرة الذي رفع شعار (التكامل العربي) وفي الجلسة الافتتاحية وضع الرئيس عبد الفتاح السيسي والأمير خالد الفيصل تصوراً للتكامل العربي في المرحلة المقبلة، وتلقف الخبراء هذا التصور وطالبوا بتفعيله، وبعد ساعات من انتهاء هذا المؤتمر، احتضنت الرياض اجتماعين هامين في آن واحد هما قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي خرجت بقرارات على طريق التكامل الخليجي وأكدت أهمية التحول إلى الاتحاد الخليجي الذي يعد نواة لتحقيق الاتحاد العربي، وبالتزامن مع القمة، نجحت الرياض في تحقيق وفاق تاريخي بين مختلف أطياف المعارضة السورية وما أسفر عن هذا الوفاق أو التوافق السوري يعد بداية حقيقية لحل الأزمة السورية التي طال أمدها وكلفت الشعب السوري خسائر باهظة الثمن.

وقبل أن يلملم العام أيامه الأخيرة، أعلنت المملكة العربية السعودية عن تشكيل التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب بعضوية ٣٤ دولة وطلب العديد من الدول الانضمام، الأمر الذي يعد تطوراً مهماً لوضع حد لهذه الآفة التي يستخدمها البعض لتشويه صورة الإسلام الحنيف، والإساءة للمسلمين والدول الإسلامية.

الخلاصة: الدول والشعوب شعرت بالخطر، فهبت إلى الحلول الذاتية والاعتماد على النفس، بعيداً عن الاستقطاب أو الارتهان للآخر وهذه الحلول هي الأنجح لدول وشعوب راشدة شبت عن الطوق وتمتلك المقومات ولديها طموحات.. والمأمول أن تتجسد كل هذه المشروعات لصد المشروعات المضادة، التي تستهدف وجود دول المنطقة بالأساس.

* مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

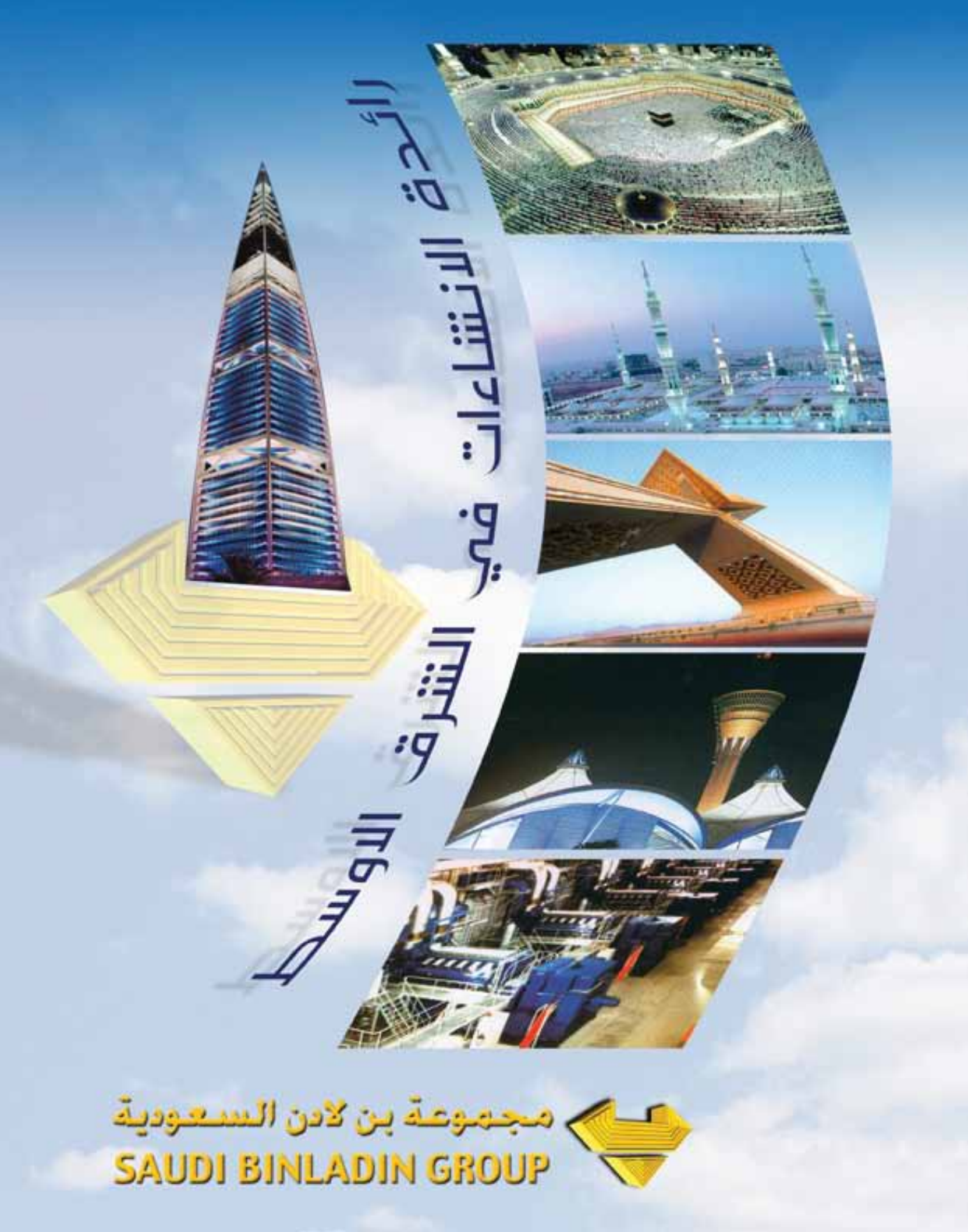
الريادة في الإنشاءات في الشرق الأوسط
مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP

آراء
حول الخليج

[redacted]

الملك سلمان بن عبد العزيز:
منطقتنا
تمر بأطماع
تستدعي التكاتف

الانتخابات الأمريكية:
المرشح الهجومي يتقدم السباق

نجاح اجتماع المعارضة السورية:
قوة الإرادة وصدق النوايا

[redacted]

«فكر 14»
حجر يحرك
البحيرة العربية

ملف العدد:

الأفول الأمريكي والصعود الروسي: خيارات دول الخليج

- تنويع تحالفات دول الخليج مع القوى الصاعدة لا يغضب أمريكا لكن يقلقها
- ما بين روسيا وإيران تقارب الضرورة لا شراكة وموسكو استثمرت زهد أوباما
- أمريكا توجد فراغا في الخليج يعيد سيناريو انسحاب بريطانيا من شرق السويس
- لا تفاهمات أمريكية-روسية لتعزيز دور إيران .. لكن مصالح مشتركة وأمر واقع
- ثلاثة مصادر تهدد دول الخليج والحل في تأسيس مدرسة الأمن الإقليمي الخليجي
- الغرب غير مستعد لإرسال أبنائه للقتال في مناطق مضطربة دون تهديد مصالحه
- التدخل العسكري الروسي في سوريا إقليمي في نطاقه وعالمي في دلالته السياسية